

مؤتمر الآستانة ١٨٨٢

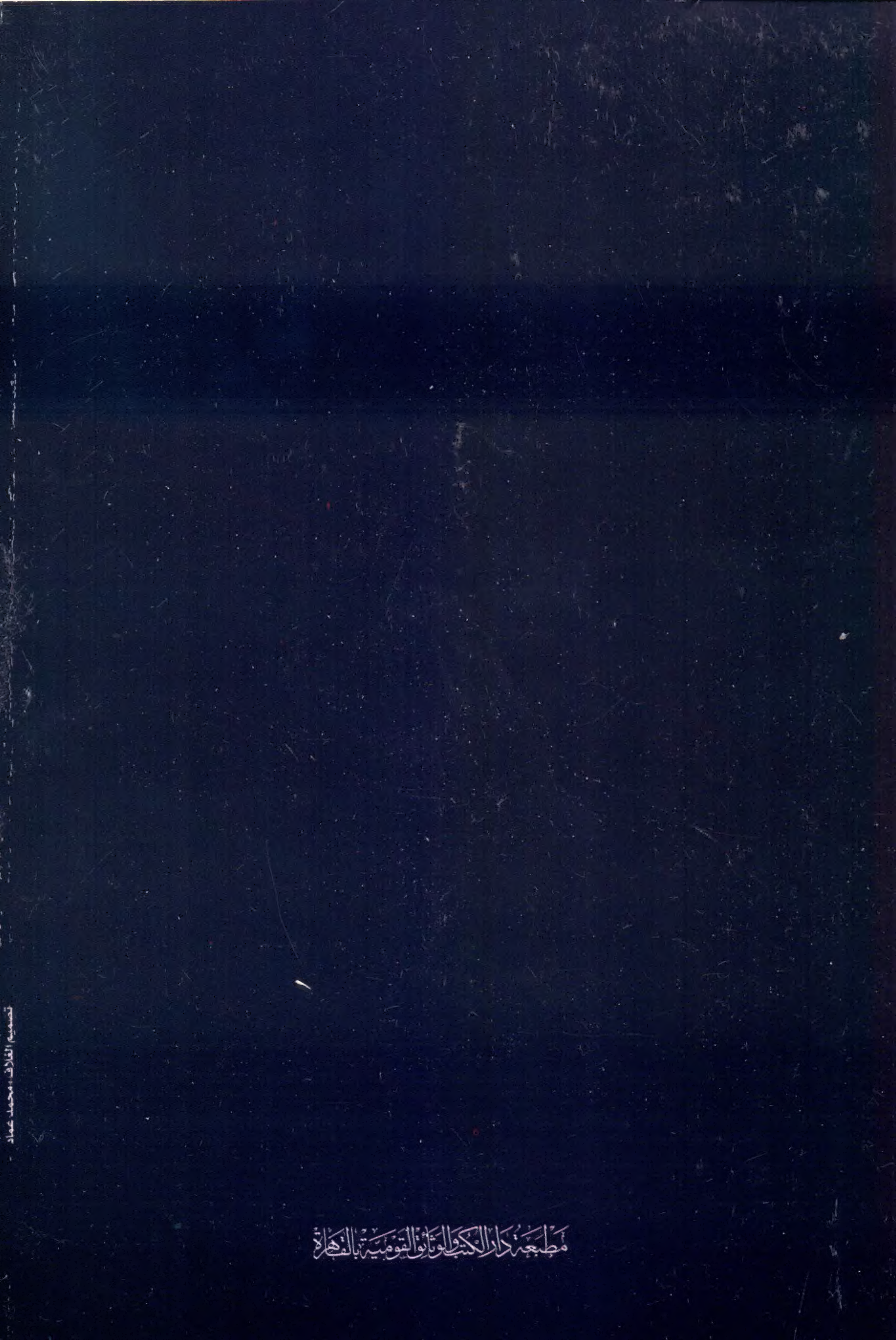
وثائق الكتاب الأزرق البريطاني

ترجمة وتعليق وتقديم

د. عبد الرءوف عمرو

تصدير

حلمي النمنم


تصميم الغلاف: محمد عماد
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

مؤتمر الآستانة ١٨٨٢

وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزي لقناة السويس

وثائق الكتاب الأزرق البريطاني

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
حلمى النمنم

مؤتمر الآستانة ١٨٨٢: وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزي لقناة السويس: وثائق الكتاب الأزرق البريطاني عام ١٨٨٢/ ترجمة وتعليق وتقديم عبدالرءوف أحمد عمرو. ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، دار الوثائق القومية، وحدة البحوث الوثائقية، ٢٠١٥.
٢٩٣ ص ؛ 24 سم.
تدمك 4 - 1140 - 18 - 977 - 978
١ - مصر . تاريخ . العصر الحديث . الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩٥٦م).
أ - عمرو، عبدالرءوف أحمد (مترجم، معلق، مقدم).

٩٦٢,٠٤

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg
رقم الإيداع بدار الكتب ٣٩٩٧ / ٢٠١٥
I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1140 - 4



مؤتمر الآستانة ١٨٨٢

وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزي لقناة السويس

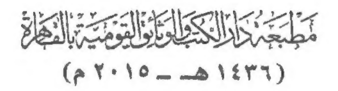
وثائق الكتاب الأزرق البريطاني

ترجمة وتعليق وتقديم

د. عبد الرءوف عمرو

تصدير

حلمي النمنم


مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م)



وحدة البحوث الوثائقية

مؤتمر الآستانة ١٨٨٢

وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزي لقناة السويس

وثائق الكتاب الأزرق البريطاني

رئيس مجلس الإدارة

حلمي النمنم

رئيس دار الوثائق

د. عبد الواحد النبوي

المسئول التنفيذي

مرزوق عبد المحسن

مدير المطبعة

أ/ محمد برعي رجب

الإشراف الفنى

سامي عبد الحميد

تصميم الغلاف

محمد عماد

إهـــداء

- إلى أستاذي المرحوم محمد رفعت باشا، المؤرخ ووزير المعارف ١٩٥٢.

- وإلى أستاذي المرحوم الدكتور محمد عبد العزيز الشناوي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر.

د. عبدالرءوف أحمد عمرو

المحتويات

تصدير

لا تقوم دار الكتب والوثائق القومية على جمع الوثائق وحفظها فقط، بل تهتم كذلك بضرورة إتاحتها للباحثين والدارسين، كل في مجاله، وتوجد داخل الدار وحدة البحوث الوثائقية، تختص بإجراء البحوث والدراسات حول هذه الوثائق، وبهذا المعنى يأتي الكتاب الذي بين أيدينا "وثائق الكتاب الأزرق البريطاني - ١٨٨٢"، الذي جد في البحث عنه و العثور عليه المؤرخ والمترجم د. عبد الرؤوف عمرو، وقام بترجمته إلى اللغة العربية، وإعداد مقدمة ودراسة له.

هذا الجزء من الوثائق البريطانية يجيب على سؤال مهم، شغل المصريين طويلاً، وشغل الباحثين منذ الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢، وهو: هل كان أحمد عرابي وثورته السبب في الاحتلال البريطاني لمصر...؟ وبمعنى آخر، لو لم يثر المصريون بقيادة أحمد عرابي، هل كانت مصر ستظل بمنأى عن الاحتلال البريطاني لها....؟

الإجابات تباينت، وفي وقت من الأوقات كان السائد أن عرابي هو السبب المباشر في الاحتلال، لذا هاجمه الكثيرون بعد فشل الثورة ودخول الجيش الإنجليزي القاهرة، وكان الزعيم مصطفى كامل من أشد المنتقدين والمهاجمين لعرابي، بل إن أمير الشعراء أحمد شوقي، هجا عرابي بقوة بعد عودته من المنفى" ، في أبيات جاء فيها مقولته الشهيرة:

صغار في الذهاب صغار في الإياب

وترددت هذه الأبيات كثيرًا على ألسنة المصريين وبين أجيال عدة.

موقف مصطفى كامل والحزب الوطني القديم وموقف أمير الشعراء وآخرين ، جعل الثقافة الرسمية في مصر، تصر على عدم الاعتراف بالثورة العرابية، وقد اعتبروها "هوجة" أدت إلى الاحتلال الأجنبي، وكان هؤلاء على اقتناع تام بذلك الرأي، في مقابلهم ظلت الثقافة الشعبية على احترامها وتعاطفها مع عرابي، وأنه كان

ضحية الخيانة، وانتشر التعبير الشهير "الولس كسر عرابي"، وأظن أن موقف مصطفى كامل وأمير الشعراء من عرابي بحاجة إلى مراجعة، وكذلك الموقف الآخر، لم يكن عرابي وحده المسئول عن الاحتلال البريطاني، ولم تكن هزيمته بسبب "الولس" وحده، عمومًا الأمر أكثر تعقيدًا وأشد عمقًا من التصورات أوالانطباعات السريعة والعابرة.

الأوراق البريطانية التي يضمها هذا الكتاب تكشف بوضوح أن بريطانيا كانت استقرت على احتلال مصر، وما أحداث الثورة العرابية إلا ذريعة اتخذتها بريطانيا للتعجيل بالخطوة التي أرادتها، وهي السيطرة المطلقة على قناة السويس، باعتبارها ممرًا ملاحيًا واستراتيجيًا مهمًا لإمبراطوريتها العظمى، ولعل هذا يجعلنا نعيد النظر في أدوار مجموعة البريطانيين التي أحاطت أحمد عرابي وكانت قريبة منه تظهر له الحماس وتدفعه للسير قدمًا، مثل "بلنت"،صاحب: كتاب « التاريخ السري لمصر»، الذي تكشف الوثائق أنه لم يكن بعيدًا عن المخابرات والتخطيط البريطاني العام، وهكذا كان جانبًا من البريطانيين يؤازر عرابي ويدفعه إلى الأمام وجانبًا آخر « بريطانيا الرسمية». يؤازر الخديوي محمد توفيق، وكان أن تم في سبتمبر ١٨٨٢ احتلال مصر.

ولا أتصور أن هذا الكتاب يجيب على أسئلة التاريخ فقط، بل هو يجيب على أسئلة الحاضر أيضًا، حول موقف القوى العظمى من بلادنا، أقصد مصر في المقام الأول والدول العربية، ها هو التاريخ يكرر نفسه وإن اختلفت بعض التفاصيل والأسماء والمسميات.

في العراق سنة ٢٠٠٣ وفي ليبيا وفي سوريا منذ سنة ٢٠١١، وكان من المقرر أن يتكرر في مصر لولا هبة الشعب المصري في ثورة ٢٥ يناير - ٣٠ يونيو، وهي الثورة التي ساند فيها الجيش المصري، القوى المدنية والوطنية المصرية بقوة، وتجنبنا بذلك خطأ ثورة عرابي الأكبر والذي تمثل في انشقاق القوى المدنية والجيش وتجنبنا كذلك الأخطاء التي وقعت في العديد من الدول العربية، خلال السنوات الأخيرة.

حلمي النمنم

(تنويه)

حين سجلت رسالة الماجستير فى عام ١٩٦٨، وكـــان موضــوعها " قنـــاة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩-١٨٨٣" وفى مرحلة تجميع المادة العلمية من مصادرها المختلفة، وجدت إشارة إلى عقد مؤتمر الآســـتانة فى ٢٣ يونيـــو ١٨٨٢م لبحث المسألة المصرية.

وعلى هذا بدأت أبحث عن نصوص محاضر مؤتمر الآستانة ١٨٨٢م، ولفـــت نظرى أن كل المؤرخين والباحثين المصريين والأجانب الذين تناولوا بالبحث والتأريخ لاحتلال إنجلترا لقناة السويس ومصر فى يـــوم ١٣ ســـبتمبر ١٨٨٢م لم يتنـــاولوا موضوع هذا المؤتمر، وإن كان بعضهم قد أشار إليه دون أن يذكر أية تفاصيل عـــن هذا المؤتمر.

وعثرت-حينذاك- فى أحد المراجع أن إنجلترا أصدرت كتابها المعروف باســـم "الكتاب الأزرق Blue Book" متضمنًا نصوص محاضر هذا المؤتمر، ومن هنا بدأت أبحث عن هذا الكتاب فى المكتبات الفرعية والرئيسية بما فى ذلك دار الكتـــب، ولم أعثر على أى إشارة إليه.

ثم بدأت أبحث فى المركز الثقافى البريطانى، وكذلك المركز الثقافى الفرنسى، ثم المكتبة الأمريكية بالقاهرة، لدرجة أنى سافرت إلى مدينة الإسكندرية للبحث عنـــه فى مكتبة البلدية، ولم أعثر على أى إشارة إليه.

وأخيرًا عنَّ لى البحث فى مكتبة الخارجية المصرية حينما كانـــت فى ميـــدان التحرير أمام جامعة الدول العربية.

وهالنى ما كان عليه حال هذه المكتبة فى ذلك الوقت، إذ كانت عبارة عـــن مخزن للكتب دون ترتيب أو تنظيم أو فهرسة، وكانت الأتربة تغطى هذه الكتـــب ، وتذرعت بالصبر والإصرار.

وفى ثانى يوم من البحث المضنى عثرت على هذا المجلد، وغمرتنى سعادة أنستنى هذا التعب والإرهاق طوال يومين متتالين وتمكنت من تسجيل نصوص محاضر هـذا المؤتمر، والذى أضفى على موضوع الرسالة قيمة تاريخية، وحقائق موثقـة، ووثـائق مطوية عن تاريخ الاحتلال الإنجليزى لقناة السويس ومصر ١٨٨٢، الأمر الذى نال إعجاب وتقدير أستاذى المشرف على الرسالة.

وحرصًا منى على إضافة هذه الوثائق إلى المكتبة العربية لإضفاء الحقيقة علـى تاريخنا الحديث الذى كانت تنقصه هذه الوثائق وللوقوف على منهجيـة السياسـة الإنجليزية التى اتبعتها لإصرارها على احتلال قناة السويس، بل كل أرجـاء مصـر والسودان للحفاظ على قناة السويس التى انقضت عليها، وعضت عليها بالنواجز، إذ كانت تدرك يقينًا أن فرض نفوذها على قناة السويس يساعدها علـى اسـتمرار فرض نفوذها على مستعمراتها فيما وراء البحار، فضلاً عن ذلك إنشاء مسـتعمرات جديدة فى قارتى أسيا وإفريقيا.

وكانت إنجلترا تدرك يقينًا أن إمبراطوريتها التى لا تغرب عنها الشمس، سوف تظل قابضة عليها ولا مجال لهذه المستعمرات أن تفلت من يدها، طالما بقيـت قنـاة السويس فى يدها، والعكس يقينًا إذا فقدت إنجلترا سيطرتها على قناة السويس، وهذا ما أكدته الأحداث، إذ فقدت إنجلترا قناة السويس على أثر عدوانها على مصـر فى عام ١٩٥٦، ولذلك كان من أهم النتائج التى ترتبت على حرب السويس ١٩٥٦، انفراط عقد الامبراطورية البريطانية وكذلك الإمبراطورية الفرنسية.

وهكذا تسد-إضافة هذا الكتاب-فجوة فى تاريخ مصر الحديث وتعتبر إضافة إلى المكتبة العربية لتاريخ مصر الحديث.

مقدمة المترجم

بعد أن تخلصت إنجلترا وفرنسا من الخديو إسماعيل، أوتى بولى عهده محمد توفيق، وفى عهده راحتا تسعيان إلى احتلال مصر، احتلالاً عسكريًا متخذين من قوى المعارضة لسياسته، والمتمثلة فى العرابين ذريعة لذلك.

وانتهجت إنجلترا منذ ذلك الحين سياستين متناقضتين:

سياسة معلنه، تناقضها سياسة غير معلنة.

فمنذ البداية تعمدت إنجلترا استمرار وتفاقم الأزمة المتمثلة فى قوى المعارضة التى يتزعمها أحمد عرابى، وأدعت إنجلترا أن مثل هذه المعارضة تشكل خطورة بالغة على عرش الخديو محمد توفيق، وكذلك على المصالح الأوروبية فى مصر، وصممت إنجلترا على حتمية مناقشة مثل هذه المشكلة فى "مؤتمر دولى" يعقد فى الآستانة عاصمة الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر والتى فى إمكانها حلها باعتبارها مشكلة داخلية تخص إحدى ولاياتها.

وكان هدف إنجلترا هو إلتئام الدول الأوروبية فى مؤتمر دولى، والتى يمكن لها أن تعترض على احتلال إنجلترا لقناة السويس ، وسعت إنجلترا منذ البداية على شغل هؤلاء المؤتمرين فى جدل "بيزنطى" لا طائل منه، حتى تنفرد هى باحتلال قناة السويس دون أى مقاومة.

ومن الملاحظ أن المؤتمر بدأ أولى جلساته الرسمية يوم ٢٣ يونيو عام ١٨٨٢، وكانت إنجلترا حريصة على الإسراع باحتلال مدينة الإسكندرية يوم ١٥ يوليو ١٨٨٢م بقصد تحقيق هدفين هما:-

- معرفة رد الفعل لدى الدول الأوروبية المجتمعة فى مؤتمر الآستانة إزاء الاحتلال العسكرى لمدينة الإسكندرية.

• الإيحاء إلى عرابى باعتباره وزيرًا للحربية ومسئولاً عن الأمن بأن إنجلترا تهدف دخول العاصمة القاهرة مصحوبة بالخديو محمد توفيق الذى لجأ إليها بالإسكندرية.

وفى الواقع لم يكن هدف إنجلترا احتلال مدينة الإسكندرية ، إنما فعلت هذا بهدف صرف نظر الجيش المصرى عن الهدف الحقيقى لها، وهو احتلال قناة السويس على حين غفلة.

وبالفعل صدرت الأوامر إلى قائد الأسطول الإنجليزى الجنرال سيمور Semor بالأبحار فورًا وسرًا إلى مدينة بورسعيد، وفى نفس الوقت كانت القوات الإنجليزية القادمة من الهند قد إحتلت مدينة السويس ، كما أحتل الجنرال سيمور بورسعيد قادمًا بأسطوله من الإسكندرية، وحتى ذلك الوقت مازال عرابى معسكرًا بقواته فى كفر الدوار معتقدًا أنه بمثل هذا العمل يتصدى للقوات الإنجليزية حتى لا تصل إلى العاصمة القاهرة.

وشهدت منطقة قناة السويس هذه الأحداث العسكرية، والمؤتمر مازال منعقدًا فى الآستانة، وتمكن اللورد دوفرين Lord Dufferin سفير إنجلترا فى الآستانة أن يشغل أعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلية –بيزنطية– لا طائل منها إلا كسب مزيدًا من الوقت، وانفراد إنجلترا باحتلال قناة السويس دون وجود أى مقاومة تذكر.

وحينما تمكنت القوات الإنجليزية بعد احتلال قناة السويس فى يوم ١٥ أغسطس ١٨٨٢، رأت إنهاء جلسات المؤتمر المنعقد فى الآستانة يوم ١٧ أغسطس ١٨٨٢ دون اتخاذ أى قرار إيجابى لحل المشكلة التى ادعى بوجودها.

معنى ذلك أن مؤتمر الآستانة إتخذته إنجلترا ستارًا لأعمالها العسكرية بهدف احتلال قناة السويس منفردة.

وأثناء إعدادى لرسالة الماجستير فى أواخر الستينيات عن " قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩-١٨٨٣، كان لابد من الرجوع إلى نصوص محاضر

جلسات مؤتمر الآستانة ١٨٨٢" والذى أشار إليه بعض المؤرخين فى المراجع العربية والأجنبية، دون عرض نصوصه.

وتعد محاضر جلسات هذا المؤتمر، وثائق مطوية" من تاريخ مصر الحديث، بل تعد أهم حلقة فى تاريخ الاحتلال الإنجليزى لقناة السويس فى ١٨٨٢، ولم تنل أعمال هذا المؤتمر اهتمام الباحثين والمؤرخين الذين أرخوا لفترة الاحتلال الإنجليزى لمصر فى ظل تطور أحداث الثورة العرابية.

ولما كانت نصوص محاضر جلسات هذا المؤتمر من الأهمية بمكان، رأيت أن أقوم بترجمتها إلى العربية، وذلك بهدف إلقاء الضوء على وثائق مطوية مهمة تتعلق بأحداث الاحتلال الإنجليزى لقناة السويس، والثورة العرابية فى ظل انعقاد مؤتمر الآستانة الذى اتخذته إنجلترا ستارًا لأعمالها العدوانية فى مصر.

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد نشرت هذه المجموعة من الوثائق فى جزأين من كتابها "الكتاب الأزرق Blue Book. Egypt No 17 . 18

وبما أننى بحثت طويلاً عن هذا الكتاب، وعثرت عليه بعد جهد مضنٍ فى مكان ليس باستطاعة أى باحث من الوصول إليه، ولهذا عزمت على وضع نصوص محاضر جلسات هذا المؤتمر بين يدى الباحثين والمؤرخين.

وقدمت لهذا الدراسة بفصلين هما:

الفصل الأول: الأهمية الدولية لقناة السويس

أولاً: قناة السويس والتنافس الدولى.

ثانيًا: موقف الدول الأوروبية من تطور الثورة العرابية ١٨٨١/١٨٨٢م

ثالثًا: مقدمات مؤتمر الآستانة والتيارات السياسية الأوروبية.

رابعًا: الصراع الإنجليزى-الفرنسى إزاء قناة السويس.

الفصل الثانى: المعارضة الدولية لاحتلال إنجلترا لقناة السويس ١٨٨٢م.

أولاً : معارضة فرنسا والدولة العثمانية لاحتلال الإنجليزى لمصر.

ثانيًا: السياسة الإنجليزية إزاء قناة السويس بعد احتلالها ١٨٨٢م.

الفصل الثالث : نصوص محاضر جلسات مؤتمر الآستانة ١٨٨٢وهو يتضمن الترجمة العربية لنصوص محاضر مؤتمر الآستانة ١٨٨٢ الذى عقد بشكل رسمى يوم ٢٣ يونيو إلى ١٧ أغسطس ١٨٢٢، واشتمل هذا الفصل على سبعة عشر محضرًا .

وقد أرفقت نصوص هذه المحاضر-النص الإنجليزى- نقلاً من الكتاب الأزرق البريطانى Blue Book، ١٨٨٢.

ومن الملاحظ أن إنجلترا لعبت دورًا دبلوماسيًا يتسم بالمناورة والتعقيد، وحرصت من جانبى على توضيح هذا الدور الدبلوماسى الذى قام به مندوب إنجلترا فى المؤتمر، اللورد دوفرين Dufferin طوال جلسات هذا المؤتمر البالغة سبعة عشر جلسة، خلال المدة من ٢٣ يونيو ١٨٨٢ إلى ١٧ أغسطس ١٨٨٢، فقد حرصت إنجلترا بدبلوماسية بارعة نشطة على إطالة مدة انعقاد هذا المؤتمر، لكى تتخذه ستارًا لحقيقة أعمالها العسكرية فى مصر، ونجح المندوب الإنجليزى فى شغل أعضاء المؤتمر فى محادثات جدلية-بيزنطيه-لا طائل من ورائها إلا كسب مزيدًا من الوقت حتى تكتمل كل أعمالها العسكرية فى مصر.

كما نشطت الدبلوماسية الإنجليزية لإقصاء غريمتها فرنسا عن مشاركتها فى احتلال قناة السويس، ونجحت كذلك هذه الدبلوماسية الإنجليزية التى ألتزم بها اللورد دوفرين سفير إنجلترا بالآستانة،فى تنحية الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

وقد أرفقت بهذا البحث "نصوص محاضر جلسات هذا المؤتر بلغته الإنجليزية كملاحق لهذا البحث.

وأعتقد أن محاضر جلسات مؤتمر الآستانة تعد إضافة جديدة أنيط عنها اللثام- بعد مضى ما يزيد عن قرن وثلث من الزمان، لم يتضمنها أى مرجع أو مصدر من قبل، ومن ثم تعد إضافة إلى المكتبة العربية لتاريخنا الحديث.

وبعد لا يسعني إلا أن أقدم جزيل شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور عبد الواحد النبوي رئيس دار الوثائق القومية لاهتمامه الشديد بهذا الموضوع الذي يعد إضافة جديدة في تاريخ مصر الحديث.

والله ولى التوفيق

الدكتور/ عبد الرءوف أحمد عمرو

الجيزة- الدقى يوليو ٢٠١٤

الفصل الأول

الأهمية الدولية لقناة السويس

أولاً: قناة السويس والتنافس الدولى.

ثانيًا: موقف الدول الأوروبية من تطور الحركة الوطنية العرابية ١٨٨١/١٨٨٢م.

ثالثًا: مقدمات مؤتمر الآستانة والتيارات السياسية الأوروبية .

رابعًا: الصراع الإنجليزى-الفرنسى إزاء قناة السويس

أولاً: قناة السويس والتنافس الدولي.

اشتد اهتمام الدول الأوروبية بقناة السويس حتى قبل افتتاحها للملاحة البحرية العالمية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩، وكانت فكرة وصل البحرين الأبيض بالأحمر بقناة السويس، أهم دوافع حملة نابليون على مصر فى عام ١٧٩٨، ولكن مهندسيه الذين رافقوا الحملة- وقعوا فى خطأ حسابى يؤكد ارتفاع المياه فى البحر الأحمر عن البحر الأبيض، مما جعلهم يعتقدون-خطأ- أنه لو تم تنفيذ هذا المشروع فسوف تغرق مصر فى طوفان من المياه وبذلك يفقدون مصر كمقر للحملة العسكرية، وكنقطة الارتكاز فى التوسع فى المنطقة بهدف إنشاء إمبراطورية نابليونية فى الشرق، لهذه الأسباب عدل نابليون عن تنفيذ مشروعه بحفر هذه القناة.

وبرغم هذا ظل المشروع يشغل بال المهندسين والمهتمين الفرنسيين، إلى أن تمكن المهندس فرديناند ديليسبس من الحصول على امتياز بحفر قناة تصل ما بين البحرين، من الوالى محمد سعيد، حينما آل إليه حكم مصر باعتباره أكبر أبناء أسرة محمد على باشا بمقتضى قرار مؤتمر لندن ١٨٤٠/١٨٤١.

ومنذ أن تم افتتاح قناة السويس فى أواخر عام ١٨٦٩ التهب الصراع والتنافس بين الدول الأوروبية الاستعمارية، ولكن هذا الاهتمام بهذا المشروع المهم تفاوت من دولة أوروبية إلى أخرى، بالرغم من أن فرنسا هى صاحبة الأمتياز ولمدة ٩٩ عاما منذ تاريخ الافتتاح لهذه القناة.

ولا شك أن هذا التفاوت بين الدول الأوروبية، يعود إلى أختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية فى كل دولة، وكانت دولتا إنجلترا وفرنسا هما الدولتان الأعظم، بل هما الإمبراطوريتان اللتان تسيطران على العالم فى ذلك الوقت، وكانت روسيا القيصرية تناصبهما العداء وتشاركهما التنافس والصراع فى إنشاء المستعمرات فيما وراء البحار، وإن كانت السياسة الروسية ترتكز حول خطة إستراتيجية ثابتة،

الهدف منها الوصول إلى "المياه الدافئه" أو بمعنى آخر البحار المفتوحة، خصوصًا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وظهرت على خارطه أوروبا دولتان أوربيتان فى عام ١٨٧٠، هما ألمانيا وإيطاليا، وإن كانت الدولة الأولى عازفة عن الدخول فى حلبة الصراع والتنافس الاستعمارى، فى حين كانت الدولة الثانية تمنى نفسها بإستعادة مجدها الغابر، حينما كانت الإمبراطورية الرومانية تسيطر على كل الدول التى تطل على البحر المتوسط، والذى كان بمثابه بحيرة رومانية، وكان للإيطاليين آمانى توسعية استعمارية وكان من المفهوم-أن إيطاليا هى أضعف الدول الكبرى، وأقوى الدول الصغرى، وكانت منطقة المغرب العربى هى أولى خطواتهم ومحط أطماعهم.

ولكن كان التنافس شديدًا وقويًا بين دولتى فرنسا وإنجلترا، وتحولت بريطانيا- منذ افتتاح القناة- من موقف المعارض للمشروع إلى موقف الحد من النفوذ الفرنسى فى منطقة الشرق العربى، وكانت سياسة إنجلترا منذ ١٨٦٩ تقوم على احتلال قناة السويس بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ولهذا فقد سارعت إنجلترا إلى محاولة كسب ألمانيا إلى جانبها بمجرد إعلان وحدتها فى عام ١٨٧٠ على يد بسمارك إذ أوعزت إنجلترا إلى ألمانيا باحتلال إقليمى الإلزاس واللورين من فرنسا على حين غرة، وفعلاً منيت فرنسا بهزيمة ساحقة فى موقعة سيدان ١٨٧٠، إذ كانت إنجلترا تسعى إلى خلق مشكلات داخلية لفرنسا حتى تشغلها بالتالى عن قناة السويس إذ ماهمت باحتلالها[١].

وفى هذه الأثناء كان خديوى مصر، إسماعيل واقعًا تحت تأثير المرابين الأوروبيين لابتزازه، واستغلاله، حتى وصل به الحال إلى رهن كل أرض مصر مقابل القروض التى كان يقترضها من هؤلاء الرأسماليين الأوروبيين، ولم يبق على أرض مصر شيئًا يرهنه، لدرجة أنه عرض حصة مصر من أسهم شركة قناة السويس مقابل أربعة ملايين جنيه، وتمكنت بريطانيا من الفوز بهذه الصفقة فى عام ١٨٧٥ فى عهد رئيس

وزرائها دزرائيلي، ومنذ هذا التاريخ رأت إنجلترا أن تسارع باحتلال قناة السويس عسكريًا، إذ كان أربعة أخماس السفن التجارية البريطانية تمر من قناة السويس، ومن هنا كانت تبرز أهميه هذا الشريان المائي لإنجلترا[٢].

كانت السياسة البريطانية-فى شرق البحر المتوسط- تقوم على أساس المحافظة على طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها إلى الهند، وذلك من خلال تعهدها للدولة العثمانية بالمحافظة على ممتلكاتها وحدودها من أى عدوان خارجي، وظلت بريطانيا ملزمه نفسها بهذه السياسة طوال القرن الثامن عشر وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولقد وضع أسس هذه السياسة بالمرستون Palmerston رئيس وزراء بريطانيا الذى ظل يحكم مدة ٤٤ عامًا وعمل على أن يطور النزعة الاستعمارية إلى عقيده وطنية من شأنها أن تقر فى روع الشعب الإنجليزى أن الاستعمار البريطاني لأى بلد إنما هو حق، وأن هذا عمل لا يتسم إطلاقًا بالعدوان.

وحاولت الحكومة البريطانية تكوين عصبة من دول البحر المتوسط Mediterranean league تشمل كلا من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، بهدف التصدى للنفوذ الروسى فى منطقة البحر المتوسط، وعلى أثر فشل بريطانيا فى تكوين هذه العصبه قررت احتلال جزيرة قبرص كى تتخذ منها محطة تموين للسفن فى ذهابها إلى مستعمراتها فى الشرق الأقصى، أضف إلى هذا اتخاذها قاعدة للدفاع عن قناة السويس، إذا ما فكرت روسيا فى شن هجوم عليها[٣].

وكانت بريطانيا قد كلفت خبراءها بإجراء أبحاث عسكرية للوقوف على مدى الأستفادة من الجزيرة، وفى هذا الصدد ذكر سالسبورى وزير خارجية بريطانيا إلى لايارد Lyard سفير بريطانيا بالآستانة " أن موقع جزيرة قبرص أهم من الناحية الأستراتيجية إذا ما قورنت بجزيرة مالطة، لذلك يتعين على الحكومة البريطانية السعى إلى عقد تحالف دفاعى مع الحكومة العثمانية.

ولقد أثير موضوع احتلال جزيرة قبرص فى مناقشات مجلس العموم البريطانى فى جلسته المنعقدة فى يوم ٢٧ مارس ١٩٧٨، كما بعث لأيارد برسالة فى ١٥ مارس عام ١٩٧٨ إلى سالسبورى وزير الخارجية البريطانية ذكر فيها ثلاثة اقتراحات يمكن أعتبار أحدهم أساسًا لأتفاقية دفاع مشترك مع الحكومة العثمانية.

أولاً: قيام حكم فى الجزيرة تحت إشراف الدول الأوروبية الكبرى بحيث يضمن العدالة لجميع سكان الجزيرة.

ثانيًا: توقيع معاهدة دفاع مع الحكومة العثمانية على أن تقوم بريطانيا بالمحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية، والدفاع عن سلامتها مع إدارة شئون الجزيرة مباشرة.

ثالثًا: الاستيلاء على ميناء قبرص بشرق البحر المتوسط حتى تتمكن بريطانيا من الاحتفاظ بالدومنيون Dominon وبالتالى تتمكن بريطانيا من تنفيذ التزاماتها الدفاعية تجاه الدولة العثمانية إذا ما تعرضت لأى تهديد[٤].

أبغلت الحكومة البريطانية لايارد Lyard سفيرها بالآستانة بعرض وجهات نظر حكومته إلى السلطان، إذ كانت ترى بريطانيا الآتى:

" ... أن على الحكومة العثمانية إذا أرادت لنفسها البقاء، فما عليها إلا أن تقبل حماية بريطانيا لها، فالحكومة البريطانية ترى أنها تستطيع أن تتخذ من قبرص موقع دفاع عن صالح الدولة العثمانية فى أسيا ضد الخطر الروسى".

ولما كانت الحكومة العثمانية غير مستعدة قبول فرض أى حماية بريطانية عليها وخصوصًا بعد انتهاء حربها مع روسيا (الحرب الروسية-العثمانية ١٨٧٧) [٥] اقترح سالسبورى على لايارد بأن يرغم الباب العالى على قبول الحماية البريطانية وإلا عمل سالسبورى على انهيار الدولة العثمانية[٦].

وتم إعداد مشروع اتفاقية دفاع بين الدولتين بعد مفاوضات أستمرت من ٨ أبريل حتى ١٠ مايو ١٨٧٨ مؤداها (تقوم بريطانيا بدفع تعويض قدره مليون وثلثمائة وخمسون الف جنيه استرليني (١,٣٥٠,٠٠٠) للباب العالى مقابل أن تحتل بريطانيا جزيرة قبرص إلى حين يقوم الباب العالى بدفع هذا المبلغ.

وإذا كانت الحكومة العثمانية قد تنازلت للحكومة البريطانية عن جزيرة قبرص ثمنا لمعاهدة الدفاع المشترك التى وقعتها معها فلم تكن الحكومة العثمانية تـدرك أن هذه الجزيرة سوف تكون بمثابة قاعدة هجوم على أهم ولاياتها، وهى مصر فى القريب العاجل.

كما أن الأستراتيجية البريطانية بدأت تفكر فى احتلال قناة السويس احـتلالا عسكريًا بعد أن تمكنت من احتلال جزيرة قبرص، وكانت السياسة البريطانيـة قـد وضعت خطتها على أساس زيادة نفوذها فى إدارة القناة عن طريق شراء أسهم مصر فى شركة قناة السويس، عام ١٨٧٥ وتلتها خطوات أخرى ممثله فى التعيينات المالية وصندوق الدين الموحد، والرقابة الثنائية والمحاكم المختلطة والوزارة الأوروبية وبدأت أطماع بريطانيا فى مصر تزداد بعد احتلالها لجزيرة قبرص.

ثم أنتظرت بريطانيا-بعد ذلك- ظروفا مناسبه للإقدام على احـتلال قنـاة السويس، فضلا عن أن احتلال بريطانيا لجزيرة قـبرص أخـل بـالتوازن الـدولى الاستعمارى، مما دفع فرنسا لاحتلال تونس فى عام ١٨٨١.

وكانت بريطانيا قد فوضت فرنسا منذ ١٨٧٨ للذهاب إلى تونس لاحتلالهـا ولكنها ظلت تساوم وتناور إلى أن أكملت بريطانيا، استعداداتها العسكرية لاحـتلال مصر عندئذ لوحت لفرنسا بتنفيذ هذا التفويض، وكانت بريطانيا تقصد من ذلـك شغل أنظار غريمتها فرنسا فى ميدان آخر بعيدًا عن مصر، وحتى تنفرد هى بالعمـل العسكرى فى القناة ومصر[٧].

وحرصت بريطانيا على أن يكون لها نفوذ متفوق فى قناة السويس ووقفت فرنسا فى وجه تفوق النفوذ البريطانى فى مصر-إذ كانت بريطانيا تتظاهر بالحرص على استمرار السيادة العثمانية على مصر، وفى الوقت نفسه تحرص فرنسا على عدم زيادة هذه السيادة العثمانية بل العمل على إضعاف نفوذ السلطان فى مصر حتى لا يكون هناك ثمة خطر على مصالحها فى بلاد الجزائر، وغيرها من مناطق شمالى إفريقيا التى كانت ترنو بأبصارها نحوها.

وحينما عقد مؤتمر برلين فى ١٣ مايو ١٨٧٨ على أثر الحرب الروسيه-العثمانية، ١٨٧٧ تأكدت لدى الدول الأوروبية أهميه قناة السويس العالمية.

وكان واد نجتون waddingten يرى منع احتلال بريطانيا لمصر أو قناة السويس كما أعلن أنه لن يقبل بمشاركة الحكومة الفرنسية فى مؤتمر برلين إذا أثيرت المسألة المصرية، وكان هذا الشرط فى الواقع من مصلحة بريطانيا، كما كان من مصلحه بريطانيا أيضًا أن توجه النشاط الاستعمارى الفرنسى نحو تونس بعيدًا عن مصر، وأن تجعل إيطاليا أيضًا تتجه نحو تونس أو طرابلس، وصرح واد نجتون قبل عقد المؤتمر بقوله " إن تعاون الدولتين-فرنسا وبريطانيا- يجب أن يكون مبعثة سياسة واحدة، وأن يكون مظهر هذا التعاون "الصراحه" على أساس توزان النفوذ فى مصر[٨].

ولكن حينما صرح سالسبورى وزير خارجية بريطانيا لواد نجتون بمسألة احتلال، بريطانيا لجزيرة قبرص، صرح الأخير أن فرنسا لن تقبل أبدًا هذا الإخلال بالتوازن الدولى فى شرق البحر المتوسط، كما ثار الرأى العام الفرنسى، ورأى فى السياسة البريطانية هذه تصرفا أنانيًا، كما هاجمت صحافة فرنسا تلك السياسة البريطانية، وأعتقدت أن بريطانيا فرضت نفوذها على قبرص لتحتل مركزًا يشرف على قناة السويس، وهاجم الرأى العام الفرنسى، الاتفاقية السرية بين الحكومة

البريطانية، والحكومة العثمانية، واعتبرها إذلالا جديدًا لفرنسا، وهزيمة للنظام الجمهورى الفرنسى الذى لم تتوطد دعائمه بعد(٩).

كما حرصت فرنسا على المحافظة على التوازن الدولى فى منطقة شرقى البحر المتوسط ولهذا كان اهتمامها موجهًا إلى مسألة تونس، إذ كانت على يقين بأن إيطاليا تسعى إلى أن يكون لها مركز مساو لمركز فرنسا فيها، وأن تكون لها مصالح تعادل المصالح الفرنسية أيضًا، وأحتدم النزاع بين الدولتين، وأنتقل من الميدان السياسى إلى الصحافة، وأدعت إيطاليا أن وجود فرنسا فى تونس يشكل تهديدًا خطيرًا لها ولمستقبلها فى المنطقة.

ولكن سرعان ما بدات وزارة الأحرار البريطانية تنتهج لنفسها سياسة خارجية نحو المسأله المصرية تقوم على مهادنة فرنسا ظاهريًا وفى الوقت نفسه أظهار فرنسا للرأى العام العالمى، والمصرى، بأن فرنسا هى التى تسعى لفرض نفوذها العسكرى على مصر، ووأد الحركة العرابية فى مهدها، وفى الوقت نفسه كانت تجاهر فرنسا بعدم رغبتها بزيادة نفوذ الدولة العثمانية فى مصر، فى حين كانت بريطانيا تتظاهر بعكس ذلك تمامًا ولقد كسبت إلى جانبها تأييد بسمارك المستشار الألمانى، وفى هذا تلويح لفرنسا بالضغط السياسى عليها(١٠).

وتمكنت بريطانيا من فرض سياستها على ثلاث وزارات فرنسية متتالية كانت برئاسة: واد نجتون، وجاميتا وفريسنيه، ولكن برغم هذا اتفقت الدولتان ظاهريًا فى أواخر عام ١٨٨٠م، من أجل تحقيق أطماعهما الاستعماريه المتبادلة بينهما وبرغم إتفاق الدولتين إزاء ما تعارف عليه بالأزمة المصرية، وضرورة معالجتها بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ومن هنا كان الفارق السيكولوجى بين السياستين: البريطانية والفرنسية، وهذا ما مكن بريطانيا أخيرًا فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ من حرمان فرنسا من ثمار تلك الخطة الطويله التى دبرتاها معًا.

ثانيًا: موقف الدول الأوروبية من تطور الحركة الوطنية العرابية ١٨٨١/١٨٨٢م:

بدأت قوى المعارضة المصرية تظهر فى أواخر حكم الخديو إسماعيل وذلك نتيجة للتدخل الأوربى فى الشئون المالية والسياسية المصرية، وعلى هذا أعلن الخديو إسماعيل فى الخامس من أبريل ١٧٨٩ عزل الوزارة الأوروبية، أستنادًا إلى المشروع الذى قدمته إليه قوى المعارضة فى التاريخ نفسه، وفى الوقت نفسه والذى يقضى بمعارضة مشروع "ولسن" الذى أقترح فيه إفلاس الحكومة المصرية، وطلبت قوى المعارضة التي عقدت أول أجتماع لها فى ٢٩ مارس عام ١٧٨٩ برياسه عبد السلام المويلحى إسقاط الوزارة الأوروبية وتشكيل وزارة وطنية، وقبل الخديوى هذا الرأى وأكد لهم أنه يرفض كل فكرة تعود به إلى الحكم الشخصى ويريد أن يحكم بواسطة مجلس النواب[١١].

دفع الخديو إسماعيل عرشه ثمنًا لمساندته قوى المعارضة " إذ اتفقت الدول الأوروبية" وخصوصًا إنجلترا وفرنسا على تنحية الخديو إسماعيل عن عرشه فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وتولية ابنة محمد توفيق حكم مصر[١٢].

ولكن الأحداث تطورت بين قوى المعارضة التى يساندها الشعب وبين الخديوى الجديد الذى جيء به إلى الحكم تسانده الدول الأوروبية التى تعبث بمقدرات مصر، وتحولت المعارضة إلى طلائع ثوريه للشعب المصرى يفكرون فى القيام بثورة، ويحاولون أن يجدوا الطريق والوسيلة إليها، ولهذا كان حادث أول فبراير ١٨٨١ الشرارة الأولى التى أدت إلى إنفجار الثوره المصرية، وكان هذا نتيجة لتذمر

جماعة من الضباط المصريين على أثر تصرفات عثمان باشا رفقى وزير الحربية وحدث رد فعل شديد إزاء "قانون التجنيد" الذى كان يحول دون ترقى الضباط المصريين من تحت السلاح وقصر الترقيات والامتيازات الأخرى على الرتب العالية من الضباط الشراكسة والعثمانيين .

ولم يكتف عثمان باشا رفقى بهذا بل أصدر أمرًا بنقل الميرالاى عبد العال حلمي حشيش قائد ألاى طره إلى ديوان الجهاديه وكان هذا القرار يقلل من مكانته كما أصدر قرارًا آخر يقضى بفصل أحمد بك عبد الغفار قائمقام آلاى الفرسان وعين بدلاً منه، شاكر بك طمازه "الشركى" واعتبر الضباط المصريين أن هذه القرارات تخصهم، وأن الدائره سوف تحيق بهم، وقرر الضباط معارضة هذه القرارات، فى إجتماع لهم بمنزل أحمد بك عرابى[١٣].

وأتفق الضباط فيما بينهم على تقديم عريضه يحددون فيها مطالبهم، وتطور الحادث وصمم عثمان باشا رفقى على الانتقام من الضباط، فدعاهم إلى مقر وزارة الحربية صباح يوم ٣١ يناير ١٨٨١، وقرر محاكمة الضباط الثلاثه (أحمد عرابى، على فهى الديب وعبد العال حلمى) وتم القبض عليهم بمجرد وصولهم إلى وزارة الحربية وتجريدهم من رتبهم وسلاحهم، ولكن تمكن محمد عبيد قائد آلالاى بقشلاق عابدين من تخليصهم من هذا الأسر، وخرج الضباط الثلاثة وسط زملائهم من الضباط إلى ساحه عابدين لمقابلة الخديوى وعرض مطالبهم عليه، وأضطر الخديوى إلى قبول مطالبهم وتم عزل عثمان باشا رفقى وتنصيب محمود سامى البارودى وزيرًا للحربية بدلاً منه، وبعد هذا الموقف أولى الخطوات التى أدت إلى التحام الشعب بالضباط المصريين[١٤] وفى هذا الوقت أصبح أحمد بك عرابى زعيمًا شعبيًا أتجهت إليه كل الأنظار لتحقيق أمانى الشعب، فى وقت كان الخديوى يشعر بمدى خطورة موقف الضباط المصريين على عرشه، وعلى هذا ظل يتحين الفرص للتخلص من نفوذهم،

وأبعادهم من طريقه كما أن قناصل الدول الأوربية، وخصوصًا قنصلى إنجلترا وفرنسا كانا يؤازران الخديوى.

كما كانت تصرفات الحكومة المصرية برئاسة رياض باشا تقضى بوأد هذه المعارضة وفى مهدها، وتدفع العرابيين دفعًا إلى التسليم وقد كان هذا دافعًا إلى أن يقدم محمود باشا سامى البارودى استقالته من وزارة الحربية، وذلك لعدم موافقة الخديوي على الإصلاحات التى يقوم بها وزير الحربية لإصلاح الجيش المصرى وتطهير صفوفه من العناصر غير الوطنية[١٥] وعين الخديوى بدلاً منه صهره داود باشا يكن وزيرًا للحربية وقرر الضباط العرابيين القيام بمظاهرة عسكرية يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ بميدان عابدين لتقديم مطالبهم إلى الخديوى.

وبعد أن استمع الخديوي إلى مطالب الضباط الذين وقف على رأسهم عرابى يجادل الخديوى وقناصل أوروبا منتزعًا منهم التصديق على مطالبه[١٦] والتى كان أولها إستقالة رياض باشا رئيس الوزراء فى ١٠ سبتمبر، ومن ثم عُدَّ عرابى والعرابيين زعماء وطنيين تعلقت بهم آمال الجماهير الشعبية[١٧].

تألفت وزارة جديدة برئاسة شريف باشا، وبينما كان الشعب المصرى يعيش أسعد أيامه، كان الخديو يتفاوض مع الدول الغربيه عن الوسائل التى يمكنه أن يتخذها للقضاء على الحركة الوطنية قبل أن تتمكن الوزارة الجديدة من وضع الدستور وانتخاب مجلس النواب.

ولاقت فكرة الخديوى هذه هوى فى نفس قنصلى بريطانيا وفرنسا، وأخذت الدولتان تعملان لتهيئة الرأى العام العالمى لإقرار وجهة نظرهما، فراحتا تصوران الحركة الوطنية المصرية على أنها حركة "تمرد وعصيان"، وأنها لو تركت وشأنها لاستفحل أمرها واستشرى خطرها، وتعرضت مصالح الدولة وأرواح الأجانب

لأخطار فادحة محققة، وبدأت بريطانيا وفرنسا تعملان على تمزيق وحدة الشعب المصرى، وذلك بإثارة النعرات العنصرية وبث الخلافات الطائفيه.

لجأ الخديوى توفيق إلى تعطيل بعض الصحف المصرية لما تمثله من خطر بالغ عليه إذ كانت انعكاسًا للرأى العام المصرى، وأوعز الخديوى إلى الصحف الأجنبية التى تصدر بمصر بمهاجمة الحركة الوطنية هذه، ولكن الصحافة المصرية تصدت لهذه الحملة العدائيه، مما آثار حفيظة قنصل بريطانيا العام بالقاهرة، وقدم احتجاجًا رسميًا إلى الحكومة المصرية، زاعمًا أن هذه الخطة بمثابة تعصب إسلامى ضد المسيحيه والدول الغربية، واستجاب الخديوى إلى هذا الإحتجاج، وأصدر قانون الصحافة الجديد الذى يقضى بإلغاء ترخيص وتعطيل أى صحيفه بمصر دون إخطار سابق، وهذا الإجراء لقى استحسانًا كبيرًا لدى الدول الغربية[١٨].

وأثارت الأزمة المصرية اهتمام الحكومة العثمانية، إذ كانت تخشى أن تسرى عدوى أحداث مصر إلى الولايات الأخرى، وفى الفترة الممتدة من سبتمبر ١٨٨١ إلى الاحتلال البريطانى فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ اتبعت الحكومة العثمانية إزاء مصر سياسة تنقصها روح المبادرة فضلاً عن اتسامها بالتردد وسوء النيه، لهذا كان السلطان عبد الحميد لا ينظر إلى الأزمة المصرية إلا من زاوية مصلحته الشخصية على أمل أن يستفيد من الخلاف الواقع بين الخديوى والعرابيين المنشقين عليه، على حين كان السلطان العثمانى ضد هذه الحركة الوطنية[١٩].

رأى السلطان العثمانى إرسال حملة عسكرية إلى مصر، فى حين كانت فرنسا تعارض بشدة سياسة الحكومة العثمانية[٢٠]، وكانت بريطانيا تشارك فرنسا فكرة أى تدخل من جانب الدولة العثمانية، الأمر الذى جعل السلطان يستبدل فكرة إرسال حملة عسكرية إلى بعثة لتقصى الحقائق، ولكن لورد دوفرين-قنصل بريطانيا بالآستانة- حذره من ذلك أيضًا، ولكن السلطان العثمانى صمم على إرسال " على نظامى باشا" على رأس بعثة خاصة إلى مصر، وآثار وصول هذه البعثة فى ٦ أكتوبر

١٨٨١ رد فعل شديد لدى قنصلى بريطانيا وفرنسا بمصر، وأرسلت وزارتا الخارجية الفرنسية والبريطانية إلى قنصليهما بمصر تعليمات تقضى بإحباط مساعى البعثة العثمانية بمصر[٢١]، وسارعت كل من بريطانيا وفرنسا بإرسال وحدات حربية من أسطولهما المشترك إلى ميناء الإسكندرية بقصد تهدئة روع الأجانب الذين أصيبوا بالخوف والقلق وفى ذات الوقت إجبار السلطان على إنهاء عمل البعثة فى مصر.

ولما مضى السلطان فى تنفيذ قراره، بإرسال بعثة إلى مصر، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية والفرنسية إلى سفيريهما بالآستانة بتعليمات تقضى بأن يستعملا كل وسائل الضغط على السلطان بأن يجعل مدة بقاء البعثة بمصر قصيرة بقدر الإمكان[٢٢].

واتفق سفيرا الدولتين فى الآستانة، بأن ينصحا السلطان بسحب البعثة من مصر حتى يمكن تجنب حدوث القلاقل والاضطرابات، ولكن وزير خارجية الحكومة العثمانية أبلغ لورد جرانفيل بأنه "يستحيل على السلطان أن يسحب بعثته وهو فى مواجهة التهديد فى ظل وجود وحدتين حربيتين من أسطول الدولتين فى المياه المصرية، وفى نهاية الأمر تم الاتفاق أن تبارح البعثة العثمانية مصر فى ١٩ أكتوبر ١٨٨١[٢٣].

وقصارى القول نجحت السياسة البريطانية فى تنحية فرنسا من مشاركتها فى حل الأزمة المصرية بالأسلوب الذى تراه هى وذلك بسقوط وزارة جامبتا Gambetta الفرنسية فى ٣٠ يناير ١٨٨٢، إذ إن سقوط هذه الوزارة، يظهر الحكومة الفرنسية أمام الرأى العام العالمى، والمصرى بأنها كانت تسعى إلى التدخل فى شئون مصر[٢٤].

وحقيقة لم يكن هذا الرأي على جانب من الصواب إذ كان موقف زعماء الحركة الوطنية من التدخل البريطاني الفرنسي فى مصر موقفًا لا شيء فيه، وكان لا بد من التصدي لهذا العدوان الأجنبي والتدخل فى شئون مصر، فالحكومة الفرنسية

برئاسة جاميتا تنهج سياسة عدوانية تجاه مصر، والحكومة البريطانية فى ذات الوقت تخطط على أساس احتلال مصر دون إتاحة الفرصة لأى دولة أوروبية لمشاركتها فى هذا الاحتلال لدرجة أن السياسة البريطانية إزاء مصر لم ترق كثيرًا لسياسة بسمارك المستشار الألماني، ويؤكد هذا التصريح الذى أدلى به فى ذلك الوقت".. أن سياسة بريطانيا الخارجية لا يزال ينقصها الحكمة وبعد النظر بدرجة لا يوجد لها مثيل فى التاريخ البريطانى، إذ يرى أن بريطانيا أصبحت مقيدة بسياسة فرنسا الخارجية، لدرجه أن اتفقت بريطانيا مع الحكومة الفرنسية- أثناء حكم جاميتا- بأن تكونا فى عزله عن بقيه دول أوروبا بتدخلهما فى مصر".

وكان بسمارك -فى ذلك الوقت- يرى أن حل الأزمة المصرية يجب أن يترك إلى الأتراك أصحاب السيادة، وهم لهم وسائلهم الخاصة لمعالجة مثل هذه الأزمات، ولكن بعد سقوط وزارة جاميتا فى ٣٠ يناير ١٨٨٢ وحدوث تقارب بين فرنسا وألمانيا رأت بريطانيا أن تحافظ على العلاقات الودية مع فرنسا، وألا تفقدها من أجل الأزمة المصرية، إذ كانت بريطانيا تخشى قيام حرب بينها وبين روسيا أو ألمانيا، فعلى أقل تقدير -فى هذه الحالة- تضمن بريطانيا وقوف فرنسا على الحياد، ولكن كانت الوزارة الفرنسية الجديدة برئاسة فريسنيه Freycinet لها سياسة جديدة هى على النقيض من سياسة سابقه جاميتا فى بادئ الأمر – ولكن الحكومة البريطانية رأت إرضاء للدول الأوروبية الكبرى أن يصرح وزير الخارجية بقوله:

" إنه يخشى أن تصبح الأزمة المصرية مسألة دولية، تدعو الدول الأوروبية إلى ضرورة التدخل، موضحًا أن مثل هذا التدخل ليس فى صالح السلام الأوروبي.."[٢٥].

والحق أن السياسة البريطانية حرصت على عدم تدويل الأزمة المصرية مهما كانت الدوافع لذلك، حتى تستطيع أن تنفرد هى بالتدخل دون غيرها، ولكن إذا حدث هذا التدويل، فإن الدبلوماسية البريطانية لا تعوزها الحيلة الوسيلة لاستغلال

الموقف لصالحها، إنما الذى كانت تحرص عليه السياسة البريطانية هو " تفاقم الأزمــة المصرية" حتى تجد فى هذا التفاقم مبررًا "للتدخل واحتلال قناة السويس".

*****

ثالثًا: مقدمات مؤتمر الآستانة والتيارات السياسية الأوروبية:

بناء على تعليمات لورد جرانفيل وزير خارجيــة بريطانيــا، رأى الســفير البريطانى فى فرنسا أن يستطلع رأى حكومة فرنسا الجديدة، تجاه الأزمــة المصــرية، وذلك بهدف الوصول إلى كنه السياسة الفرنسية، ومحاولة احتواء هذه السياســة فى مهدها، ولهذا سارع السفير البريطانى بإثارة حفيظة الحكومة الفرنسية بالاقتراح الذى قدمه لها والذى جاء به ".. إنه تجنبًا للمساوئ التى يمكن أن تنتج عن قيام فرنســا أو بريطانيا، أو قيامها معا بأى إجراء عسكرى ضد مصر، يرى أن تستعين الدولتان– فى هذا الشأن– بالجيش العثمانى وطبقًا لشروط يتفق عليها وتحت إشــرافهما"[٢٦] وفى الواقع نجح لورد جرانفيل فى إثارة مخاوف الحكومة الفرنسية التى كانت حريصة على عدم زيادة نفوذ الحكومة العثمانية فى مصر حتى لا يكون ذلك مؤثرًا على مصــالحها ونفوذها فى مصر وشمال إفريقيا.

والحق كانت الدول الأوروبية تنظر شذرا إلى الامتيازات التى كانت تتمتع بها بريطانيا وفرنسا دونهما، وإزاء ذلك صرح قنصل بروسيا العام بالقاهرة بقوله".. إن الحكومة الألمانية سوف تبحث الموقف من جديد، فى حالة ثبوت ضعف دولتى بريطانيا وفرنسا، وأيد وجهة النظر هذه " شيفر Shaffer قنصل النمسا العــام بالقــاهرة، بقوله".. أنه إزاء الضرورة الملحة بمناقشة الأزمة المصرية من جديد، فلابــد أن يــتم ذلك فى مؤتمر دولى تمثل فيه الدول الأوروبية الكبرى بشرط إلغاء " المراقبة الثنائية" وتسند أختصاصاتها إلى لجنة صندوق الدين العام وتحت الإشراف الدولى"[٢٧].

كذلك صرح دى رينج De Ring قنصل فرنسا العام بالقاهرة بقوله "إنه لا يوجد ما يحول دون تدخل الدول الأوروبية فى مصر، وبخاصة فيما يتعلق بإلغاء المراقبة الثنائية".

وأيد إدوارد ماليت Malet قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وجهة نظر زميله قنصل فرنسا العام بقوله ".. إنه يرى ضرورة طرح الأزمة المصرية على مؤتمر دولى أوروبى " وخشى دى رينج بأن تكون دعوة ماليت تعنى الاعتراف الضمنى من جانب الدول الأوروبية على قبول فكرة بحث الأزمة المصرية فى مؤتمر دولى ".

حينئذ أيد فريسنيه رئيس الوزراء الفرنسية دعوة الدول الأوروبية لبحث الأزمة المصرية هذه الدعوة تتفق مع سياسته التىانتهجها والتى تتصف بالتأنى وعدم الاندفاع والحرص على عدم الزج بفرنسا فى حرب خارجية تزيد من أعباء الدولة.

واتفقت– أخيرًا وجهات نظر حكومتى بريطانيا وفرنسا بشأن تدويل الأزمة المصرية، وإن كان لورد جرانفيل يرى أنه يستطيع تحقيق السياسة البريطانية فى مصر على الرغم من عرض الأزمة المصرية على مؤتمر دولى[٢٨].

وبادر لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بإرسال منشورًا إلى الدول الأوروبية، بهدف تبادل وجهات النظر حول أفضل الطرق لحل الأزمة المصرية حلا سلميًا وفقًا للأسس التالية:

أولاً: ضرورة المحافظة على حقوق السلطان والخديوى.

ثانيًا: ضمان حقوق مصر وامتيازاتها التى حصلت عليها بمقتضى الفرمانات والمعاهدات الدولية.

ثالثًا: المحافظة على التزامات مصر الدولية[٢٩].

وعلى الرغم من تقارب وجهات النظر البريطانية والفرنسية إزاء تدويل الأزمة المصرية إلا أن فريسنيه كان يؤكد دائمًا " أن حالة مصر هادئة، ويرى عدم اللجوء

إلى التدخل المشترك فى الوقت الحاضر"، وأدركت بريطانيا أنه لم يعد فى إمكانها الاعتماد كثيرًا على تعاون فرنسا معها، ومن ثم فقد أدركت بريطانيا أن سياسة فريسنيه على النقيض من سياستها، ولم يعد أمامها إلا الاعتماد على نفسها فى تحقيق هدفها الأساسي وهو احتلال مصر، وهذا ما عقدت العزم عليه.

وعرض لورد جرانفيل على فريسنيه اقتراحين يختار منهما ما يروق له:

أولاً: إما أن يقبل التعاون مع بريطانيا فى القيام بعمل عسكرى ضد مصر.

ثانيًا: أو إفساح المجال للحكومة البريطانية للتدخل بمفردها[٣٠].

وبهذا الاقتراح أراد لورد جرانفيل أن يخرج فريسنيه من موقفه ويجعله بين أمرين كلاهما خطير، ومما يؤكد سوء النوايا البريطانية إزاء مصر هذا التصريح الذى أدلى به لورد جرانفيل إلى الحكومة الفرنسية فى ٨ مايو جاء به:

".. ولكننا-الحكومة البريطانية-ترغب أن تكون عند تفاقم الأزمة حرة تتدبر كل أنواع التدخل الممكنة وتختار منها أقلها مشقه وخطرًا"[٣١].

وحرصت الحكومة البريطانية- فى ذلك الوقت- على اتباع أحد الطريقين: أما العمل على التدخل عسكريًا بمفردها، وبموافقة السلطان، أو التدخل المشترك مع الحكومة العثمانية باعتبارها صاحبه السيادة على مصر، كما أن بريطانيا انتهجت سياسة تهدف إلى تنحية النفوذ الفرنسى من مصر بصفة عامة وقناة السويس على وجه الخصوص.

وفى ١١ مايو عرض لورد جرانفيل على الحكومة الفرنسية بأن يطلب من السلطان بأن يرسل إلى مصر قائدًا عثمانيًا ويخول له سلطه تامة بإعادة النظام إلى الجيش المصري بشرط أن يرافق هذا القائد العثمانى قائدان عسكريان، أحدهما بريطاني، والآخر فرنسي ويشرط أن يخضع القائد العثمانى لرأى هذين القائدين، وأن يسبق هذا الإجراء بلاغًا من السلطان يقضى بقبوله التدخل فى الأزمة المصرية[٣٢].

ورأى فريسنيه أن يتعامل عسكريًا مع بريطانيا، وإن كان لا يزال يعتقد بأن الحل الأمثل للأزمة المصرية هو الحل السلمى، إذ كان فريسنيه حريصًا ألا يجد نفسه مسوقًا إلى الحل العسكري فقط والذى أودى بوزارة سلفه جاميتا.

وخاب أمل بريطانيا وفرنسا فى استقالة الوزارة المصرية بمجرد وصول الوحدات الحربية إلى ميناء الإسكندرية، ولذلك اتفقت الحكومتان على إرسال مذكرة مشتركه تبلغ إلى الحكومة المصرية بواسطة القنصلين العامين بالقاهرة.

وكانت المذكرة تشترط الآتى:

أولاً: إبعاد عرابي باشا مؤقتًا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته.

ثانيًا: إرسال كل من على فهى، عبد العال حلمى، إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتباهما.

ثالثًا: استقالة الوزارة الحالية.

وعلى الفور اجتمعت الوزارة برئاسة محمود سامى باشا البارودي، وقررت رفض المذكرة، بينما قبلها الخديوي مما دفع رئيس الوزارة إلى تقديم استقالته وقبلها الخديوي فى مساء يوم ٢٧ مايو.

وقف زعماء الحزب الوطني من الخديوي موقفًا متشددًا، وازداد الموقف تفاقمًا حينما بعث جماعة من كبار الضباط إنذارا إلى الخديوي بأن يعيد عرابي باشا إلى منصبه كوزير للحربية فى خلال اثنى عشرة ساعة، إلا فهم ليسوا مسئولين عما يحدث[٣٣].

الدعوة لعقد مؤتمر الآستانة ١٨٨٢

إزاء تطور الأحداث فى غير صالح السياسة البريطانية أبرق لورد جرانفيل فى ١٦ يونيو إلى سفرائه– لدى عواصم الدول الأوروبية– بقبوله عقد المؤتمر بالآستانة حتى ولم تشترك فيه الحكومة العثمانية[٣٤].

وأدرك فريسنيه حقيقة نوايا الحكومة البريطانية إزاء مصر، وإنها ولا شك سوف تتخذ من المؤتمر ستارًا لتنفيذ مآربها العدوانية والانفراد- دون غيرها- بحريه العمل العسكري فى مصر وذلك دون اشتراك الدولة الفرنسية أو الدولة العثمانية.

ولهذا أرسل فريسنيه رسالة عاجلة مساء يوم ١٦ يونيو إلى لورد جرانفيل يقترح عليه: " بأن على الدول الأوروبية المشتركة فى المؤتمر أن توقع قبل انعقاده على أتفاق هو أشبه بما سبق أن وقعاه فى مؤتمر برلين فى ٢٠ يونيو ١٨٧٨ وهو ما عرف بميثاق انتفاء الغرض الشخصى" أو بمعنى آخر ميثاق " عدم التدخل فى الشئون الداخلية بما يضمن عدم إعطاء الحق لأى دولة من الدول الأوروبية الموقعة عليه- بحرية الانفراد والتدخل فى الشئون المصرية[٣٥].

وشعر لورد جرانفيل باساءة بالغة لإحساسه بأن فريسنيه- بهذا الاقتراح-قد أساء الظن بالسياسة البريطانية، وبرغم هذا، نشط فريسنيه فى اتصالاته الدبلوماسية بشأن عقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن محاولاً التغلب على كل المشاكلات والصعوبات التى تعترض على تحديد ميعاده وتحول دون عقده[٣٦] فمثلاً كانت الحكومة الألمانية تعترض على تحديد مدة عمل الجيش العثمانى فى مصر بشهر واحد، ولكن فريسنيه أشار بأن تعرض هذه المسأله على المؤتمر[٣٧].

أرسل لورد جرانفيل إلى ليونز سفير بريطانيا بباريس يبلغه مضمون الاقتراح الذى عرضه فريسنيه على الدول الأوروبية وهو المعروف بميثاق "-إنكار الذات" أو انتفاء الغرض الشخصى Self denying protocol وكأنما يعنى فريسنيه بذلك جماعية التدهل الأوروبى فى مصر[٣٨].

أضطر فريسنيه أن يضيف إلى اقتراحه وجهة نظر لورد جرانفيل حتى لا يكون هذا الأقتراح سببًا فى تدهور العلاقات بين الدولتين، فى حين كانت الحكومة الفرنسية ترى ضرورة الأحتفاظ بالسياسة المشتركة بينهما ولو إلى حين".

أنه فى حالة إرسال قوات عثمانية إلى مصر فإن هذه القوات سوف تعمل تحت أوامر الخديوى طوال مدة بقائها هناك[٣٩].

ولم يوافق بسمارك على إقتراح فريسنيه، واعتبره مجحفًا بحقوق السلطان، كما أستاء لورد جرانفيل كثيرًا من هذا الاقتراح ورأى أن يضاف إليه هذا التحفظ " أن تتدخل بريطانيا فى حالة الضرورة القصوى"[٤٠].

عقدت الحكومة العثمانية- إزاء تطور الأحداث- أجتماعًا فى ١٧ يونيو وقررت عدم الاشتراك فى المؤتمر- كما أنها عدلت عن رأيها السابق بشأن إرسال مندوب عثمانى آخر بدلاً من بعثة درويش باشا[٤١] والتى وصفتها بريطانيا بأنها بعثة لم ترتق إلى مستوى الأحداث.

رأت الحكومة البريطانية أن تستميل إلى جانبها الحكومة الألمانية للاعتراض معا على الأقتراح الذى أبداه فريسنيه، ولكن خاب أمل بريطانيا بعد أن صرح بسمارك بقوله: "إن الحكومة الألمانية ترى الآن ضرورة عقد المؤتمر وبأسرع وقت ممكن مهما كانت العقبات "وعلى أساس إقتراح فريسنيه"[٤٢].

واجتمع ممثلوا الدول الأوروبية الست فى الآستانة فى ١٧ يونيو بصفة غير رسميه إذ إن موافقة حكوماتهم لم تصلهم بعد "وهكذا شعر الأعضاء الست بأنه ليس لديهم السلطة لحمل الحكومة العثمانية على ضرورة اشتراكها فى المؤتمر، وبرغم هذا فانهم كانوا يشعرون بما لديهم من سلطة قادرون على بحث أنسب الحلول السلميه اللازمة، وهذا هو الأجتماع التمهيدى الأول-للمؤتمر المزمع عقده".

وكان اجتماعهم التمهيدى الثانى فى ١٩ يونيو قبل أن توافق حكوماتهم على التحفظات التى أضافها لورد جرانفيل"[٤٣].

وكان من المفروض أن تنتهى مزاعم الحكومة البريطانية بعد أن أصدر الخديوى مرسومًا- فى ٢٠ يونيو- بتشكيل الوزارة الجديدة إلا أن الحكومة البريطانية فى

تقديرها، ترى أن الأزمة ما زالت قائمة ولا بد من عقد المؤتمر ليس بهدف وضع أنسب الحلول السلمية كما كانت تدعي إنها حقيقة كي تتخذ من هذا المؤتمر ستارًا لتنفيذ نواياها إذ أنها كانت تستعد لاحتلال قناة السويس، ووضعت خطتها الاستراتيجية لهذا الاحتلال منذ عام مضى-٣ يوليو ١٨٨١- بجانب حرصها على الانفراد بهذا التدخل دون غيرها، ضاربة عرض الحائط بالمؤتمر وقراراته التى تحتم احترام حقوق مصر الدولية، وعدم السعى إلى التدخل فى شئونها الداخلية طالما كان المؤتمر لا يزال منعقدًا.

وبناءً على اقتراح منسى وزير خارجية إيطاليًا، وموافقة الحكومة البريطانية تقرر عقد المؤتمر فى ٢٣ يونيو(٤٤) على أن تبحث بقية المسائل التى لم يتفق عليها بعد أنعقاده الأول(٤٥) وبرغم هذا فقد ظل السلطان متمسكًا بموقفه مصرًا على رأيه وهو عدم الاشتراك فى المؤتمر الذى عقد فى عاصمة دولته لينظر فى موضوع يخص ولايته وهى من أهم الولايات العثمانية.

ونجحت الدبلوماسية البريطانية بأنها استطاعت أن تجعل من الخلاف-فى وجهات النظر-بين الخديوى وعرابى أزمة مثار اهتمام الدول الأوروبية، والسياسة البريطانية حرصت منذ بداية هذا الخلاف على أمرين" "الأول- تصعيد الأزمة وتوسيع هوة الخلاف بين الطرفين حتى تستطيع أن تجسد ما تتذرع به".

"الأمر الثانى- الحرص على استمرار الأزمة والعمل على تصعيدها حتى تقتنع حكومات الدول الأوروبية، والرأى العام البريطانى بخطورة هذه الأزمة ليس على المصالح الأوروبية فى مصر، بل على أرواح الرعايا الأوروبيين بها ورأت بريطانيا أن تقيم الدليل على هذا، فدبرت مذبحة الإسكندرية التى راح ضحيتها عشرات القتلى.

وإذا كانت الحكومة البريطانية أول دولة قبلت دعوة فريسنيه رئيس وزراء فرنسا- بعقد مؤتمر دولى أوروبى لبحث هذه الأزمة-دون تردد، أنما حرصت السياسة البريطانية على تحقيق عدة أهداف دبلوماسية أهمها:

أولاً: إبعاد مسألة قناة السويس من جدول أعمال المؤتمر.بإعتبار أن الأزمة المصرية محصورة فى أمر الخلاف الناشيء بين الحزب الوطنى والخديوى.

ثانيًا: حددت مهمة المؤتمر بأن يقوم بتكليف الحكومة العثمانية بإرسال حملة عسكرية إلى مصر لإقرار الأوضاع فيها، وفى حالة رفض الحكومة العثمانية هذا التكليف، أو التسويف فى تنفيذه فمن حق المؤتمر أن يبحث عن وسائل وإجراءات أخرى أكثر فعالية بينما وضعت الحكومة البريطانية خطة إستراتيجية منذ عام مضى لاحتلال قناة السويس بصفة خاصة، وهى الآن تستعد لتنفيذ هذه الخطة.

ثالثًا: انتهجت الحكومة البريطانية- منذ بداية الأزمة المصرية وتفاقمها إلى إظهار فرنسا بأنها الدولة التى تسعى إلى العدوان على مصر تمهيداً لتنحيتها عن هذه المسألة، وكذلك الضغط على السلطان والتشدد فى معاملته حتى تفوت عليه فرصة تنفيذ قرار المؤتمر.

رابعًا: حرص بريطانيا على تصعيد الأزمة المصرية، واستمرار تفاقمها حتى تستطيع أن تجد فى هذا التفاقم مبررًا للتدخل فى شئون مصر واحتلال قناة السويس.

هذه هى أهم الأسس الدبلوماسية البريطانية الجديدة منذ أن قبلت الاشتراك فى مؤتمر الآستانة الذى عقد أولى جلساته فى مساء يوم ٢٣ يونيو ١٨٨٢ بدار السفارة الإيطالية بالآستانة.

٤- الصراع الإنجليزي-الفرنسي إزاء قناة السويس

بريطانيا:

بدأت الحكومة البريطانية تهتم بقناة السويس بهدف احتلالها-وذلك منذ اليوم الأول لافتتاحها، حيث كانت القناة ذات أهمية بالغة لها بصفتها دولة تعتمد فى رخائها وأرتفاع مستوى المعيشة بها على تجارتها الخارجية فضلا عن أهميتها من الناحية الإستراتيجية إذ إنها-بريطانيا- كانت دائمًا فى حاجة إلى القناة لحماية مستعمراتها فيما وراء البحار، فضلاً عن إنشاء مستعمرات جديدة لها فى قارتى آسيا وإفريقيا .

ولقد وضحت أهمية قناة السويس كطريق مائى إلى مستعمراتها فيما وراء البحار عندما اضطرت بريطانيا إلى إرسال النجدات العسكرية إلى الهند عبر الأراضى المصرية سنة ١٨٥٧ (وكانت القناة لم يتم حفرها آنذاك) لإخماد حركة تمرد قامت فى الهند بمدينة دلهى يوم ١٠ مايو سنة ١٨٥٧ حيث قتل ما يربو على الأربعة آلاف جندى بريطانى، ولم تستطع بريطانيا أن تسارع لنجدة القوات البريطانية المحاصرة بالهند إلا بعد مرور ثلاثة أشهر.

وتوالت الأحداث الدولية التى جعلت بريطانيا تزداد اقتناعًا بأهمية قناة السويس،[٤٦] ليس من أجل الدفاع عن مستعمراتها فيما وراء البحار إنما هجومًا وتوسعًا فى قارتى آسيا وإفريقيا اللتين صارتا-حينذاك- نهبًا للاستعمار العالمى، ثم ظهرت مرة أخرى مدى حاجة بريطانيا إلى قناة السويس عندما أضطرت إلى إرسال حملة عسكرية تأديبية سنة ١٨٦٧ إلى الحبشة عندما سجن ملكها "تيودور الثانى" Theodorus it القنصل البريطانى "كامرون" من أجل ذلك كانت بريطانيا تتوقن تماما مدى الخطورة التى تتعرض لها هى ومستعمراتها إذا ما استطاعت دولة معادية لها السيطرة على مصر، وبالتالى على قناة السويس، ولهذا حرصت بريطانيا على منع أية

دولة أوروبية من احتلال مصر، إذ يتعارض هذا مع مخططها بقصد احتلال مصر فى النهاية.

وحينما لاحت فى الأفق فرصة تتيح لها التدخل فى شئون مصر الداخلية لم تتوان بريطانيا–لحظة لاقتناصها، فحينما اشتدت الضائقة المالية بالحكومة المصرية ١٨٧٥ عرض الخديو إسماعيل على البيوت المالية شراء نصيب مصر فى أسهم شركة قناة السويس عندئذ، سارعت الحكومة البريطانية لإثناء الخديوى عن عزمه، وأشترت أسهم مصر فى شركة قناة السويس بمبلغ أربعة ملايين جنيه سنة ١٨٧٥، وكانت هذه الصفقة ذات طابع سياسى للتدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية.

بدأت الحكومة البريطانية تسعى إلى التغلغل فى شئون مصر الداخلية بعد أن اشترت أسهم مصر فى شركة قناة السويس، وذلك عن طريق إرسال البعثات المالية لبحث أحوال مصر المالية، وتبع هذا تعيين العديد من الموظفين البريطانيين، ولم يكن هذا فحسب بل تعيين وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية، ولهذا تمكنت بريطانيا وفرنسا من الوقوف ضد قوى المعارضة المصرية التى بدأ الخديو إسماعيل يستميلها إليه بغية الحد من النفوذ الأجنبى فى مصر، ولكن بريطانيا وفرنسا رأيا فى مسلك الخديو إسماعيل خطرًا على نفوذهما فى مصر، وكان هذا دافعًا لهما بأن يقسررا عزله عن العرش، وتعيين أبنه محمد توفيق خديوى مصر الذى ما فتا أن أرتمى فى أحضان الدولتين–البريطانية والفرنسية–بغية المحافظة على عرشه.

وتتوالى الأحداث بعد ذلك ويشتد الصراع بين القوى الوطنية الثورية وبين القوى الاستعمارية الأوروبية، وحرصت الحكومة البريطانية على أن تحقق لنفسها أهدافًا أهمها:

أولاً: تنحية فرنسا عن مسألة قناة السويس حتى لا تكون عقبة أمامها حين تقدم على احتلال قناة السويس احتلالاً عسكريًا .

ثانيًا: تنحية الحكومة العثمانية كذلك عن الأزمة المصرية وعدم تمكينها من تنفيذ قرار مؤتمر الآستانة الصادر فى ١٥ يوليو وحتى لا يعارض النفوذ البريطانى فى مصر، إذ إن بريطانيا عقدت العزم على احتلال مصر.

ثالثًا: عدم تمكين المؤتمر من اتخاذ أى قرار بشأن مسألة الإشراف الدولى على قناة السويس، حتى لا تصطدم بريطانيا بالدول الأوروبية إذ إنها وضعت خطتها على أساس استمرار احتلالها لمصر.

رابعًا: القضاء على الجيش المصرى الذى اشتد ساعده وسلب كل سلطة شرعية من الخديوى وحتى لا يكون مسببًا قلقًا لاستمرار الاحتلال.

خامسًا: العمل دبلوماسيًا على الزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلية بغية كسب المزيد من الوقت حتى تتمكن قواتها من تنفيذ الخطة الإستراتيجية لاحتلال قناة السويس ودخول قواتها القاهرة .

ونظرًا لأهمية قناة السويس لإنجلترا رأت أن تحتلها بل والانفراد بهذا الاحتلال، واتخذت الدبلوماسية البريطانية من هذا المؤتمر ستارًا لتخفى فيه حقيقة نواياها العدوانية تجاه مصر، فقد استطاعت بريطانيا أن تقنع الدول الأوروبية –فى ذلك الوقت– بفساد الحكم والأوضاع القائمة فى مصر، وضرورة العمل على تغييرها حتى تستقر الأحوال بها والقضاء على أسباب الاضطراب والفوضى.

وفى الحقيقة لم تكن هناك فى مصر أى فوضى أو اضطراب إنما كانت هناك ثورة قومية ضد عوامل التسلط الأوروبى وعلى تلك الحركة الثورية التى عرفت فى تاريخ مصر الحديث " بالثورة العرابية" بينما اعتبرتها بريطانيا بأنها حركة تمرد وعصيان وصفت زعماءها بالعصاة المتمردين، والخارجين على مشيئة السلطان العثمانى عصاة لأوامر الخديوى توفيق الذى كان أداة طيعة لينة فى يد قناصل الدول الأوروبية كما اعتبرت بريطانيا مبادئ الثورة العرابية بأنها مبادى هدامة تثير الشعب

والاضطراب وبث الفرقة بين طبقات الشعب المصرى، وادعت بريطانيا –باطلا– أن استقرار الأمور بمصر لا يتأتى إلا بالقضاء على تلك الحركة الفوضوية وكذا التخلص من زعمائها ومعترفة بأن مبادئهم تتنافى مع مصلحة الدول الأوروبية وتمثل خطرًا بالغا على الأجانب بمصر، ورأت بريطانيا بأنه لا حل " للأزمة المصرية" المفتعلة إلا باحتلال مصر وإقامة حكم يعود بمصر إلى ما كانت عليه، وحيث تصبح مصر مزرعة للقطن وسوقًا للمنتجات البريطانية، وتطمئن بريطانيا إلى سيطرتها العسكرية على قناة السويس وسيناء باعتبارهما المدخل الشرقى لمصر.

ومن ناحية أخرى حاولت بريطانيا أن تربط موضوع مؤتمر الآستانة المنعقد فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ بموضوع التنافس الاستعمارى حول مسألة قناة السويس، إذ أن المؤتمر لم يعقد إلا حينما وصلت التيارات السياسية الأوروبية مرحلة بالغة من التصارع والاندفاع الاستعمارى، وجاءت الدعوة إلى عقد المؤتمر كحل بديل للصدام المسلح بين دولتى بريطانيا وفرنسا صدامًا مسلحًا على بطاح الأراضى المصرية، وهذا ما كانت تخشاه الحكومة البريطانية، ولهذا قبلت الاشتراك فى المؤتمر خشية أن تكون الأزمة المصرية سببًا مباشرًا فى وقوع الصدام مع فرنسا أو مع غيرها من الدول الأوروبية الأخرى، وإذا كانت الحكومة البريطانية قبلت الاشتراك فى مؤتمر الآستانة فإنما فعلت هذا حتى لا تظهر أمام المجتمع الدولى الأوروبى أنها خارجة على الإجماع الأوروبى، وهى فى الوقت نفسه تدرك تمامًا أنها سوف تتخذ من المؤتمر ستارًا لتخفى به حقيقة نواياها العدوانية.

فرنسا:

إذا كانت هذه وجهة نظر الحكومة البريطانية إزاء ما عرف –حينذاك– بالأزمة المصرية، فإن الحكومة الفرنسية كانت لها وجهة نظر أخرى تتعارض تمامًا مع السياسة الخارجية لبريطانيا، ففرنسا كانت ترى أنه ليس ثمة ضرورة للتدخل العسكرى المباشر

فى شئون مصر الداخلية، حينما عرضت عليها الحكومة البريطانية إرسال وحدات من الأسطول المشترك إلى المياه المصرية وذلك على أثر تأليف وزارة محمود باشا سامى البارودى- فى ٤ من فبراير سنة ١٨٨٢-واحتدام الخلاف بين الضباط المصريين والخديوى على أثر التصديق على الأحكام الصادرة فى مؤامرة الضباط الشراكسة فى ١١ من إبريل سنة ١٨٨٢ وأرسلت بريطانيا وفرنسا المذكرة المشتركة فى ٢٥ من مايو ١٨٨٢ إلى الحكومة المصرية والتى تتضمن تدخل الدولتين تدخلاً صارخًا فى شئون مصر الداخلية.

وعلى أثر فشل النتائج المرجوة من هذه المذكرة أن سقطت وزارة جامبتا فى ٣٠ مايو ١٨٨٢ وأسندت الوزارة الفرنسية إلى فريسنيه الذى انتهج-فى بادئ الأمر- سياسة تخالف سياسة سلفه.

وحرصًا من الحكومة الفرنسية على عدم تمكين الحكومة البريطانية من الانفراد بحرية التدخل العسكرى المباشر فى شئون مصر الداخلية رأت-الحكومة الفرنسية- أن تدعو إلى ضرورة عقد مؤتمر دولى أوروبى لبحث الأزمة المصرية، وقبلت الحكومة البريطانية الاشتراك فى هذا المؤتمر على الفور دون تردد.

وكان الفارق بين السياسة البريطانية والسياسة الفرنسية أن الأولى تنتهج سياسة مزدوجة (١) معلنة وتقوم على المناورة السياسية (٢) وغير معلنة وتقوم على الإستعداد العسكرى لفرض الاحتلال على قناة السويس.

أما الثانية: فهي على النقيض تمامًا من السياسة البريطانية وإن كان فريسنيه قد وجد أنه لا مناص من قبول مبدأ التعاون مع بريطانيا فى مسألة قناة السويس بدلاً من أن يترك لها المجال مفتوحًا للسيطرة على القناة على حساب تدهور النفوذ الفرنسى فيها بل والقضاء عليه منذ أن تولى فريسنيه رياسة الوزارة فى أول فبراير ١٨٨٢ حول الأسس الآتية:

١. عدم الزج بفرنسا فى الأزمة المصرية حتى لا تصطدم عسكريًا بالحكومة البريطانية على الأراضى المصرية وأصدر البرلمان الفرنسى قرارًا فى ١٠ من يوليو بانسحاب الأسطوال الفرنسى من ميناء الإسكندرية إلى بورسعيد.

٢. أتباع سياسة خارجية نشطة تحول دون انفراد بريطانيا بحرية التدخل فى مصر.

٣. حرص الحكومة الفرنسية بعدم الزج بفرنسا فى حرب خارجية وذلك لاضطراب حالة فرنسا الداخلية نتيجة للاضطراب السياسى وازدياد قوى المعارضة فى البرلمان الفرنسى لسياسة الحكومة إزاء مصر، وحتى لا تكون هناك فرصة أمام عدوها الألمانى بالانقضاض عليها فى حالة وجود بعض القوات الفرنسية فى قناة السويس، وعدم مقدرة القوات الباقية بفرنسا على مقاومة الجيش الألمانى.

وبناء على هذا جاءت دعوة فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ بضرورة عقد مؤتمر دولى أوروبى لبحث الأزمة المصرية، ووضع أنسب الحلول السلمية لها.

وانتهزت الحكومة البريطانية كل فرصة لاحت فى الأفق، وعملت على تفاقم الأزمة المصرية حتى تتخذ من هذا التفاقم ذريعة للتدخل العسكرى واستطاعت الحكومة البريطانية أن تمسك بزمام الأحداث حتى أجبرت فرنسا على أن تسير – كرها منها– فى فلكها وأملت عليها سياستها.

وكانت النتيجة أن استطاعت الحكومة البريطانية أن تزج بمؤتمر الآستانة المنعقد فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ فى مناقشات جدلية أبعد ما يكون عن بحث الأزمة المصرية بغية أكتساب الوقت، حتى تستطيع وضع الأزمة المصرية– أمام المؤتمر– كأمر واقع لا مفر منه .

ونجحت الحكومة البريطانية -كذلك- فى السعى لتمزيق وحدة الحكومة الفرنسية وأحداث انشقاق بين الرأى العام الفرنسى، وبالفعل وقف مجلس البرلمان الفرنسى يعارض بشدة السياسة الخارجية لرئيس الحكومة، ونتيجه لذلك سقطت وزارة فريسنيه فى ٢٩ من يوليو سنة ١٨٨٢ وأتى بعده مسيو ديكلرك ليؤلف وزارة جديدة ملتزمة أمام البرلمان الفرنسى برفع يدها تمامًا عن الأزمة المصرية، وبذلك استطاعت الدبلوماسية البريطانية أن تحقق هدفها بالانفراد بحرية التدخل فى مصر بعد إقصاء الدولة الفرنسية من طريقها.

هوامش الفصل الأول

١-لمزيد من التفصيلات انظر، الدكتور عبد الرءوف أحمد عمرو، قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩-١٨٨٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٣٢ وما بعدها؛ الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى قناة السويس والتيارات السياسيه التى أحاطت بإنشائها، ص ١-٦٧.

٢- د. محمد مصطفى صفوت: مؤتمر برلين... ص ٣٣

- د. محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الإنجليزي لمصر، ص ٥٠ وما بعدها.

3- Hill, George: A Histroy of Cyprus, 1517-1940 London, 1952, P.70
4- Hill, george: op. cit., p.,272

٥- الدكتور عبد الرؤف أحمد عمرو: قناة السويس فى العلاقات الدولية، ص٤٥-٥٠

6- Hill, george/op. cit., p. 274

- د. محمد مصطفى صفوت: مؤتمر برلين، ص ٣٤

٧- لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر: الدكتور عبد الرءوف أحمد عمرو، قناة السويس فى العلاقات الدولية.. ص ٥١ وما بعدها.

٨- د. محمد مصطفى صفوت: مؤتمر برلين...، ص ٧٦ نقلاً عن مجموعه الوثائق الفرنسية.

Document Dipiomatiques, Affaires d`Egypt, 1878, date, 14, October Le وجاء بها:-

partage legal des influemces suffisamment Justifit par l`egalits des interests"
9- Hugh, schonfield op. cit.F.57.

١٠- الدكتور محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الإنجليزي... ص ٣٨

- Arnold Wilson: op. cit.p.54
- John, Marlowe: op. cit. p.25
- Hugh, schonfield: op.cit., p.58
11- John, Manlowe: op. cit.p.I12

١٢- الرافعي: الثورة العرابية والاحتلا ل الإنجليزى لمصر.. ص ٢٠.

١٣- نفس المرجع، ص ٨٦.

١٤- مذكرات عرابي، جـ١، ص ١٥٤

١٥- مذكرات عرابي ج١، ص ٢٠٢

16- plunt, wilfrid Ecawen: secret history of England ocupation
تعريب جريدة البلاغ لصاحبها عبد القادر حمزة طبعة أولى ١٩٠٧، ص ١١.

١٧- الوقائع المصرية عدد الأحد الصادر فى ١١ سبتمبر ١٨٨١ بلنت: مرجع سبق ذكره، من ١١١.

18- Arthur, weigall: op.cit.p.133

١٩- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

20- Cromer: op. cit .p.153

21- Cromer: 1ee.p.154

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سبق ذكره ص ١٥١.

- palson newman: op.ciy.p.65

22- cromer: op.cit.p. 155

٢٣- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سبق ذكره ص ١٥٧ نقلاً عن: مجموعة الوثائق التركيه، جـ ٤٤٥ رقم ١٤١، ١٤٢.

24- Freycinet: op.cit.p. 222.

٢٥- - د. محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الإنجليزي الخ ص ١٣٣.

26- Hallberg, charles: op.cit.p.258

27- Polson Newman: op. vit.p. 89

- الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى: الاحتلال الإنجليزي لمصر ص ١٨٧.

٢٨- نفس المرجع ص ١٨٧

29- Blue Book: Egypt, 1882,No II, document No 131, date , Feb.11. Feb.11.

٣٠- رونشين: مرجع سبق ذكره ص ١٨٥.

٣١- نفسه.

٣٢- نفسه، ص١٨٦.

٣٣- الرافعي: الثورة العرابية .. ص ٢٧٧.

34- Blue Book, Egypt No II, 1882, to lord Granviile, date June 16, 1882.Igather From news recived privately from cairo that the military pary, having lost confidence in the benevelent intentations of Dervish pasha towards them, has decided to resist the dismbarcation of any turk,s troops that might be sent.

35- Blue Book, Egypt, No II doc, No 215

36- Blue Book, Egypt, No II doc, No 215

- Hallberg. Charles, op. cit, p. 259

37- Alfred bourguet: op. cit.p. 177

38- Arthur weigall: op.cit.,p. 143

39- Blue book , Egypt noll, doc. No 251, From Granville to lyons, date June 17, 1882. This force to remain under the orders of the khedive "during its stay in Egypt".

40- Alfred Bourguet: op, cit.p.189.

41- Blue Bood, Egypt No oii, doc, No 247 from lord Dufferin to lord granvills, date, Jun 17, 1882.

42- Blue Book, loc, cit, doc , No 247.
43- Blue Book, loc, cit, p . 256.
44- Blue Book, op. cit, doc. No 86 .
45- Cocheris: op, cit.p. 110.

٤٦- لم يرجع اهتمام بريطانيا بمصر منذ افتتاح قناة السويس-١٧ نوفمبر ١٨٦٩ وإنما بدا هذا الاهتمام منذ حملة بونابرت على مصر ١٧٩٨ إذ حرصت بريطانيا حينذاك على المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها وكانت بريطانيا تعتقد أن دولة الروسيا القيصرية تسعى دائما إلى نهب أملاك السلطان " الرجل المريض" بغية الوصول إلى البحار الدافئة.

الفصـــل الثاني

المعارضة الدولية لاحتلال إنجلترا لقناة السويس ١٨٨٢

أولاً: معارضة فرنسا والدولة العثمانية لاحتلال إنجلترا لمصر.

ثانيًا: السياسة الإنجليزية إزاء قناة السويس بعد احتلالها ١٨٨٢

أولاً: معارضة فرنسا والدولة العثمانية للاحتلال البريطاني لمصر

وبعد أن تم احتلال بريطانيا لقناة السويس وسائر أجزاء مصر تدهورت العلاقات بين فرنسا وبريطانيا، إذ سرعان ما رأت فرنسا أن هذا الاحتلال قد عصف بما تدعيه لنفسها من مصالح وحقوق فى مصر وأنه أخل بالتوازن الدولى فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط، فأصبح لبريطانيا فيه قواعد استراتيجية إذ كانت قد احتلت-كما ذكرنا- جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ثم قناة السويس وسائر أجزاء مصر-وظفرت بسيطرة انفرادية على قناة السويس، واعتبرها وسيلة أساسية للمواصلات بين أجزاء إمبراطوريتها، وغدا الإبقاء على نفوذها على القناة مبدا رئيسيًا فى سياستها[١].

ولذلك ساء فرنسا أنها أضاعت على نفسها فرصة ذهبية هى الاشتراك مع بريطانيا فى التدخل الحربى فى مصر أولاً أو فى احتلال قناة السويس، ولا يزال إلى الوقت الحاضر بعض كبار المؤرخين الفرنسيين يفصحون عن مشاعر الأسى العميق لإحجام فرنسا عن الاشتراك مع بريطانيا فى هذا العمل العسكرى ويذهبون إلى أن هذا الإحجام كان أكبر هزيمة سياسية منيت بها السياسة الفرنسية فى الفترة الواقعة بين الحرب السبعينية وبين الحرب العالمية الأولى[٢].

قررت الحكومة البريطانية أن تنتهج سياسة جديدة حتى تستطيع أن تهدىء من ثورة الرأى العام ضد استمرار بقائها فى مصر مسيطرة على قناة السويس، وهذه السياسة البريطانية الجديدة تقوم على عاملين:

العامل الأول: اتخاذ بعض الإجراءات السريعة التى تتعلق بشئون مصر الداخلية على أساس بقاء بريطانيا فى مصر[٣]، والواقع أن جميع الدلائل تقطع بأن بريطانيا كانت مصممة على البقاء فى مصر إلى ما لا نهاية وأن يكون هذا الاحتلال مقدمة لضمها إلى مستعمراتها فى إفريقيا وبذا تمتد هذه المستعمرات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، فضلاً عن سيطرتها على البحرين الأبيض والأحمر لأمتلاكهم مفاتيح هذين البحرين وهى، بوغاز جبل طارق، بورسعيد السويس، القناة الموصلة بينهما وبوغاز باب المندب.

لذلك اتسمت أعمال بريطانيا بعد الاحتلال بسمة الاستقرار وطبعت بطابع البقاء.

العامل الثانى: أنتهاج سياسة جديدة تتسم بالدبلوماسية المرنة لمواجهة قوى المعارضة العالمية، وإن كانت الحكومة البريطانية- حينذاك- قد ناقضت كل تصريحاتها وأقوالها ووعودها وعهودها التى تؤكد ألها لا تسعى إلى احتلال مصر عسكريًا إنما تعمل فقط من أجل تحقيق ثلاث أهداف أساسية:-

أولا: أحترام القانون الدولى.

ثانيًا: المحافظة على سلام شرقى أوروبا.

ثالثًا: المحافظة على حقوق الخديوى الشرعية، وعدم الرغبة فى زيادة مسئوليات بريطانيا باحتلالها مصر[٤].

ولكن بعد دخول القوات البريطانية القاهرة-١٥ سبتمبر ١٨٨٢- عادت بريطانيا لتعلن:" بأن الجلاء يتم عن مصر حينما توقن بأن الإصلاحات التى تقوم بها قد ثبتت أصولها، وأصبحت فى مأمن من العبث".

كما صرح لورد جرانفيل وزير الخارجية فى سبتمبر ١٨٨٢ إلة مينايريا سفير فرنسا فى لندن بقوله:" إن بريطانيا لا تهدف إلى بسط حمايتها على مصر او إرغام أحد على الخضوع لإرادتها"[٥].

ولكن على الرغم من هذا فلقد اتبعت بريطانيا مع الشعب المصرى سياسة تقوم على الضغط والقهر إذ رأت بريطانيا أن تمزق وحدة الشعب المصرى تحقيقها لمبدئها " فرق تسد" حتى تضمن لنفسها البقاء فى مصر دون إثارة أى اضطرابات أو وجود معارضة وطنية لها، وإن كان يوجد فى مصر-بعد الاحتلال – فريق من الشعب يرى فى بقاء الاستعمار- البريطانى مصلحة له، وبدأت بريطانيا تحتضن هذا الفريق كى يكون له أثر بين طبقات الشعب المصرى وكان يتزعم هذا الفريق نوبار باشا[٦].

وجدير بالذكر حددت تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ مركز مصر الدولى فجعلتها ولاية عثمانية تحكمها أسرة محمد على بطريق الوراثة، وقد ضمنت الدول الأوروبية الكبرى تنفيذ هذه التسوية، ولذلك لم يكن فى استطاعة بريطانيا بعد أن احتلت مصر فى ١٨٨٢ أن تغير

من مركز مصر الدولى دون موافقة الحكومة العثمانية والدول الموقعة على معاهدة لندن ١٨٤٠، ظل مركزها مزعزعا ولم تعترف لها الدول فى ذلك الوقت بمركز شرعى فى مصر ولم تثر الدول الأوروبية الكبرى فيما عدا فرنسا اعتراضًا قويًا على تدخل بريطانيا واقتصرت الحكومة العثمانية على الاحتجاج اللفظى، ولم تكن لديها من القوات المسلحة ما يسمح لها بتحدى بريطانيا تحديًا عسكريًا(٧).

فالدولة العثمانية حانقة علي بريطانيا لتدخلها دون أذن من السلطان ولهذا ظلت تطالب بريطانيا باستمرار " بضرورة جلاء قواتها عن مصر"، وفى الحقيقة أن الدولة العثمانية مسئولة عن احتلال بريطانيا لمصر، إذ كان من نتيجة موقف السلطان إبان الأزمة المصرية، الموقف الذى اتسم بالتردد والضعف-أن استغلت بريطانيا هذا الموقف من جانب السلطان وعملت على احتلال مصر غير عابئة بإحتجاجه، وفى الواقع أن السلطان قد اعتاد لحقبة من الدهر أمتهان أوروبا لكرامته واعتداءها على حقوقه الشرعية، وتعديها على سلطاته هذا بالرغم من اعتراف الدول الأوروبية الكبرى فى مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦، ومؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ بالدولة العثمانية كجزء من النظام الدولى فلها من الحقوق السياسية والدولية ما للدول الأخرى.

ولقد أنتهز السلطان عبد الحميد الثانى أول فرصة- بعد استقرار بريطانيا- لعرض طلبه الجلاء عن مصر- ففى أواخر أكتوبر ١٨٨٢ اقترح السلطان على لورد دافرين قبول الحكومة البريطانية اقتراحه ببدء المفاوضات فيما بينهم بشأن الأزمة المصرية على أساس أن تكون تسوية لندن ١٨٤٠-١٨٤١ وكذا الفرمانات التى أصدرها بشأن مصر أساسًا لهذه المفاوضات التى تهدف إلى الجلاء التام عن مصر.

ولكن الحكومة البريطانية ردت على هذا الاقتراح، بأنها سوف تنتظر إلى أن يحين الوقت المناسب لبدء المفاوضات فيما بينهما، وبالرغم من هذا فقد حرصت بريطانيا بالإبقاء على العلاقات الودية مع الدولة العثمانية.

كان لورد جرانفيل يرى أن تصدق الدول الأوروبية على كل الفرمانات السلطانية الخاصة بمصر حتى لا يستطيع السلطان سحبها أو تغييرها إلا بموافقة الدول الأوروبية على

هذا، وبهذا كان لورد جرانفيل يسعى إلى حرمان السلطان من حق إصدار فرمانات جديدة إلا بموافقة الدول الأوروبية، أو فرض الوصاية الأوروبية عليه وفى الواقع كان لورد جرانفيل يدرك أن هذه الاقتراحات لا تروق للسلطان.

غدت المسألة المصرية موضوعًا شائكا فى العلاقات الفرنسية البريطانية بعد أن تم الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢، وأدركت فرنسا أن هذا الاحتلال قد عصف إلى حد بعيد بما تدعيه لنفسها من مصالح ونفوذ فى مصر، إذ كانت فرنسا فى بادئ الأمر–تعتقد خطأ– بأن الحكومة البريطانية سوف تفى بتعهداتها وتصريحاتها التى أدلت بها إبان الأزمة المصرية، وحقيقة أن هذه التصريحات والأقوال التى أدلى بها الساسة البريطانيون– فى ذلك الوقت كانت خطة دبلوماسية مقصودة فبريطانيا تبطن غير ما تظهرن ولجأت بريطانيا إلى سياسة الخداع والتضليل شعورًا منها بعدم شرعية الاحتلال وضعف مركزها الرسمى فى مصر إذ دخلت البلاد بغيا وعدوانا وإن كانت الحكومة البريطانية أكتفت بالسيطرة الفعلية على جميع شئون مصر الداخلية، فقد حرصت على عدم المساس بمركز مصر القانونى، وذلك بالإبقاء على السيادة العثمانية عليها، وإن كانت هذه السيادة العثمانية أسمية تمثلت فى دفع الجزية السنوية.

وأمعنت بريطانيا فى سياسة التضليل والخداع لتخفف من ثائرة الحكومتين الفرنسية والعثمانية فأخذت تصدر من حين إلى آخر تصريحات بأن الاحتلال مؤقت ومرهون بعودة الأمن والنظام فى مصر، وتثبيت الأنظمة والإصلاحات التى أوجدها بعد الاحتلال، وفى الواقع أن سياسة بريطانيا إزاء مصر تناقض تصريحاتها، فلقد أصدرت فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢– قرارًا بحل الجيش المصرى، وتشكيل جيش قليل العدد أشرف عليه ضباط بريطانيون كما عينت بريطانيا عددًا كبيرًا من الإنجليز فى وزارات الحكومة، وبأسم الخديوى صدر مرسوم فى ١٨ يناير ١٨٨٣ بإلغاء نظام المراقبة الثنائية على المالية المصرية، وعارضت فرنسا أيضًا مرسومًا خديويا يصدر فى ٤ فبراير ١٨٨٣ بإنشاء منصب مستشار مالى للحكومة وإسناده إلى بريطانى وبهذا أدركت فرنسا أن تصرفات بريطانيا فى مصر لا توحى بأن الاحتلال لمصر هو احتلال مؤقتا كما كان يصرح وزراؤهم فى ذلك الوقت

وعارضت فرنسا قرار إلغاء المراقبة الثنائية فى مصر، وصرح لورد جرانفيل بقوله: أن نظام المراقبة الثنائية لم يوضع لصالح فرنسا أو بريطانيا أنما وضع لصالح الاقتصاد المصرى فى وقت ما ولأجل غير مسمى، وأن واجب الحكومة البريطانية يحتم عليها تعديل كل النظم المصرية ولهذا فإلغاء المراقبة الثنائية الآن، إنما فى الواقع لصالح مصر والدول الأوروبية.

لهذا تشددت فرنسا فى طلب جلاء بريطانيا عن مصر، ولكن بريطانيا أعلنت إزاء تشدد فرنسا هذا بأنها نهجت فى مصر منهج الحكومة الفرنسية فى تونس، ولكن فرنسا أعلنت أن احتلالها لتونس كان لإيجاد توزان فى منطقة شرقى البحر المتوسط بعد الاحتلال البريطانى لجزيرة قبرص فى سنة ١٨٧٨ وأنها ترى لذلك- أن الاحتلال البريطانى لمصر ولقناة السويس بصفة خاصة قد أخل بتعادل ميزان القوى بين الدولتين فى المنطقة[٨].

ولقد حاولت الحكومات الفرنسية المتتالية إثارة الدول الكبرى ضد استمرار بريطانيا فى مصر، فساندت الباب العالى فى احتجاجاته العديدة على بريطانيا وفى مطالبته أياها بالجلاء عن مصر-وأيدت ألمانيا فى سياستها الاستعمارية نكاية فى بريطانيا وصورتها لألمانيا فى صورة الدولة التى لا تقف أنانيتها ولا مطامعها الاستعمارية عند حد.

كما شجعت فرنسا الحكومة الروسية فى سياسة التوسع الإقليمى والاستعمارى فى قلب آسيا وفى الشرق الأقصى وفى البلقان أما فى مصر فقد عملت فرنسا على إثارة العراقيل أمام الاحتلال البريطانى ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً وحقيقة الأمر كانت بريطانيا لا تعبأ كثيرًا بموقف فرنسا المتشدد ضد استمرار وجودها فى مصر.

ثانيًا: السياسة الإنجليزية إزاء قناة السويس بعد احتلالها

بعد أن تم احتلال إنجلترا لمصر، عملت على الفور على تدعيم مركزها فى مصر وعلى كسب الوقت، فسيطرت على الحكومة المصرية سيطرة محكمة فعالة فأصدر القائد العام البريطانى حل الجيش المصرى، وملأت- بريطانيا- المناصب الكبرى فى وزارات الحكومة ومصالحها وفى الجيش والشرطة بالإنجليز وعملت على إقصاء النفوذ الفرنسى فى مصر، فألغت نظام المراقبة الثنائية على المالية المصرية والذى كانت فرنسا تشاركها فيه

واستبدلت بهذا النظام الثنائى نظامًا جديدا انفردت فى ظله بالسلطة فأنشأت منصب المستشار المالى وشغلته بالقنصل الإنجليزي الذى كان يعمل فى المراقبة الثنائية، أما كسب الوقت فكانت بريطانيا تعتقد أن الزمن حليف قوى لها، فكلما مرت الأيام والسنون ازداد مركزها رسوخًا فى مصر ورأت الدول المعارضة نفسها عاجزة أمام الأمر الواقع وهو استمرار الاحتلال البريطاني لمصر.

والحقيقة التى لا مراء فيها هى أن الحكومة البريطانية لم تكن تفكر فى قرارة نفسها فى الجلاء عن مصر إلا فى حالتين: حين تجبر على الجلاء أو حين لا يتعارض الجلاء مع مصالحها الخاصة ولم يكن من الممكن أن تتحقق الحالة الثانية لأن مصالح بريطانيا الاستعمارية والاقتصادية تتطلب الإبقاء على قواتها المسلحة فى مصر.

ورأت بريطانيا أن تبدأ مرحلة جديدة فى سياستها الخارجية تعتمد فيها على الدبلوماسية كى تهدئ من معارضة الدول المعارضة لها باستمرار احتلال قناة السويس وكان من أولى محاولات بريطانيا فى هذا الصدد أن تبدأ محادثات سياسية ودبلوماسية بخصوص حياد قناة السويس استرضاء للدول الأوروبية الكبرى، وإيهامها أن الاحتلال البريطانى لمصر- فضلاً عن أنه احتلال مؤقت- لا يعنى أن تسيطر بريطانيا وحدها على قناة السويس أو تستغلها لصالحها الخاص.

وعرض لورد جرانفيل على الحكومة الألمانية اقتراحا يتضمن وضع اتفاق دولى يكفل تأمين حرية الملاحة فى قناة السويس فى وقت السلم والحرب لجميع الدول بشرط أن تضمن الدول الأوروبية الكبرى هذا الاتفاق-ولكن اعترض بسمارك مستشار ألمانيا على هذا الاقتراع بحجة أن الحكومة الألمانية غير مستعدة للدخول فى حرب من أجل القضية المصرية بصفة عامة-عند ذلك أصدر لورد جرانفيل منشورًا أرسله إلى الدول الأوروبية الكبرى فى ٣ يناير ١٨٨٣-ولم يكن قد مضى أربعة أشهر على دخول الجيش البريطاني مدينة القاهرة أوضح فيه مركز بريطانيا فى مصر عقب الاحتلال.

واستهل لورد جرانفيل منشوره بمقدمة تتضمن نصائح بريطانية اصاغها بأسلوب دبلوماسي مهذب وإن كان لا يخلو من سخرية لاذعة ابتدعه الدهاء الإنجليزي السياسي،

والعقلية الاستعمارية الماكرة وهى يرسى قواعد السياسة البريطانية فى مصر بعد الاحتلال ومعناه أوامر إجبارية- فى صيغة نصائح- يلتزم بتنفيذها رئيس الوزراء والوزراء ومن إليهم من كبار الموظفين المصريين فإذا رفض أحدهم أو امتنع عن تنفيذ نصيحة بريطانيا كان عليه أن يستقيل فورا، وما أكثر نصائح بريطانيا للحكومة المصرية بعد الاحتلال.

وقد قسم المنشور مشكلات مصر إلى قسمين: مشكلات تتصل بالدول الأخرى ولا مناص من موافقة الدول الأوروبية الكبرى عليها ومشكلات داخلية، وبدأ المنشور بالمشكلات الأولى فقال:- مسألة قناة السويس هى فى مقدمة هذه المشكلات وقد تعرض لها جرانفيل فى خبث وخداع ومكر، وعبر عنها بأسلوب دبلوماسى فقال: إن القوات البريطانية قد احتلت قناة السويس، واتخذت القناة قاعدة للعمليات الحربية لحماية الملاحة فى القناة والحيلولة دون الأضرار بها، ولكنها فعلت ذلك باسم الخديو توفيق ونيابة عنه وتأييدًا لسلطته، وبرغم هذا فالحكومة البريطانية حريصة على حرية الملاحة فى قناة السويس وإنها تقترح عقد اتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الحرية لجميع السفن فى وقت السلم والحرب ووضع ثمانية أسس تقوم عليها الاتفاقية المقترحة:

أولاً: أن تكوم حرية المرور فى قناة السويس مكفولة لجميع سفن الدول دون تميز فى وقت السلم والحرب.

ثانيًا: تحدد فى وقت الحرب فترة زمنية لمرابطة السفن الحربية- التابعة للدول المتحاربة بالقناة، ولا يجوز إنزال قوات أو مواد حربية بداخل القناة.

ثالثًا: لا يحدث ارتكاب أى أعمال عدائية داخل القناة أو تخومها أولاً فى أى مكان بالمياه الإقليمية المصرية حتى لو كانت الحكومة العثمانية أو إحدى الدول المتحاربة.

رابعًا: لا يطبق النصان السابقان على الإجراءات التى تكون ضرورية للدفاع عن مصر.

خامسًا: كل دولة تسبب سفنها الحربية ضررًا بالقناة عليها أن تتحمل تكاليف هذه الخسائر والإضرار.

سادسًا: تتخذ مصر فى وقت الحرب سائر الإجراءات التى تكون من سلطتها لتنفيذ الشروط التى توضع لمرور سفن المتحاربين بالقناة.

سابعًا: لا يجوز إقامة تحصينات على شاطئ القناة أو بالقرب منها.

ثامنًا: لا يؤثر الإتفاق الذى يوضع مع حقوق الحكومة المصرية ما عدا ينص عليه صراحة"[٩].

كان هذا المنشور محاولة دبلوماسية أولى من جانب بريطانيا- لإرضاء الدول الأوروبية الكبرى، ولتهدئة خواطر الدول المعارضة لوجودها فى مصر.

والحقيقة إن بريطانيا كانت تعلن غير ما تضمر، وتظهر غير ما تبطن فهى بالرغم من أنها لا تمانع بأن تكون حرية الملاحة بقناة السويس على الحياد (وهذا ما جاء بالأسس الثلاثة الأول) وترفض رفضا تاما أن تكون القناة نفسها محايدة (وهذا ما جاء فى البند الرابع)، وهذا كل ما يهم بريطانيا- أن تفرق بين أمرين: حياد قناة السويس وهذا لا تمانع فيه، حيث إن بريطانيا هى الدولة الوحيدة المسيطرة على إدارة القناة وقواتها العسكرية تقوم بحمايتها ضد أى عدوان.

وإذا كانت هذه وجهة نظر بريطانيا فإن العالم مطالبا بأن تكون قناة السويس على الحياد وبالتالى تكون الملاحة بها مكفولة لجميع الدول دون تمييز فى كل الأحوال.

وحقيقة الأمر كانت هذه مرحلة أولى من مراحل الدبلوماسية البريطانية بعد احتلالها مصر بما فى ذلك قناة السويس.

ولم يكن المنشور الذى أرسله لورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ إلى الدول الأوروبية الكبرى إلا محاولة دبلوماسية من بريطانيا لاسترضاء تلك الدول، فأعمال بريطانيا فى مصر تدل على أنها لن تترك مصر وشأنها إنما تعمل لتثبيت نفوذها إلى أجل غير مسمى، فبعد دخول القوات البريطانية عاصمة مصر فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢، أعلنت الحكومة البريطانية فى ٣١ أكتوبر ١٨٨٢ أنها عزمت على إيفاد لورد دوفرين سفيرها بالاستانة إلى مصر كى يضع تقريرًا عن أحوالها الداخلية بعد أن يقوم بدراستها على الطبيعة مستعينًا فى ذلك بخبرة أدوارد ماليت-قنصلها العام بالقاهرة-ولقد كان لهذا الإعلان رد فعل قوى فى عواصم الدول الأوروبية بصفة عامة وفى الاستانة بصفة خاصة- واجتمع وزير خارجية

الحكومة العثمانية بلورد دوفرين وأبلغه استياء حكومته من هذا القرار– وابلغه بأن حكومته سوف ترسل مندوبًا من قبلها كي يراقب تصرفاته وأعماله فى مصر.

ولكى لورد دوفرين أعلن بقوله إن مهمته فى مصر لا تعمل على تغيير العلاقــات الودية وبالتالى لا تمس العلاقات السياسية بين البلدين، وبهذا التصــريح زالــت مخــاوف الحكومة العثمانية وعدلت عن إرسال مندوب من قبلها[١٠] .

وصل لورد دوفرين إلى ميناء الإسكندرية يوم ٧ نوفمبر ١٨٢ ووصل فى مساء هذا اليوم إلى القاهرة وبعد اجتماعه بالخديوى وبكبار الضباط البريطانيين وأدوارد ماليت وكبار رجال الدولة، أخذ بعد ذلك فى دراسة أحوال مصر الداخلية، واضعًا نصب عينيه مصلحة بلاده ليس إلا، فهو رجل سياسى محنك ودبلوماسى داهية يمتاز بالمكر والخداع، فهو بهــذا البحث والدراسة يضع أسس السياسة البريطانية فى مصر.

وبعد أن مكث فى مصر ما يقرب من ثلاثة أشهر قدم تقريره فى ٦ فبرايــر ١٨٨٣ إلى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية واستهل هذا التقرير الشامل مقدمــة مســهبة بأسلوب بليغ، وتعبيرات دبلوماسية مبهمة، تخفى أكثر مما تظهر فيخيل للمطلع عليهــا أن هذه الملاحظات وضعت لخدمة المصريين وإصلاح أحوال مصر الداخلية، فى الحقيقة كانت بمثابة أساس للسياسة البريطانية الاستعمارية فى مصر[١١].

وعن نظام الحكم المرتقب فى مصر ذكر لورد دوفرين فى مقدمة تقريــره: " فمــن البديهى أن الدعائم التى يجب أن تكون أساسًا لقيام نظام حكم جديد فى مصر، يجــب أن يكون مشابهًا لنظم الحكم السائدة الآن فى الدول الأوروبية الأخرى، وهو– لورد دوفرين– يرى أن نظام الحكم فى مصر يجب أن يقوم على أساس الاســتقلال الــوطنى والحكومــة المشروطة، ومصر الآن لا تستطيع أن تقييم هذا النظام من الحكم إلا بالاســتعانة بالــدول الأوروبية– وإن كان يرى: أنه لا يمكن المحافظة على النظام فى مصر إلا بتأديــب أهلــها بواسطة استاذ أجنبى وبالكرباج الوطنى".

إذ لا شك أن هذا التقرير يكشف عن السياسة البريطانية المرتقبة فى مصــر، وأنــه يشكك فى مقدرة الشعب المصرى بأن يتبوأ بإدارة شئون مصر، ولابد من فرض وصــاية

بريطانيا عليه، وإن كان بمنطق هذا القول، البعيد كل البعد عن الحقيقة التاريخية التى أشار إليها فى مقدمة تقريره بقوله: بأن الشعب المصرى عرف قدر العلوم والفنون، ونظم الحكم منذ حكم أجداده الفراعنة العظماء.

وحاول دوفرين أن ينطق سياسة حكومته فى مصر ويدافع عن أعمالها العدوانية التى اقترفتها إبان حوادث الاحتلال بقوله: لقد داهمت مصر أحداثًا وقد بذلنا ما فى وسعنا لدفعها، وهذه الأحداث (يقصد أحداث الحرب العرابية) اضطرتنا إلى دخول البلاد منفردين، وأوجبت بالتالى دخول قواتنا البريطانية فى عاصمة مصر -القاهرة- وكان من أهم النتائج التى ترتبت على ذلك أننا حملنا أنفسنا مغبة هذا، ويحق على الدول الأوروبية ومصر أن تشكرهم- البريطانيين- وأن يطلب منا أن يكون هذا التدخل من أجل إنقاذ مصر من الفوضى، والعمل على منع حدوثها ثانية فى المستقبل وسأبذل جهدى بأن أبين قدر استطاعتى فى هذا التقرير الطرق والوسائل المؤدية إلى تلك الغاية المنشودة.

ولقد اختير لورد دوفرين دون غيره من ساسة بريطانيا لهذه المهمة التى قصد بها تثبيت أقدام بريطانيا فى مصر، فوضع أساس لاستعمارها ودوام سيطرتها على قناة السويس-وذلك لمعرفته بالمسألة المصرية حق المعرفة ووقوفه على ضعف السلطان العثمانى وضعف حكومته، وقد ساعده على اكتساب هذه الخبرة شغله وظيفة سفير بريطانيا فى الاستانة، وسفيرها فى روسيا قبل ذلك (هذا بالإضافة إلى دهائه ومكره واتقانه الأساليب الدبلوماسية، ولقد قام بدور فعال فى المؤتمر إذ استطاع فى مؤتمر الاستانة أن يهيىء الظروف السياسية لتنفيذ مخطط حكومته باحتلال قناة السويس).

ولقد كانت الغايه التى هدف إليها ذلك التقرير هى إضعاف مصر وسحق الروح الوطنية فيها، والقبض على ناصية الجيش والبوليس ومحو شخصيتها ومركزها الدولى بالتصرف فى شئونها الخارجية والسيطرة على شئونها الداخلية وهو بحق أرسى الأسس العامة والخطوط العريضة للحماية المقنعة إذ صار هذا التقرير دستورًا للاحتلال، وقانونا أساسيًا ألتزمت به السياسة البريطانية طوال مدة الاحتلال .

ولقد تناول تقرير دوفرين جميع شئون مصر الداخلية- الجيش- البوليس- نظام الحكم الرآسي والمحلى- الزراعة والرى، الضرائب- التعليم-التجنيد-تجارة الرقيق-حق مصر فى إبرام المعاهدات التجارية-المحاكم.. إلخ.

أما عن مسألة قناة السويس فلم يذكر فى تقريره إلا هذه العبارة المقتضبة أن حكومة جلالة الملكة عرضت على دول أوروبا آراء تتعلق بقناة السويس للتشاور فيها (يقصد منشور لورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣)، ولذلك لا أرى محلا لأن أبدى رأيًا فى هذا الموضوع".

والحقيقة التى لا مراء فيها أن بريطانيا بعد أن احتلت مصر، لا تفكر إطلاقًا فى جلاء قواتها عنها مهما كان الضغط الدولى الأوروبى عليها، ولم يكن منشور لورد جرانفيل فى ٣ يناير ١٨٨٣ وتقرير لورد دوفرين فى ٦ فبراير ١٨٨٣ إلا محاولتين لتهدئة خواطر الدول الأوروبية المعارضة وكذا كسب ود الشعب المصرى-فى استمرار وجودها محتلة لمصر وقناة السويس إلى أجل غير مسمى، وبذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث.

هوامش الفصل الثاني

١- د . عبد العزيز محمد الشناوى: الدبلوماسية الفرنسية ترتبط بين مسألتى قناة السويس وأيرلندة الجديدة، بحث منشور فى حوليات كلية الآداب، جامعة القاهرة المجلد الثانى والعشرون- العدد الأول، لسنة ١٩٦٠، ص ص ١-٩٣

2- Hanotaux Gabriel:Hstoire de la Nation Francaise, 15 vols. 24eme edition Paris t IX Histoire Diplomatique, par Rene Pinon, P 574.

٣- صدرت هذه القرارات باسم الخديوى ولكن بإيعاز من ولسلى قائد عام القوات البريطانية - وذلك بمجرد دخوله القاهرة أثر القوات البريطانية المحتلة.

٤- د. محمد مصطفى صفوت، الإحتلال الإنجليزى لمصر، ص ١٨٠: أدلى بهذا التصريح جلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى ٢٤ يوليو ١٨٨٢، بمجلسى العموم البريطانى، بينما القوات البريطانية تستعد لإحتلال قناة السويس

٥- القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، ص ٢٤

٦- لقد كان نوبار باشا يرى فرض الحماية البريطانية على مصر منذ نشوب الحرب التركية - الروسية ١٨٧٧، إذ سافر إلى لندن لتمهيد الطريق لبريطانيا بفرض حمايتها على مصر- فلقد كان يعتقد- شخصيا- أن الحكومة العثمانية سوف تخرج من هذه الحرب مهزومة، وستقوم بعد ذلك حربا بين بريطانيا وروسيا فلابد إذا من أن تفرض بريطانيا حمايتها على مصر كى تضمن لنفسها التفوق على النفوذ الروسى.

٧- د. محمد مصطفى صفوتن الاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ١٩٠

8- Alfred, Milner: L'angleterre en Egypte, Paris 1894, p. 493

9- Blue Bool, Egypt 1883 , no 20. doc Appendix No 2.p.48 From Earl Granville to Her Maijestys representatives at paris berlin vienne, rome and st perers-burgh, foreign officem January 3. 1883

10- Liver Jaune op.cit doc No 104 date November I 1882.

-سليم خليل النقاش، مرجع سبق ذكره، ج٦، ص ٥٦

١١- سليم خليل النقاش، مرجع سبق ذكره، جـ٦، ص ٥٦، وجاء به نص هذا التقرير، فلقد كتب فى تقريره عن قناة السويس قائلاً أما مسألة قناة السويس التى تعتبر همزة الوصل بين البحرين الأحمر والأبيض، فقد أجمع الملأ على وجوب الاهتمام بها، ولقد بطلت الأعمال غير القانونية الصادرة من الإدارة الأجنبية (يقصد إدارة الشركة قبل الاحتلال) جزءاً منها، وقد تركت المدعيات المنفقه أو سقطت من ذاتها وهى المدعيات التى استعملتها كل جهة للتوصل إلى مراقبة الإدارة الوطنية، ثم قامت تلك الدولة الوحيدة التى أقر العالم بأولوية اهتمامها براحة القطر تسعى فى تنظيم هيئة جديدة للحكم فى القطر إلا وهى الدولة التى لم يشك أحد فى صدق طويتها وسلامة مقاصدها.

الفصـــل الثالـــث

دراســـة

عن جلسات مؤتمر الآستانة

١٨٨٢م

تعد محاضر جلسات موتمر الآستانة (٢٣ يونيــو إلى ١٨٨٢/٨/١٧)، صــفحات مطوية من تاريخ مصر الحديث، بل تعد أهم حلقة في تاريخ الاحتلال الإنجليزى لمصــر في سبتمبر عام ١٨٨٢، و لم تنل أعمال هذا الموتمر اهتمام المورخين الــذين أرخــوا لفتــرة الاحتلال البريطاني لمصر، أو تطور أحداث الثورة العرابية .

وكانت بريطانيا حريصة علي تصعيد ما أسمته " بالأزمة المصــرية " حــتى يمكنــها استغلال هذه الأحداث التي صاحبت تطور الثورة العرابية ١٨٨٢/١٨٨١ لاحتلال قناة السويس التى صممت إنجلترا على احتلالها عسكريا، واتخذت لهذا الأمر عدته بإعداد حملة عسكرية بقيادة الجنرال هوسكنز في ٣٠ يونيو ١٨٨١.

ولقد أضفت قناة السويس عمقا استراتيجيا علي موقع مصر بعد افتتاحها للملاحة الدولية في نوفمبر ١٨٩٦, ومن ثم فكانت الدول الأوروبية تنظر شزرا إلى الامتيازات التي كانت تتمتع بها كل من إنجلترا وفرنسا بصفة خاصة .

الدعوة لعقد الموتمر:

أتفقت أخيرا وجهات نظر حكومتى بريطانيا وفرنسا بشأن " تدويل الأزمة المصرية " وبادر لورد جرانفيل Granville وزير خارجية بريطانيا في ١١ فبراير ١٨٨٢ بإرســال منشوراً الي الدول الأوروبية، و طلب تبادل وجهات النظر حول أفضل الطرق والوسائل لحل الأزمة المصرية، حلا سلميا، وفقا للأسس الآتية:-

أولا: المحافظة علي حقوق السلطان والخديوى .

ثانيا: ضمان حقوق مصر وأمتيازاتها التي حصلت عليهــا بمقتضــى الفرمانــات- والمعاهدات الدولية .

ثالثا: المحافظة على التزامات مصر الدولية[١].

وعلي الرغم من تقارب وجهات نظر كل من بريطانيا وفرنسا إزاء " تدويل الأزمة المصرية "إلا أن فرنسينية Freycinet الذى تولى رئاسة الوزارة الفرنسية الجديدة فى ٣٠

يناير ١٨٨٢ كان يؤكد باستمرار: بأن الأوضاع فى مصر هادئة، ويعارض توجهات انجلترا إزاء هذه الأزمة "[٢].

وأدركت بريطانيا أنه لم يعد فى إمكانها الاعتماد كثيرا على تعاون فرنسا معها ومن ثم فقد ادركت بريطانيا أن سياسة فريسينية على النقيض من سياستها و لم يعد أمامها إلا الاعتماد على نفسها فى تحقيق هدفها الأساسي، و هو احتلال مصر بما في ذلك، قناة السويس، وهذا ما عقدت العزم عليه .

وعرض لورد جرانفيل على فريسينية اقتراحين يختار منهما ما يروق له:-

أولا: إما أن يقبل التعاون مع بريطانيا في القيام بعمل عسكرى ضد مصر .

ثانياً: إفساح المجال للحكومة البريطانية للتدخل بمفردها[٣].

وبهذا الاقتراح أراد لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا أن يخرج فرنسا من موقعها، ويجعلها حائرة بين أمرين كلاهما مر، ومما يؤكد نوايا بريطانيا العدوانية إزاء مصر، هذا التصريح الذى أدلى به لورد جرانفيل في ٨ مايو ١٨٨٢ جاء به:-

" .. إن الحكومة البريطانية ترغب أن تكون عند تفاقم الأزمة المصرية حرة، تتدبر كل أنواع التدخل الممكنة، وتختار منها أقلها مشقة وخطراً "[٤] ورأى رئيس فرنسا أن يتعاون عسكرياً مع بريطانيا وهو كاره، وإن كان ما زال يعتقد بأن الحل الأمثل للأزمة المصرية، هو الحل السلمي، إذا كان فريسينيه حريصا ألا يجد نفسه مسوقا إلى الحل العسكرى فقط والذى أودى بوزارة سلفة جامبتا Gembit

وخاب أمل بريطانيا وفرنسا في استقاله الوزارة المصرية بمجرد وصول الوحدات الحربية إلى ميناء الإسكندرية، و لذلك اتفقت الحكومتان على إرسال مذكرة مشتركة، تبلغ إلى الحكومة المصرية بواسطة القنصلين العامين بالقاهرة، وكانت المذكرة تشترط الآتى:

أولا: إبعاد عرابي باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .

ثانياً: إرسال كل من علي فهمي، عبد العال حلمي، إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتباتهما .

ثالثاً: استقالة الوزارة الحالية .

وعلى الفور اجتمعت الوزارة برئاسة محمود سامي باشا البارودى، وقررت رفض المذكرة، بينما قبلها الخديوى محمد توفيق، مما دفع رئيس الوزارة إلى تقديم استقالته وقبلها الخديوى في مساء يوم ٢٧ مايو، ووقف زعماء الحزب الوطني من الخديوي موقفا متشددا في وقت بعث فيه بعض كبار الضباط إنذارا إلى الخديوى أن يعيد عرابي باشا إلى منصبه كوزير للحربية في خلال اثنتي عشرة ساعة وإلا فهم ليسوا مسئولين عما يحدث .

ميثاق انكار الذات – والتنافس البريطاني الفرنسي:

إزاء تطور الأحداث في غير صالح السياسة البريطانية، أبرق لورد جرانفيل في ١٦ يونية إلى لدى عواصم الدول الأوروبية بمقبولة عقد المؤتمر بالآستانة حتى ولم تشترك فيه الحكومة العثمانية، التي كانت ترى أن الأزمة المصرية، مشكلة داخلية سوف تعالجها بنفسها[٥].

وأدرك رئيس وزراء فرنسا حقيقة نوايا الحكومة البريطانية، إزاء مصر، وإنها ولا شك سوف تتخذ من المؤتمر ستاراً لتفيذ مآربها العدوانية، والانفراد – دون غيرها – بحرية العمل العسكرى في مصر، وذلك دون اشتراك كل من دولتي فرنسا وتركيا .

ولهذا أرسل فريسينيه رئيس وزراء فرنسا، رسالة عاجلة يوم ١٦ يونيو إلى لورد جرانفيل يقترح عليه: " . . . بأن على الدول الأوروبية المشتركة في المؤتمر أن توقع قبل أنعقاده على إتفاق هو أشبه بما سبق أن وقعاه في مؤتمر برلين في ٢٠ يونيو ١٨٧٨ وهو ما عرف بميثاق إنكار الذات "Self denying protocol" أو انتفاء الغرض الشخصي، ويتضمن عدم التدخل في الشئون الداخلية لمصر بما يضمن عدم إعطاء الحق لأية دولة من الدول الأوروبية – الموقعة عليه– بحرية الانفراد والتدخل في الشئون المصرية[٦].

وشعر لورد جرانفيل باساءة بالغة لاحساسه بان فريسينيه– بهذا الاقتراح – قد أساء الظن بالسياسة البريطانية، وبرغم هذا نشط فريسينيه في اتصالاته الدبلوماسية بشأن

المؤتمر بأسرع وقت ممكن محاولا التغلب على كل المشاكلات والصعوبات الـتي تعتـرض تحديد ميعاده، وتحول دون عقده[٧].

وأرسل لورد جرانفيل إلى ليونز Lyons سفير بريطانيا إلى باريس، يبلغه مضمون إقتراح فريسينيه،المعروض على الدول الأوروبية، وكأنما يعنى رئيس وزارء فرنسا بـذلك، جماعية التدخل الأوروبي في مصر[٨].

واقتراح وزير خارجية بريطانيا أن يضاف إلى هذا التحفظ هذه العبارة:

". . . . أن تتدخل بريطانيا في حالة الضـرورة القصـوى " . . [٩] وإزاء تطـور الأحداث، عقدت الحكومة العثمانية اجتماعا في ١٧ يونيو قررت فيه عدم الاشـتراك في المؤتمر.

ورأت الحكومة البريطانية أن تستميل إلى جانبها الحكومة الألمانية للأعتراض معـا على الأقتراح الذي ابتدأه رئيس وزراء فرنسا، ولكن خاب أمل بريطانيا بعـد أن صـرح المستشار الألماني بسمارك بقوله: " . . . أن الحكومة الألمانية ترى الآن ضرورة عقد المؤتمر وبأسرع وقت ممكن، مهما كانت العقبات، وعلى أساس اقتراح فريسينيه "[١٠] واجتمـع ممثلو الدول الأوروبية الست: انجلترا، فرنسا، ايطاليا، المانيا، النمسا، روسيا — في الآستانة في ١٧ يونيو بصفة غير رسمية، إذ إن موافقة حكوماتهم لم تصلهم بعد. ولهذا شعر الأعضاء الست بأن ليست لديهم السلطة لحمل الحكومة العثمانية على ضرورة اشتراكها في المؤتمر، وبرغم هذا فإنهم كانوا يشعرون بما لديهم من سلطة قادرون على بحث أنسـب الحلـول السلمية الأزمة، وهذا هو الاجتماع التمهيدى الأول المزمع عقده[١١].

وكان اجتماعهم الثاني —التمهيدى — في ١٩ يونيو، قبل أن توافق حكوماتهم على التحفظات التي اضافها لورد جرانفيل[١٢].

وكان من المفروض أن تنتهى مزاعم الحكومة البريطانية بعد أن أصدر الخـديوى — محمد توفيق— مرسوماً في ٢٠ يونيو بتشكيل الوزارة الجديدة، إلا أن الحكومة البريطانية في تقديرها — ترى أن الأزمة المصرية مازالت قائمة، ولا بد من عقد المؤتمر، ليس بهدف وضع

أنسب الحلول السلمية، كما كانت تدعي، إنما حقيقة كي تتخذ من هذا المؤتمر ستارا لتنفيذ مآربها ونواياها من خلال جلسات المؤتمر، إذ إنها كانت تستعد لاحتلال قناة السويس، ووضعت خطتها الاستراتيجية لهذا الاحتلال منذ عام مضى، بجانب حرصها على الأنفراد بهذا التدخل دون غيرها ضاربة عرض الحائط - بالمؤتمر وقراراته التي تحتم احترام حقوق مصر الدولية وعدم السعي إلى التدخل في شئونها الداخلية، طالما كان المؤتمر ما يزال منعقداً.

وبناءً على إقتراح منسى Mansi وزير خارجية إيطاليا، وموافقة الحكومة البريطانية تقرر عقد المؤتمر في ٢٣ يونيو ١٨٨٢، وعلى أن تبحث بقية المسائل التي لم يتفق عليها بعد إنعقاده الأول [١٣].

وبرغم هذا فقد ظل السلطان العثمانى متمسكاً بموقفه، مصراً على رأيه، بعدم الاشتراك فى المؤتمر، الذى عقد فى عاصمة دولتهن ينظر فى موضوع يخص ولايتهن بل هى من أهم الولايات العثمانية.

ونجحت الدبلوماسية البريطانية بأنها استطاعت أن تستغل الخلاف بين العرابين والخديوى، لصالحها وتجعل من هذا الموضوع "أزمة" مثار اهتمام العالم، وصرحت منذ بداية هذا الخلاف على تحقيق أمرين:

١- تصعيد الأزمة المصرية وتوسيع هوة الخلاف بين الطرفين.

٢- الحرص على استمرار الأزمة، حتى تقنع حكومات الدول الأوروبية، والرأى العام البريطانى بخطورة هذه الأزمة، ليس على المصالح الأوروبية فى مصر بل فى أرواح الرعايا الأوروبين بها، ورأت بريطانيا أن تقيم الدليل على هذه الإدعاءات فدبرت مذبحة الإسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢، والتى راح ضحيتها عشرات القتلى من المصريين [١٤].

وكانت بريطانيا أول دولة قبلت الدعوة التى وجهها فريسنية رئيس وزراء فرنسا لعقد مؤتمر دولى فى الآستانة لبحث " الأزمة المصرية " وفى الوقت نفسه حرصت حكومة بريطانيا على تحقيق عدة أهداف دبلوماسية أهمها:-

أولاً: أبعاد مسألة قناة السويس من جدول أعمال المؤتمر، باعتبـاره أن الأزمـة المصـرية خصوصا باختلاف الناشب بين الخديوى- وعرابى وأنصاره.

ثانياً: حددت مهمة المؤتمر بأن يقوم بتكليف الحكومة العثمانية بإرسال حملة عسـكرية إلى مصر، لإقرار الأوضاع فيها.وفى حالة رفض الحكومة العثمانية هذا التكليـف، أو اللجوء إلى التسويف فى تنفيذه، فمن حق المؤتر أن يبحث عن وسائل وإجـراءات أخرى أكثر فعالية.

ثالثاً: أنتهجت الحكومة البريطانية منذ بداية الأزمة المصرية، وتفاقمها، إلى إظهار فرنسـان، بإنها الدولة التى تسعى إلى العداون على مصر، تمهيداً لتنحيتها عن هـذه المسـألة، وكذلك الضغط على السلكان، والتشدد فى معاملته، حتى تفوت عليه فرصة تنفيذ قرارات المؤتمر.

رابعاً: حرص بريطانيا على تصعيد الأزمة المصرية واستمرارها، حتى تستطيع أن تجد فى هذا التفاقم مبرراً للتدخل فى مصر، والاحتلال قناة السويس.

هذه هى أهم المحاور التى كانت تتحرك حولها الدبلوماسية البريطانية منذ أن قبلـت الاشتراك فى المؤتمر.

أنعقاد المؤتمر يوم ٢٣ يونيو ١٨٨٢

أنعقدت الجلسة الأولى للمؤتمر فى ترابيا- ضاحية فى مدينة الآستانة على شـاطئ البسفور- فى يوم ٢٣ يونيو، بدار السفارة الإيطالية، برئاسة الكويت كورتى " Count Corti " سفير إيطاليا بالآستانة باعتباره عميد السلك الدبلوماسى، وعضوية كل مـن " لورد دوفرين Lord Dufferin سفير بريطانيا بالآستانة والماركيز دى نواى Noilles سفير فرنسا بالآستانة، والكونت هيرشفيلد Hircheldt نائب سـفير النمسـا والمجـر، والمسيو أونو Onou نائب سفير روسيا بالآستانة.

ورفعت الجلسة الأولى بالأتفاق الأعضاء المؤتمرين بإرسال مذكرة إلى الباب العـالى بدعوته للاشتراك فى أعمال المؤتمر[١٥].

والجدير بالذكر، أن الوزارة الجديدة كانت قد تشكلت برئاسة راغب باشا، وأحتفظ عرابى باشا بمنصب ووزير الحربية، وكان فى إمكان بريطانيا أن تعتبر الأزمة المصرية قد انتهت عند هذا الحد، وفى حين أن بريطانيا اعتبرت أن المشكلة قد بدأت، ومع هذا أرسل لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى بسمارك المستشار الألمانى برقة جاء بها " .. أن الحكومة البريطانية لم يكن لها يد فى تشكيل الحكومة الجديدة بمصر أن كانت هذه الحكومة لا تستطيع أن تحافظ على حياة مصالح الرعايا الأوروبيين"(١٦).

وسعت الحكومة البريطانية إلى التشكيك فى مدى فعالية المؤتمر، بالرغم من اشتراكها فيه، ويؤكد هذا: هذا التصريح الذى أدلى به لورد جرانفيل قائلا:

".. لم يبدو على الدول الأوروبية الاقتناع بحكمة هذه الخطوة- أى عقد المؤتمر- وملائتمها حالياً .." .

وأدرك رئيس وزراء فرنسا، حقيقة النوايا البريطانية، فكان من ناحيته يبذل قصارى جهده، فى أن يفسد على الحكومة البريطانية تدبيرها ومخططها إذ كان على يقين بأن بريطانيا قد أخذت تستعد للتدخل العسكرى فى مصر، منذ منتصف شهر مايو ١٨٨٢، وتسعى إلى ذلك جاهدة"، إذا كان من مصلحة بريطانيا أن تتفاقم الثورة العرابية، حتى تجد فى هذا مبرراً للتدخل، واحتلال قناة السويس بصفة خاصة ولهذا استعانت وزارة المستعمرات البريطانية بقنصلها العام بالقاهرة أدوارد مالبت Edward Mallet ليقوم بهذا الدور.

وعقد المؤتمر جلسته الثانية فى ٢٥ يونيو، وكان الموضوع المطروح للمناقشة هو توقيع " ميثاق إنكار الذات" وقد وافق الأعضاء عليه، بعد الإضافة التى أصرت بريطانيا على اضافتها.

وأنبرى بعد ذلك لورد دوفرين إلى إلقاء خطاب مسهب، عن الأوضاع فى مصر من الناحية السياسية والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية(١٧).

والدراسة التحليلية لهذا الخطاب تؤكد أن بريطانيا كانت تغالى كثيراً فى تصوير الموقف الداخلى بمصر، وإظهاره بمظهر الفوضى الضاربة.. الشاملة، وأنها وإن كانت تشير- كنوع من العلاج-إلى إيفاد قوات مسلحة عثمانية للقضاء على زعماء الحركة الوطنية،

كانت فى الوقت نفسه تشير تلميحاً – إلى الظروف التى تضطر الدول المعنية إلى التدخل العسكرى، وأن هذا التدخل لن يكون–انفرادياً، تتحمل دولة واحدة أخطاره، بل يكون تدخلاً من قبل بريطانيا وفرنسا، وقد أشار دوفرين فى خطابه أمام المؤتمر إلى هذا بقوله: "... أن بريطانيا وفرنسا لهما اهتمام أكبر من غيرهما– فيما يتعلق بالأزمة المصرية.." .

ولكن الحكومة البريطانية–على لسان ممثلها فى المؤتمر– تظاهرت بدبلوماسية مرنة بأنها تريد أن يكون هذا التدخل من جانب الحكومة العثمانية وهى تعلم أن الحكومة العثمانية لا تقوى على تحمل نفقات خطة عسكرية تبعث بها إلى مصر على عجل.

كما حرصت بريطانيا–بواسطة مندوبها لورد دوفرين–أن تصور للرأى العام الأوروبى، حالة الرعايا الأوروبيين الذين يقيمون فى مصر، ومدى ما وصل إليه حالهم من الفزع والرعب وتعرضهم للنهب والقتل، بجانب استفحال خطر عرابى وأنصاره الذين باتوا يشكلون خطراً جسيماً، ليس على سلطة الخديوى، بل على حقوق السلطان الشرعية، وسعى عرابى باشا إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وأن الوزارة الجديدة–برئاسة راغب باشا– خاضعة تماماً لعرابى، بل ومتسلط عليها، بالإضافة إلى أن هذه الوزارة عاجزة عن مباشرة مهامها فى العمل على استقرار الأوضاع فى البلاد.

وقد رأت بريطانيا أن تشبه ثورة عرابى باشا بحركة محمد على باشا الانفصالية ١٨٠٥/١٨٤٠، وأن عرابى باشا فى سبيله للأنفصال عن الدولة العثمانية ومن ثم يجب وضع حد لحركته هذه قبل أن تنطلق من عقالها إلى ما وراء الحدود[١٨].

ادعاءات بريطانيا:

وعقد المؤتمر جلسته الثالثة فى يوم ٢٧ يونيو، وقد استهل الحديث لورد دوفرين بأن تلى على أعضاء المؤتمر التقرير الذى بعث به مستر كارتريت القائم بأعمال القنصل العام بالقاهرة، بخصوص المذبحة التى حدثت للأوروبيين فى–مدينة بنها، ولم يوضح فى هذا التقرير مدى الخسائر فى الأرواح، وجاء التقرير عارياً من كل بيانات حقيقية.

وأضاف مندوب بريطانيا إلى قوله.. وهذا دليل على مدى ما وصل إليه هؤلاء العسكريين من استبداد والقيام بأعمال الشغب التى تتنافى مع كل الأعراف الدولية".

وحمل مندوب بريطانيا الموقف أكثر من اللازم بأن عرابى باشا على اتصال دائم بالمشايخ العرب فى المغرب العربى، الأمر الذى ينذر بانفجار ثورى ضد النفوذ الأوروبى فى هذا الإصقاع، ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بما سيؤدى إليه هذا الوضع المتردى.. ولهذا حذر مندوب بريطانيا أعضاء المؤتمر، من انتشار الأعمال العدوانية ضد الرعايا الأجانب فى كل مدن مصر.

وبدأت بريطانيا عقب الجلسة الثالثة– ٢٧ يونيو– تنتهج دبلوماسية مرنة إذ كانت تسهدف إلى تحقيق هدفين هما:–

أولاً: العمل على تصعيد الأزمة المصرية بهدف استثارة أعضاء المؤتمر.

ثانياً: اللجوء إلى الدبلوماسية المرنة، وذلك بالزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلله عقيمة، بعيدة كل البعد عن جدول أعمال المؤتمر، بغية عدم تمكين المؤتمرين من اتخاذ قرار نهائى فيما يتعلق بالأزمة المصرية، يهدف إلى كسب مزيد من الوقت لاستغلاله، لصالح السياسة البريطانية[١٩].

واستمر مندوب بريطانيا فى المؤتمر يعمل على إثارة أعضاء المؤتمر فى الجلسة الرابعة–٣٠ يونيو، وذلك بقراءة التقارير التى كان يبعث بها قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وهذه التقارير تصور الحركة الوطنية بأنهم جماعة من العسكريين خارجين عن الشرعية الوطنية، بتحدى الخديوى توفيق، بالإضافة إلى إلحاقهم أضراراً بالغة بالرعايا الأجانب، بل أكثر من ذلك جنح مندوب النمسا والمجر بقوله:

".. يجب التدخل فى مصر بالقوة، وأنه لمستعد–بكل تأكيد– أن يوافق على كل عمل تقدم عليه بريطانيا.."[٢٠].

وخلاصة القول.. يستنتج من خلال استقراء التقريرين اللذين بعث بهما مستر كارتريت فى يومى ٢٨، ٢٩ يونيو، فى هذا الوقت بالذات كى يضلّل بهما أعضاء المجلس وفى الحقيقة لم يكن الاقتصاد المصرى أوشك على الإنهيار، بل هذا مجرد كذب وافتراء كى

يثير الدائنون الأوروبيون ضد مصر، كما أن الرعايا الأوروبيين المقيمن فى مصر، وقد تعهدت الوزارة الجديدة بالمحافظة عليهم وعلى ممتلكاتهم وهذين التقريرين لا يخدمان إلا المخطط العدوانى إزاء مصر(٢١).

وقد تحدث مندوب فرنسا إلى المؤتمر، قائلاً:-

" .. إن العمل المطروح على المجلس الآن ينقسم إلى ثلاثة موضوعات:

١- الضوابط والشروط الواجب توافرها فى الإعلان الموجه للحكومة العثمانية .

٢- تحديد موضوع الدعوة وكيف توجه إلى السلطان العثمانى.

٣- تحديد نوع العقوبة الوجب اتخاذها إذا ما رفضت الحكومة قبول دعوة المؤتمر بإرسال قوات عسكرية عثمانية .

واضاف مندوب فرنسا-فى المؤتمر- إلى قوله بعض الملاحظات الواجب إلحاقها بالدعوة الموجه إلى الدولة العثمانية وهى:-

- يجب أن يكون إرسال تلك الحملة العثمانية إلى مصر بناء على دعوة من المؤتمر يجب أن يتعهد السلطان العثمانى بأن يستخدم هذه القوات العسكرية لعودة الأوضاع فى مصر إلى ما كانت عليه.
- المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر بمقتضى المعاهدات الدولية.
- عدم تحديد مدة عمل القوات العسكرية فى مصر، ويجب إجلائها عن مصر بمجرد عودة الأحوال إلى ما كانت عليه فى مصر.
- عدم تدخل الأسطول فى شئون مصر الداخلية طوال فترة إقامته.
- يظل وضع الخديوى دون مساس بوضعه وسيادته وسلطاته(٢٢).
- يتضح من مناقشات الأعضاء فى هذه الجلسة، الخروج تماما عن جدول أعمال المؤتمر وذلك بالتركيز على توجيه الدعوة إلى الدولة العثمانية بإرسال حملة عسكرية، إلى مصر، لتظل لفترة يحددها المؤتمر ويوافق مسبقاً على اسم القائد العسكرى الذى سوف تسند إليه قيادة تلك الحملة، ويعد هذا تدخلاً صارخاً فى

شئون الدولة العثمانية الداخلية هذا فى حالة موافقتها على قبول دعوة المؤتمر بهذه الشروط[٢٣].

وفى نهاية الجلسة حاول مندوب بريطانيا لورد دوفرين إيغار صدر الأعضاء المؤتمرين ضد السلطان العثمانى، حينما تساءل، ماذا يفعل المؤتمر فى حالة إذا ما حاول السلطان أن يهرب قواته العسكرية المرسلة إلى مصر بدون علم الدول الكبرى الممثلة فى هذا المؤتمر، وأجاب مندوب بريطانيا على هذا التساؤل بقوله:

".. بأنه فى مثل هذه الحالة، فإنه يجب على الدول العظمي- الممثلة فى المؤتمر اتخاذ خطوة إيجابية بما يتفق والحل الذى اقترحه مندوب إيطاليا- كونت كورتى- وهو إجبار السلطان العثمانى بقبول دعوة المؤتمر الموجه إليه[٢٤].

استهل أعضاء المؤتمر أعمال الجلسة الخامسة فى يوم ٢ يوليو بالتوقيع على " الدعوة الموجهه إلى السلطان العثمانى، بإرسال حملة عسكرية إلى مصر.

وواضح من تطور الأحداث أن السلطان العثمانى لم يكن على مستوى الأحداث، إذ ظل متمسكاً بعدم الاشتراك فى جلسات المؤتمر المنعقد فى عاصمته، غير عابىء بما يسدور فى جلساته من أحاديث تمس شئون إحدى ولاياته العثمانية وهى مصر[٢٥].

ولم يعبأ عرابى باشا كثيراً بموقف السلطان، إذ أكد ذلك فى اجتماع لمجلس الوزراء فى يوم ٤ يوليو، وهاجم فيه سياسة الدولة العثمانية، ومدى تخاذلها أمام ضغط الدول الأوروبية عليه، كما طلب من زملائه الضباط عدم الاتصال بدرويش باشا مبعوث السلطان-إلى القاهرة- لأنه يرى أن مهمته انتهت ولم يعد لوجوده فى مصر أى مبرر[٢٦].

وإذا كانت إنجلترا بدأت تستعد لشن عدوان على مدينة الإسكندرية فلقد كان عرابى باشا مستعداً لدفع هذا العدوان، ويتضح هذا من نص البرقية التى بعث بها عرابى باشا يوم ٢ يوليو إلى صديقه الإنجليزى ولفريد سكاون بلنت Blunt ما يؤكد مضمون البرقية التى بعث بها درويش باشا إلى السلطان وجاء بها:-

" ... يجب أن تدرك بريطانيا أنها بمجرد بدء العدوان على مصر، ففى هذه الحالة فإن مصر لا تلتزم بالمعاهدات والاتفاقات الدولية، ويترتب على ذلك إلغاء نظام المراقبة

الثنائية، وعدم الاعتراف بالديون الأوروبية على مصر، فضلاً عن مصادرة أموال الأوروبين فى مصر والقيام بتدمير قنوات الرى، وقطع المواصلات، كما أنى سوف أعمل على إثارة الشعور الدينى للمسلمين، من أجل الوقوف مع مصر، ومساندتها فى موقفها ضد بريطانيا وقد ألقيت خطابا بهذا المعنى فى مساجد كل من دمشق والجزيرة العربية والهند.

ويؤكد عرابى بقوله: إن أول ضربة توجهها بريطانيا أو حلفاؤها إلى مصر سوف يؤدى هذا العمل إلى إراقة الدماء فى ربوع آسيا وأفريقيا"(٢٧).

ولقد كان الأسطولان: البريطانى والفرنسى داخل المياه الإقليمية فى ميناء الإسكندرية وكان المؤتمر مازال منشغلاً بمسالة جانبية-وهو إرسال الدولة العثمانية حملة عسكرية إلى مصر فى وقت كان المؤتمرون يدركون سلفاً بأن هذا أمر ليس فى مقدور الدولة العثمانية.

وحتى إذا ما وافقت الدولة العثمانية-جدلا-على رأى المؤتمر، فإن الأعضاء - خصوصًا مندوب بريطانيا يرون فرض نفوذهم على هذه القوات إذا ما ذهبت إلى مصر وطلب مندوب بريطانيا بأن تكون مهمة هذه القوات العسكرية" هو إبقاء الوضع على ما هو عليه For the maintenance of the states quo وطالب المؤتمرون بأن تكون تكاليف هذه الحملة العسكرية، على مصر بهدف زيادة تفاقم الأزمة الأقتصادية(٢٨).

إنجلترا تحتل الإسكندرية فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٢:

وبرغم هذا فقد تظاهرت بريطانيا بعدم الرضا عن قرارات المؤتمر تمهيداً لبدء مرحلة جديدة من سياسة خارجية نشطة بهدف تحقيق أمرين:-

أولاً: العمل على تصعيد الأزمة المصرية واستمرارها.

ثانياً: انتهاج سياسة خارجية تعتمد على الدبلوماسية المرنة، وذلك بالزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات عقيمة جدليه بهدف كسب الوقت لتنفيذ المخطط العدوانى على مصر فى فترة توقف المؤتمر بعد الجلسة السابعة التى عقدت يوم ٦يوليو، إذ بدأت بريطانيا

تستعد لإرسال وحدات حربية من قواعدها العسكرية فى مالطة وقبرص، وجبل طارق، لتعزيز أسطولها المرابط أمام مدينة الاسكندرية[٢٩].

والجدير بالذكر أن المؤتمر أنهى جلسته السابعة فى ٦ يوليو ١٨٨٢، دون أن يحدد موعداً تالياً لانعقاد الجلسة التالية، كما هو متبع فى كل الجلسات السابقة، واللاحقة، إذ قررت الحكومة البريطانية العمل على احتلال مدينة الإسكندرية الآن وقبل أن يعود المؤتمر إلى عقد جلسته التالية، وبهذا تضع- بريطانيا- المؤتمرين أمام الأمر الواقع.

كما أن احتلال مدينة الإسكندرية الآن- ١١ يوليو ١٨٨٢-فى فترة توقف المؤتمر يجعل الحكومة البريطانية غير ملتزمة "بميثاق انتفاء الغرض الشخصى، أو بمعنى آخر " معاهدة عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية طوال فترة انعقاد المؤتمر إلا فى حالة الضرورة القصوى".

ولقد استخذت الحكومة البريطانية من قيام الجيش المصرى بترميم الحصون والقلاع الموجودة بشواطىء الإسكندرية وسيلة للتزرع، بأن مثل هذا العمل يعد عملاً هجومياً ضد أسطولها الموجود-حينذاك-بميناء الإسكندرية ولهذا وجه قائد الأسطول الجنرال "سيمور" إنذاراً إلى الحكومة المصرية مطالباً فيه بتسليم الحصون والقلاع إليه وإلا سوف يدمرها بعد مضى أربعة وعشرون ساعة مدة الإنذار[٣٠].

والحقيقة التى لا مراء فيها أن بريطانيا اتخذت من المؤتمر زريعة لتغطية أعمالها العدوانية إزاء مصر، وأقدمت على احتلال مدينة الإسكندرية فى ١٥ يوليو ١٨٨٢، وأتخذت هذه الخطوه للتمويه عن حقيقة هدفها الحقيقى، وهي احتلال قناة السويس فى نهاية الأمر، دون أن تمكن أى دولة من الاشتراك معها فى مثل هذا العمل، مستقلة فى ذلك توقف المؤتمر عن مواصلة جلساته، وكانت بريطانيا تريد أن تسبق الزمن، وتضع الرأى العام العالمى أمام الأمر الواقع.

وأدرك السلطان العثمانى أنه فى موقف محير، إن هو أرسل قواته العسكرية إلى مصر، بناء على طلب المؤتمرين إذ لربما يحدث صدام مسلح مع الأسطول البريطانى الذى يحتل

مدينة الإسكندرية، وإذا ما تجاهل السلطان هذه الأحداث، فإنه بذلك يترك المجال فسيحا أمام تصرفات بريطانيا العدوانية على دولة هي من أهم ولاياته المسئول عنها[٣١].

وقفت فرنسا من اعتداء بريطانيا على مدينة الإسكندرية، موقفا سلبيا، بل إن فرنسا قررت سحب أسطولها من الإسكندرية إلى بورسعيد، ولم يكن أمامها إلا اختيار أحد أمرين:

- إما أن تعلن الحرب مع بريطانيا وتجاريها فى كل تصرفاتها العدوانية إزاء مصر.
- أو تجتهد-فرنسا-فى تقييد، ووقف أعمالها الحربية هذه.

وعقد المؤتمر جلسته التاسعة فى يوم ١٩[٣٢] يوليو وانبرى مندوب فرنسا فى المؤتمر بإثارة موضوع " الدفاع عن قناة السويس" إذ أكد مندوب فرنسا، أن القناة أصبحت معرضة للخطر، وأن السفن العابرة بها سوف تتعرض أيضاً إلى أعمال التحريب التى يقوم بها عرابى وجماعتهن والمطلوب من أعضاء المؤتمر بحث التدابير الكفيلة بحماية قناة السويس وسلامة الملاحة بها.

والملاحظة أن لورد دوفرين كان يوزع الأدوار على أعضاء المؤتمر، بهدف التغاضى عن حقيقة الأحداث التى شهدتها مصر، ولزم أعضاء المؤتمر الصمت ورأى مندوب النمسا أن يقطع صمت المؤتمر بقوله:" .. إن ما تتعرض له قناة السويس أمر يخص إنجلترا وحدها"[٣٣].

وقبل أن يقرر الأعضاء رفع الجلسة، تقى لورد دوفرين من وزير خارجيته-لورد جرانفيل-برقية عاجلة، يشير عليه: "بأن يقترح على أعضاء المؤتمر، بأن يوجه إنذارا إلى السلطان باسم المؤتمر، بمهلة اثنى عشر ساعة، يعلن أثناءها السلطان قبوله مذكرة المؤتمر السابق أرسلها إليه فى ١٥ يوليو، والمكلف فيها بإرسال حملة عسكرية إلى مصر.. وإذا لم يقبل السلطان الالتزام بتنفيذ قرار المؤتمر السابق، فإن المؤتمر عليه أن يشرع فى البحث عن وسائل أخرى.. " [٣٤].

ويتضح من استقراء محضر الجلسة التاسعة للمؤتمر-١٩ يوليو- أن الحكومة البريطانية كانت تسعى إلى تنحية الحكومة العثمانية عن المسألة المصرية، وأصدرت الحكومة

البريطانية أوامرها إلى قائد الأسطول البريطانى فى ميناء الإسكندرية- فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ -بالتحرك فوراً إلى ميناء بورسعيد..".

وجاء في البرقية أيضا: . . ربما يكون من الضرورى احتلال بورسعيد، والاسماعيلية في الحال، ويجب أن يكون الادميرال " هوسكتر " مستعدا لمصاحبة سفن فرنسا المدرعة، المتجهة إلى الإسماعيلية . . . مع وجود قوات كافية لاحتلال بورسعيد، وعليكم تقديم تقرير عاجل عن القوات اللأزمة لاحتلال قرية " نفيشة " اذا كانت السفن الحربية الفرنسية لاتزال موجودة في الإسماعلية . . . كما يجب أن يوجه إنذارًا إلى القوات المصرية المعسكرة في " قلعة الجميل"غرب بورسعيد بإخلاء القلعة والا يجب تدميرها.. (٣٥)

ويتضح جليا من هذه الرسالة، أن بريطانيا قد أماطت اللثام عن سياستها العدوانية تجاه قناة السويس، غير عابئة بالمؤتمر الذى مازال منعقداً بالآستانة كما أن الحكومة البريطانية لم تكن في حاجة إلى موافقة مجلس العموم البريطانى على إعداد حملة عسكرية إلى مصر.

كما بعث وزير خارجية بريطانيا لورد جرانفيل برسالة في ٢٢ يوليو إلى رئيس وزراء فرنسا جاء بها:

أولا: إذا لم يوافق الباب العالى فوراً – دون إرجاء – على التعاون العسكرى، فيجب أن تصدر التعليمات إلى ممثلى مندوبينا في المؤتمر، ليعلنا أن بريطانياً وفرنسا لاتستطيعان الصبر أكثر من ذلك على مسألة دعوة السلطان للتدخل في مصر.

ولما كانت بريطانيا وفرنسا تعتبران مسألة اتخاذ إجراء فورى أمرا ضروريا لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح، لذلك فالهما – بريطانيا وفرنسا – ترغبان في أن تخططا – بالاشراك مع دولة ثالثة، إذا أمكن اتخاذ اجراءات عسكرية لحل الأزمة في مصر .

ثانيا: يطلب من ايطاليا بأن تكون هى الدولة الثالثة .

ثالثا: يبدأ في الحال التشاور بين بريطانيا وفرنسا بشأن تقسيم العمل، و توزيع الأدوار فيما بينهما .

رابعا: يجب أن تدخل مسألة الدفاع عن قناة السويس في الخطة العامة للتدخل الجماعي الأوروبي .

تركيا تشارك في جلسات المؤتمر:

بعد مضي شهر من انعقاد المؤتمر، وفي جلسته العاشرة حضر سعيد باشا وزير خارجية الدولة العثمانية، وكذلك قاسم باشا مندوبين عن السلطان، عندئذ بدأت الدبلوماسية البريطانية مرحلة جديدة بهدف تحقيق عدة خطوات:

أ- الزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلية، لا طائل يرجى منها، ولكن يهدف عدم تمكين المؤتمرين من اتخاذ أى قرار يكون من شأنه عرقلة عملياتها الحربية المزمع القيام بها فى منطقة قناة السويس.

ب- انتهاج ديبومشاسة مؤنة مع الحكومة العثمانية بقصد بدء مفاوضات مباشرة معها خارج نطاق المؤتمر، وحتى لا تمكن بريطانيا الحكومة العثمانية من تنفيذ قرار التكليف القاضى بإرسال حملة عسكرية إلى مصر، وذلك لوضع العراقيل فى طريق الحكومة العثمانية بغية كسب مزيد من الوقت، تتمكن فيه قواتها العسكرية من الوصول إلى قناة السويس، انتظاراً لساعة الصفر، وبدء العمليات الحربية لاحتلال قناة السويس ثم التقدم مباشرة صوب القاهرة العاصمة. (٣٦)

ج- الحرص على عدم تمكن الحكومة الفرنسية من اتخاذ أى قرار يكون من شأنه القيام بمسألة الدفاع العسكرى المشترك مع بريطانيا دفاعاً عن قناة السويس.

وواضح من اشتراك الدولة العثمانية فى أعمال المؤتمر، فى وقت متأخر، إذ كان يعتقد السلطان العثماني أنه بهذا يمنع الدول المشتركة فى المؤتمر فى اتخاذ قرار يمكن فرضه عليه، مثلما حدث من قبل فى تسوية لفترة ١٨٤٠/١٨٤١ والتى فرضت عليه حينذاك، بحجة تسوية لصالحه، ومن أجل وضع حدا لإطماع محمد على باشا فى أملاكه، وفى الحقيقة

كانت هذه التسوية هى الطعنة الأولى لتمزيق الأمبراطورية العثمانية وفرض الوصاية الدولية فى السلطان العثمانى.

ولقد نشطت الدبلوماسية البريطانية قبيل عقد الجلسة العاشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية، إذ بعث بعده رسائل فى ٢٢ يوليو إلى كل الأطراف المعنية بالأزمة، وكانت رسالة لوردجرانفيل إلى الحكومة الفرنسية بهدف تنحية فرنسا عن المشاركة فى العمليات العسكرية المزمع القيام بها لحماية قناة السويس، والتى تتدعى بريطانيا بأن القناة باتت مهدده بالخطر من قبل العرابيين، فلقد–لوحت بريطانيا–بانه فى الإمكان إختيار دولة ثالثة– معها، ولتكن إيطاليا، وكان لاختيار بريطانيا لدولة إيطاليا له مغزى سياسى عميق الأثر، إذ كانت العلاقات بين إيطاليا وفرنسا–منذ فرض الحماية على تونس فى مايو ١٨٨١– علاقات غير طيبة، وفى الوقت نفسه لا يشكل إختيار إيطاليا أى متاعب للسياسة البريطانية فى قناة السويس ومصر.

ومضت بريطانيا تكشف عن سياستها تجاه مصر، وذلك بعد أن اطمأنت إلى موقف ألمانيا والنمسا من سياستها فى مصر، وإذا كانت ألمانيا ترى إطلاق يد بريطانيا فى مصر، وشاركت النمسا ألمانيا فى هذا الموقف، إذ لا تعارض مطلقاً فى قيام بريطانيا بأى عمل تراه فى منطقه القناةن وصرح مندوب النمسا فى المؤتمر بقوله:

" .. إن حكومة النمسا لن تضع أي عراقيل فى طريق أية دولة تتعهد بالدفاع عن أمن وسلامة قناة السويس"[٣٧].

ويتضح من متابعة مناقشات المؤتمر، أن لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا كان قد بعث غلى لورد دوفرين ممثل بريطانيا فى المؤتمر–برسالة، بمجرد انعقاد الجلسة العاشرة يوم ٢٤ يوليو، جاء بها:

".. يجب أن تبلغ السلطان أنه المسئول عن إضاعة الوقت، مما كان واضحاً إلى تفاقم الخطر فى مصر، وتطلب منه–السلطان–أن يصدر على الفور فرمانا باعتبار عرابى باشا عاصياً متمرداً .."[٣٨]

ومن استقراء الوثائق البريطانية التى تتعلق بالمؤتمر، أن الحكومة البريطانية أرادت أن تحطم أى احتمال بقيام تعاطف بين الحكومة العثمانية، وبين العرابيين بالإضافة غلى تهيئة الموقف المناسب لعمل القوات العسكرية البريطانية ضد العرابيين.

وقد بدأت تصل إلى مصر طلائع التعزيزات لعمل القوات العسكرية البريطانية، من مستعمراتها فى الشرق والغرب، فوصل إلى ميناء بورسعيد ١٥ ألف جندى بريطانى قادم من جزيرة مالطة وقبرص وجبل طارق.

كما وصلت قوات عسكرية أخرى قادمة من الهند، إلى ميناء السويس، مع ملاحظة أنه لم يكن فى بورسعيد والسويس، سوى وحدات بحرية من الأسطول المصرى، اثنان فى بورسعيد وثلاث بواخر فى البحر الأحمر(٣٩).

وقد رفعت الجلسة-العاشرة-دون اتخاذ أى قرار، اللهم تحديد الجلسة التالية فى ٢٦يوليو، لكى يجد مندوب بريطانيا فى المؤتمر، متسعاً من الوقت للتفكير من إحلال يد السلطان العثمانى، وعدم تمكينه من إرسال قوات عسكرية إلى مصر.

ومن استقراء أحداث المؤتمر فى جلسته الحادية عشرة بتاريخ ٢٦ يوليو يتضح أن بوادر التغيير فى السياسة البريطانية إزاء فرنسا فى الظهور، فلم تعد بريطانيا تحتاج كثيراً إلى التعاون الفرنسى معها فى مسألة الدفاع عن قناة السويس بل إن الحكومة البريطانية تعمل الآن على إقصاء الحكومة الفرنسية من هذه المسألة، بالإضافة إلى الحد من نفوذها فى مصر(٤٠).

ولهذا بعث لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا-فى ٢٧ يوليو برسالة إلى فريسينة رئيس وزراء فرنسا يخبره فيها: "بأن الحكومة البريطانية ستمضى فيما شرعت فيه، وستتخذ من الوسائل والإجراءات ما تراه كفيلاً بنجاح خطتها وإن كانت تقبل بريطانيا، اشتراك الحكومة العثمانية للتدخل معا فى الأزمة المصرية.."(٤١).

وهذه الرساله تؤكد تماماً سياسة بريطانيا الجديدة إزاء فرنسا، وكانت بريطانيا قد كشفت فعلاً اللثام عن سياستها العدوانية فى مصر بقصف مدينة الإسكندرية وتدل هذه الرسالة على أن بريطانيا أصبحت لا تقيم وزنا كبيراً للمؤتمر وقراراته، على الرغم من

استمرار اشتراكها فى جلساته، إذا كانت بريطانيا منذ بداية انعقاده تتخذ منه ستاراً لتنفيذ مخططها العدوانى فى مصر(٤٢).

وتؤكد تطور الأحداث، أن الحكومة البريطانية–فى هذه المرحلة–بدأت تمسك بزمام الموقف، ولهذا أجبرت حكومة فرنسا على أن توافق على اقتراح الحكومة البريطانية فيما يتعلق باشتراك إيطاليا معها للقيام بالدفاع عن قناة السويس، فيما يتعلق بمشروع الاقتراع بشأن حماية قناة السويس.

وترى الحكومة الفرنسية أنه من الأنسب أن تكون مسألة الدفاع عن قناة السويس منوط لدولة أو لاثنين، تعملا معاً، وأن الحكومة الفرنسية سوف تمتنع عن القيام بأى عمل حربى داخل الأراضى المصرية،إلا إذا تعرضت قناة السويس لأى هجوم عدوانى (٤٣).

وقصارى القول فإن مجلس العموم البريطانى وافق على إرسال حملة عسكرية إلى مصر، ووافق كذلك على الاعتمادات المالية اللأزمة، فى حين رفض مجلس النواب الفرنسى، مشاركة بريطانيا فى الاعتداء على مصر، وقرر سحب الأسطول الفرنسى إلى ميناء بورسعيد.

إنجلترا تحتل قناة السويس:–

وعقد المؤتمر جلسته الثانية عشرة فى ٣ أغسطس، ورأى مندوب السلطان العثمانى أن يناقش المؤتمر موضوعين: الأول عن وجود القوات الإنجليزية فى مصر.

والطلب الثانى الخاص بإعلان عرابى باشا، عاصياً ومتمردا(٤٤).

وكان مندوب بريطانيا فى المؤتمر قد طلب من السلطان العثمانى قبل عقد هذه الجلسة، بإن يصدر هذا الفرمان–باعتبار عرابى باشا عاصيا متمرداً–قبل نزول القوات العثمانية مصر(٤٥).

والغريب فى الأمر، ادعت بريطانيا–بعد ذلك بأن هناك احتمالاً قوياً بأن يقوم العرابيون بنقل عملياتهم الحربية، لتعطيل حرية الملاحة فيهان مما دعا بريطانيا إلى أن ترسل

إلى قائد قواتها فى مصر، بتعليمات تقضى بقصر عملياته الحربية فى قناة السويس، بالمحافظة على الحالة الراهنة[٤٦].

والجدير بالذكر أن قناة السويس كانت تشـــهد فى ٢٩ يوليـــو الخطـــوات الأولى لاحتلالها بوصول الأربع سفن الحربية بقيادة الأدميرال " هويت" إلى ميناء السويس وقـــد استسلم محافظ السويس، وسلم المدينةن بعد أن تعرض لوسائل ضغط شـــديدة، ورفعـــت الإعلام البريطانية على المدينة فى ٢ أغسطس، وادعى القائد البريطانى أنه احتل المدينة بإسم الخديو توفيق[٤٧].ولم يوضح-مندوب السلطان العثمانى- حتى فى هـــذه الجلســـه الثانيـــة عشرة، عما إذا كان السلطان العثمانى قد قبل أن يبعث بحملة عســـكرية إلى مصـــر مـــن عدمه[٤٨].

وتمكن مندوب بريطانيا من شغل أعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلية، حول الحملـــة العسكرية العثمانية، المرسلة إلى مصر، وذلك بهدف كسب مزيد من الوقت حتى تـــتمكن قوات بريطانيا من السيطرة التامة على قناة السويس، فى حين أن الدولة العثمانية أصبحت عاجزة تماماً عن ممارسة سلطاتها الشرعية على إحدى ولاياتها بإرسال قواتها العسكرية دون تصريح مسبق من إنجلترا أو مندوبى الدول بالمؤتمر[٤٩].

ولقد أقر المؤتمر "البروتوكو" الخاص بقبول السلطان العثمانى المذكرة المرسلة إليه من المؤتمر فى ١٥ يوليو، ولكن بعد فوات الآوان.

ويتضح من خلال أعمال المؤتمرن أن السلطان العثمانى- دائماً – يبدأ متمسكا برأية ولكن سرعان ما يرضخ لضغوط الحكومة البريطانية، ويؤكد هذا أن الســـلطان قـــدم إلى الحكومة البريطانية وليس إلى المؤتمر- فى يوم ٩ أغسطس مشروع أتفاق حربى بشأن حملته العسكرية المزمع إرسالها إلى مصر، اشترط فيه:

أولاً: أن تبقى القوات العثمانية فى مصر مدة ثلاثة أشهر.

ثانياً: ألا تخضع هذه القوات للقيادة البريطانية الموجودة بمصر.

ثالثاً: على القوات البريطانية ألا تبرح مدينة الإسكندرية طوال مدة الثلاثة أشهر.

رابعاً: تقوم بريطانيا بتسليم الأسرى المصريين الذين لديها إلى الخديوى .

خامساً: تترك بقية التفصيلات المتعلقة بالحملة العسكرية العثمانية للتشاور بشأنها فيما بعد بين القيادة العثمانية والقيادة البريطانية هناك فى مصر.

وعارض لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانية هذه المقترحات بشىء من السخرية وسارع بتقديم مشروعاً آخر يعبر فيه عن وجهة نظر الحكومة البريطانية وسياستها وجاء مضمون هذا الاقتراح على النقيض تماماً من المشروع العثمانى[٥٠].

وتعددت وجهات النظر بين الدولتين-بغية كسب الوقت لصالحها- إلى أن اضطرت الحكومة البريطانية أن تعلن بكل صراحة عن حقيقة هدفها العسكرية.

".. نظراً لتفاقم الأزمة المصرية، الأمر الذى جعل قناة السويس مهددة بأفدح الأخطار وتوقف الملاحة بها لهذا ترى الحكومة البريطانية الأحتفاظ لنفسها بحرية العمل الذى تراه لمواجهة الأحداث فى قناة السويس.."[٥١].

واستناداً إلى هذا فإن-بريطانيا-مستعدة- بصراحة-بقبول مساعدة السلطان الذى أبدى- الآن- استعداده لتقديمها بهدف إعادة النظام وذلك بإرسال قوات عسكرية إلى مصر تنفيذاً للدعوة الموجهة إليه، من قبل الدول المشتركة فى مؤتمر الآستانة ولكن بالشروط الآتية:

أولاً: استعداد بريطانيا لقبول مساعدة أي دولة تكون مستعدة لتقديمه.

ثانياً: قبول مساعدة الحكومة العثمانية.

ثالثاً: احتفاظ بريطانيا لنفسها بحرية العمل طبقاً لتطور الأحداث.

كما تضمن الاقتراح البريطانى-التلميح- إلى أعضاء المؤتمر الذى كان لا يزال منعقداً بالآستانة- بأن الحكومة البريطانية غير ملزمة بما سوف يصدره من قرارات فى هذه المسألة-الأزمة المصرية-ولم تطلب بريطانيا موافقة المؤتمر على ما سوف تقوم به فى مصر[٥٢].

إنهاء جلسات المؤتمر:-

فى هذه الأثناء تمكنت بريطانيا من استمالة المهندس فردناند دى ليسبس إلى جانبيها كى يلعب دوراً بالغ الخطوره إذ استطاع أن يخدع العرابيين، حين صمموا على "سد قناة السويس " ووعدهم بقوله:.

".. أن قناة السويس ستظل بمنأى من أى إعتداء من جانب القوات البريطانية أو الفرنسية أو أى قوات أخرى.. وهذا تعهد شخص منى.. "[٥٣].

وفى هذا الوقت من تطور الأحداث لصالح بريطانيا وبالقدر الذى أرادته، سقطت الوزارة الفرنسية برئاسة فريسينيه، وذلك على أثر طرح " طلب الثقة على سياسة الحكومة الخارجية " فى مجلس النواب الفرنسى".

وفى هذه الجلسة لمجلس النواب-هاجم-كلينسو-أحد الأعضاء، سياسة الحكومة بقوله ".. من الواجب احتفاظ فرنسا بقواها العسكرية لحماية مصالحها المهمه فى أوروبا، فضلاً عن حماية حدودها الشمالية، وكذلك العدوان الألمانى الذى يتربص بها الدوائر..".

ونادى-كليمنصو-كذلك بضرورة بقاء فرنسا بمنأى عن مشاكلا القارة وألا تزج بنفسها فى حرب خارجيه لا تحمد عقباها.

وأعلن أيضاً: بأن فرنسا فى حرب لا يقصد منها استرجاع الولايتين المفقودتين- الألزاس واللورين- يعتبر جريمة فى حق الوطن[٥٤].

وندد-كليمنصو-بالساسة الخارجية للحكومة ومدى انصياعها التام للسياسة الخارجية البريطانية والتى لا هدف لها إلا العدوان على مصر، والعمل جاهده على احتلال قناة السويس"[٥٥].

وفى نهاية الجلسة صوت الأعضاء ضد ساسية الوزارة بـ ٤٥٠ صوتا ضد ٧٥ صوتا وبناء على هذا سقطت الوزارة التى يتولى رئاستها، فريسينيه، وتولى بعده ديكلرك تشكيل الوزارة الجديدة وفى نهاية الأمر تمكنت بريطانيا فى آخر جلسات المؤتمر فى ١٧ أغسطس من تنحية الدولة العثمانية من المشاركة فى الأعمال العسكرية أو التدخل فى شئون

مصر وذلك بإجبار المؤتمرين بأن يقروا بأن على بريطانيا أن تفاوض السلطان العثماني بشكل مباشرن خارج نطاق المؤتمر " الذى أنهى أعماله عقب هذه الجلسة-السابعة-".

وهكذا تمكنت بريطانيا أن تنفذ مخططها السياسي والعسكرى الذى صممت عليه وهو:

- استغلال انعقاد المؤتمر خلال الفترة من ٢٣ يونيو إلى ١٧ أغسطس ١٨٨٢ بإلزام الدول الأوروبية- مجتمعة بعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية طوال فترة انعقاد المؤتمر.
- لم تلتزم بريطانيا نفسها بالميثاق الذى وقعت عليه فى بداية المؤتمرن وهو ميثاق أنكار الذات-أو بمعنى آخر عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية طالما المؤتمر لا يزال منعقداً .
- تمكنت الدبلوماسية البريطانية من تنحية الحكومة الفرنسية من مشاركتها فى أى عمل عسكرى على أرض مصر.
- كما تمكنت كذلك من الإنفراد بالسلطان العثماني بإجراء مفاوضات مباشرة خارج نطاق المؤتمر، بغية كسب الوقت لصالح عملياتها العسكرية فى قناة السويس.
- وحينما انتصرت القوات العسكرية على القوات المصرية فى التل الكبير فى ١٣ سبتمبر١٨٨٢أعلنت بريطانيا وقف المفاوضات المباشرة مع السلطان العثماني(٥٦).

والتزمت الحكومة البريطانية-طوال فترة انعقاد مؤتمر الآستانة بسياستين مناقضتين:

أولاً: سياسة معلنة لتحقيق عدة أهداف:

١- نشر بيانات مضللة عن الثورة العرابية بهدف التمويه عن حقيقة مخططاتها.

٢- الحرص على استمرار ما أسمته بالأزمة المصرية والعمل على تصعيدها بهدف تضليل الرأى العام الأوروبي، والبريطاني لكى تبرر أعمالها العسكرية فى مصر

٣- اختلاق مذبحة الإسكندرية، والعمل على احتلال المدينة فى نهاية الأمر، فى ١٥ يوليو ١٨٨٢، حتى تشغل عرابى عن حقيقة هدفها وهو احتلال قناة السويس[٥٧].

٤- الحرص على إضاعة وقت المؤتمرين بالآستانة فى مناقشات جدلية لا طائل منها، حتى لا تمكنهم من اتخاذ قرار يتعلق بالأزمة المصرية تكون فيه بريطانيا ملزمة بتنفيذه[٥٨].

ثانياً: سياسة غير معلنة، تمكنت من خلالها تنفيذ خطتها العسكرية إزاء مصر، بهدف احتلال قناة السويس أولاً، ثم احتلال مصر كلها بعد القضاء على الثورة العرابية، عقب هزيمة العرابيين فى التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢، ودخول القوات البريطانية القاهرة، مصحوبة بالخديوى محمد توفيق فى حراسة قوات الاحتلال ومن هنا كانت بداية لما عرف فى تاريخ مصر الحديث: " بالمسألة المصرية" .

عماله عقب هذه الجلسه

هوامش الفصل الثالث

1- Bluem Book: Egypt, II , DOC, No, 151m date, Feb, 11.1882.
- Freycinet DEC,: La question d'Egypte, paris, 1904, p.. 20

- تيودور رودتشتين: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥/١٩١٠، تعريب الأستاذين: عبد الحميد العبادى، محمد بدران، القاهرة ١٩٥٠، من ١٨٥

٢- رودتشتين: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦.

٣- رودتشتين: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥

4- Blue Book: op., cit ., doc. No. 221 From Mallet to lord Granville, date, June, 16, 1882.

5- Blue Book: op. cit., doc. No. 221
- Ibid: Doc. No.218

٦- د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، قناة السويس في العلاقات الدولية، ١٨٦٩/١٨٨٣، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٨

7- Atfredm Bourguet: La France et L'Englterre on Egypte, paris 1897. p, 177

8- Lbid: p. 189

9- Blue Book: Egypt, No 11 Doc. No. 247, From lord Dufferin to Lord Granville date, June 17, 1882.

10- Blue Book: Egypt, No , 11 doc .No. 247 , From lord Dufferin to lord geanville date, June 17. 1882.

11- Lbid

12- Blue Book: Op., vit., doc, No, 247

13- lbid: doc. No. 86

١٤- عمر طوسون (الأمير): يوم ١١ يوليو ١٨٨٢، إسكندرية، طبعة سنة ١٩٣٤ عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى، القاهرة سنة ١٩٦٦ ص ٢٠ وما بعدها.

15- Blue Pook: Egypr, No 17. p.86.doc. No.. 218 . from Freycinet to lore Granville, date, june 16. 1882.

16- Blue Book: op., cit., doc. No 11. P. 46

17- Blue Book: Egypt, No 17, doc., No . 28 ,p.30 1882.

انظر محضر الجلسة الأولى الدكتور عبد الرؤوف احمد عمرو، قناة السويس في العلاقات الدولية ١٨٦٩/١٨٨٣.

١٨- ردوتشتين: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢ وجاء بها: لم تكن هذه الأقوال إلا جملة من الأكاذيب التي ألقتها وزارة الخارجية البريطانية لكي تعتذر بها عن تصميمها بالتدخل لصالح الماليين الأوروبيين، وهي خطبة بليغة في الأكاذيب الفجة.."

19- Blue Book: Egypt. No.17,doc.,No. 185.p.106.1882

د/ عبد الرؤف أحمد عمرو، المرجع السابق ذكره ملحق الجلسة الثالثة

20- Blue Book: Egypt, No. 17. P. 56. doc, No.72. 1882

٢١- د/ عبد الرءوف أحمد عمرو، المرجع السابق ذكره، أنظر الملحق الرابع،

22- Blue Book: loc .doc., No.78

٢٣- رودتشتين / مرجع سبق ذكرهن ص ٢١٥ وما بعدها

24- Blue Book L op., cit.,doc.,No.72.

25- Blue Book: op., cit., doc., No. 90

- أنظر الملحق الخامس: د/ عبد الرؤوف أحمد عمرون مرجع سق ذكره،

26- Blue Book: loc.,cit.,No.1212.date , july 5.1882

27- Blue Book: op., cit., doc., 569 from Duffern to lord Granville

مذكرات عرابي باشا، جـ١- ص ١٨١

د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦/١٨٨٢، القاهرة سنة ١٩٥٦، ص ٢٤٨، ٢٤٩

28- Blue Book: loc., cit.,doc.,No.134, from lord Dufferine to lord Granville, dat July 6.1882.

29- Blue Book: Egypt. No.17.doc., No.152. from lord Dufferin to Granville, July 6. 1882.

30- Blue Book: Egypt No.17,doc., No 333,date July 10.1882.

عمر طوسون (الأمير): يوم ١١ يوليو ١٨٨٢، إسكندرية طبعة أولى ١٩٣٤ ص ٤ وما بعدها .

البرت ارمان: مصر وكيف غدر بها: ترجمة عبد الفتاح عنايت، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص ٢٩٨ وما بعدها .

31- Blue Book: Egypt .No.17. p.124. from lord Dufferin o lord Granville fretcinet: op.,cit.,P.,26

32- Blue Book: Egypt. No.17.P.124, from lord Dufferin to lord Granville. Freycinet L op ., cit., p.26

33- Blue Book: Egypt. No 17. p.215.doc. No.433 Mallberg, charless: op., cit., p.260.

34- Blue Book: Egypt, No.17. doc., No.325,from lord Dufferin to lord Granville.
35- Blue Book: Egypt, No.17. dic., No.380.
36- Ibid: doc. No.415.

-د / عبد الرءوف أحمد عمرو: مرجع سبق ذكره، أنظر ملحق الجلسة العاشرة،

٣٧- الرافعي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥

د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦.

38- Blue Book: Egypt, No.,17, doc., No. 380.

لمزيد من التفصيلات انظر: د/ عبد الرءوف أحمد عمرو، مرجع سبق ذكرهن (الفصل السادس).

رودنشتين: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦

39- Blue Book: op.,cit, doc., No.381
Hugh. Schonfield: The sues canal, London, 1941, p.23
40- Blue Book: op., cit., doc., No.362, date .July. 24. 1882.
From lord Granville to lord Dufferin.
41- Blue Book: op., cit., doc., No. 355.

الدكتور / عبد العزيز محمد الشناوى وآخرين، السويس، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ ص ٧٥

وجاء به: " أثناء أحداث الثورة العرابية كانت تقف بميناء السويس ثلاث قطع من الأسطول المصرى وهى: دنقلة، الخرطوم، الجعفرية .

42- Blue Book: Egypt, No .17.doc. No.462. p.229.1882
Gromer: Modern Egypt, London, 1908, p.103
43- Blue Book: Egypt, No .17. 1882. doc., No.424
44- Ibid: doc., No.470., from lord Granville to lord Dufferin, date, July, 29. 1882.
45- Ibid:
46- Ibid: doc., No. 478.

أمين الرافعي: المفاوضات الإنجليزية، ص ٢١، ٢٢

47- Blue Book: Egypt.No.17, op., cit ., doc.,No.544
48- Blue Book: Loc., cit., doc.,No.522.
49- Blue Book: Loc., cit., doc.,No.552.
50- Blue Book: Loc., cit., doc.,No.430

الدكتور / عبد العزيز الشناوى وآخرين، السويس، ص ١٧٧، ١٧٨

51- Blue Book: Loc., cit., doc.,No.560.

52- Blue Book: Loc., cit., doc.,No.580 . from semoun to lord Granville, date., Aug., 5, 1882.
53- Blue Book: Egypt, No. 17 , op., cit ., doc., No.655
54- Sayed Kamel: La Conference de Constantinople at al., question Egypt tienne en 1882. paris, 1913 P. 45.
55- Blue Book: op., cit., doc.,No.478
56- Ibid: doc., No.82.
57- Ibid: Freycinet: op., cit.,p.90.
58- Blue Book: Loc., cit., doc.,No.667
- Blue Book: Egypt No.18, doc., No . 65. 81

الفصل الرابع

نصوص محاضر جلسات مؤتمر الآستانة ١٨٨٢

من ١٨٨٢/٦/٢٣ إلى ١٨٨٢/٨/١٧

" وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزى لقناة السويس"

" وثائق الكتاب الأزرق البريطانى "
عام ١٨٨٢

نص محضر الجلسة الأولى
بتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨٢

الجلسة الأولى

المنعقدة بتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨٢

من إيرل دوفرين ترابيا فى ٢٣ يونيو ١٨٨٢
إلى إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٢٣ يونيو

سيدى اللورد

كان لى الشرف فى حضور الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القناصل الخاص " بالأزمة المصرية" والذى عقد مساء هذا اليوم، وبالشكل الذى أفيدكم به تلغرافياً.

Blac Book. Egypt.No.17.1, doc.,1. 1882 انظر ملحق رقم (٢)

وبمجرد انعقاد المؤتمر نشطت الدبلوماسية البريطانية، بتصعيد الأزمة المصرية وذلك على الغرم من اشتراكها فى المؤتمر، وكان من الممكن أن تنتهى ما أسمته بالأزمة المصرية عند هذا الحد، وذلك على أثر وساطة قنصلى ألمانيا والنمسا، وامتثال الخديو محمد توفيق لرأيهما بتشكيل وزارة جديدة من العناصر الوطنية المعتدلة، وبشرط أن يكون عرابى باشا وزيراً للحربية.

ولمزيد من التفصيلات انظر، تيودرو روتشتين Rotchien، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠، تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى، ومحمد بدران، القاهرة الطبعة الثانية ١٩٥٠، ص ٢٠٤ وما بعدها.

عقد المؤتمر أولى جلساته الرسمية يوم ٢٣ يونيو ١٨٩٢ بدار السفارة الإيطالية فى ترابيا Therapia بضواحى مدينة الآستانة على شاطئ البسفور برئاسة الكونت كورتى Corte سفير إيطاليا باعتباره عميد السلك السياسى، وعضوية كل من : لورد دوفرين Dufferin سفير بريطانيا، والماركيز دى نواى Noailles سفير

فرنسا، والكونت هيرشفيلد Hirchfelalt نائب سفير ألمانيا، والبارون كاليس Callice سفير النمسا والمجر، والمسيو أونو onou نائب سفير روسيا (المترجم).

وشهدت الجلسة مناقشة الحامية، جرت بين أعضاء المؤتمر – ماعدا أنا– وبالشكل الذى ورد فى التلغراف المرسل إليكم اليوم، فقد إنبرينا لكتابة مذكرة إلى الباب العالى، نبلغه فيها بالقرارات التى اتخذها المؤتمر، ولنشرح له فى الوقت نفسه مدى شعورنا بالأسف لعدم اشتراك تركيا فى أعمال المؤتمر وأشرنا له بأننا نأمل– فيما بعد– أن تتعاون الحكومة العثمانية معنا، ومرفق طى هذه البرقية– صورة هذه الوثيقة.

ولقد انتهزت الفرصة لكى أشرح لزملائى الأعضاء الممثلين فى هذا المؤتمر بأن حكومة صاحبة الجلالة، كانت من الكياسة، وبعد النظر، بأنها رأت –منذ البداية– ضرورة حضور ممثل السلطان، وهذا ما جاء فى الاقتراح المرسل من المؤتمر إلى الباب العالى، ولقد والفقى على هذا الرأى زميلى ممثل فرنسا.

ثم بعد ذلك ناقشنا الاقتراح نفسه، المشار إليه فى محضر الجلسة والذى تضمنته رسالتى، والذى بعث به كل زملائى إلى حكوماتهم، ولقد وجدنا أنفسنا مندفعين بحماس شديد لمناقشة الاقتراح الذى أثاره زميلى قنصل فرنسا فى نفس الجلسة، الذى شد أنتباهى وكذلك زملائى أعضاء المؤتمر، وبنفس الصورة التى اقترحها كونت كورتى Corti والذى كان عليماً بالمناقشات التى جاءت فى مؤتمر برلين (١٨٧٨)[1]، بما لديه من معرفة، بالإضافة إلى ما يتمتع من لطف وكياسة بشكل حسم به مناقشات أهم ما واجهنا من مشاكلات فى هذا الاجتماع.

توقيع : دوفرين

المرفق رقم (١) [٢]

الممثلين عن : ألمانيا–النمسا–المجر–فرنسا–بريطانيا العظمى وإيطاليا–وروسيا، اجتمعوا فى مؤتمر بتاريخ اليوم بناء على أوامر من حكوماتهم، لمناقشة الخطوات التى يمكن التوصل إليها بخصوص " الأزمة المصرية".

ولقد شعر جميع الأعضاء بالأسف الشديد، لعدم اجتماعهم تحت رئاسة سعادة وزير خارجية السلطان العثمانى، وأنهم مستأون لذلك وأنهم سيكونون مسرورين بأن يروا الحكومة العثمانية تشاركهم فى أهم المسائل المتعلقة بالباب العالى.[٣]

نص محضر الجلسة الثانية

المنعقدة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٨٢

الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٥ يونيو [٤]

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ٢٦ يونيو ١٨٨٢

إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٢٦ يونيو

(النص)

بالأمس عقد المؤتمر ثانى جلساته، تماماً كما سبق أن أشــرت إلى ذلــك فى المحضر المرسل تلغرافياً إلى سيادتكم.

كان الموضوع المطروح للمناقشة هو توقيع ميثاق إنكار الذات (أو انتفــاء الغرض الشخصى) وهو الذى سبق أن أرفقته بتقريرى التلغرافى المرسل إليك فى ١٧ يونيو.

وأخبرنا كونت كورتى Corti، حينئذ بأن المذكرة التى طلبنا منه بأن يبعث بها إلى سعيد باشا ويبلغها إلى سعادته بطريقة رسمية.

وأنى قلت– دوفرين– ويوافقنى زميلى مندوب فرنسا، بأن حكومة سعادته– الحكومة العثمانية– قد أخذت زمام المبادرة فى المحادثات التمهيدية التى تمخضت عن توحيد قوى الدول الست فى مؤتمر القسطنطينية ولنفس الغرض الذى أجتمعنا مــن أجله لبحث الأزمة المصرية.

ولقد لفتت نظر زملائى الأعضاء إلى : أهمية وخطورة الوضــع الــراهن، وسوف أفعل ذلك بكل صدق وإخلاص وعلى وجه الخصوص كعمل لأخذ زمــام المبادرة، وعلى عاتقى الخاص بدلاً من زميلى الفرنسى، وأعطى لزملائى الأهمية الــتى أعتقدها حين عرضى للأزمة المصرية.

وعلى الرغم من كل ذلك–فإنى سعيد، بأن كل ما يعتمل فى نفوس زملائى أعضاء المؤتمر وأضح تماماً بأننا سوف نكون متفاهمين، وأن حكوماتهم يقدرونهم حــق التقدير، ومن ثم يستطيعون التعبير بإيجاز.

".. يمكن القول– بدون مبالغة– بأنه فى الشهور القليلة الماضية على وجـه التحديد، بأن الاضطرابات والفوضى قد عمت مصر، ونحن نرى أنها ثورة عسكرية، بخلاف هؤلاء الذين يزعمون– ظاهرياً– بأنها ثورة قانونية، أنهم يريدون أن يتخذوها ذريعة لأخفاء أغراضهم ونواياهم، مع أن أمور العنف تتطور من سيء إلى أسوأ، وقد اعتبروا أنفسهم بأنهم يقومون بتمرد عسكرى، ولكن سرعان ما تحـول التمـرد إلى ثورة عسكرية، إلى ثورة ضد الخديوى نفسه.

ويجب علينا أن نضع فى اعتبارنا أن الوزارة التى اسـتقالت، قـد أدت إلى إرتباك الحياة الاقتصادية والتجارية، أما الفلاحون فقد تراكمت عليهم الديون المقررة على محصولاتهم، وأصبحوا غير قادرين على تسديد الضرائب المقررة على أراضيهم، مع العلم أن معظم سكان مصر من الفلاحين، مما ترتب عليه انهيار الاقتصاد المصرى.

ولقد انعكست هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة على جميع رعايـا الـدول الأوروبية، ولم يكن الأمر قاصراً على هذا الحد، بل إن الأرتباطات الخاصة بحكومتى فرنسا وإنجلترا مع الحكومة المصرية، لم تستطع أن تدفع ما عليها من ديـون، الأمـر الذى أدى إلى تعيين مراقبين ماليين، من أجل حماية الحكومة المصرية، وقـد أعطـوا سلطات كاملة، لدفع عجلة التطور الصناعى المصرى الذى تخلف كثيراً.

كما أن هذه الإجراءات ما هى إلا إجراءات وقائية لتهدئة الدول الأوروبية كما أن الأمر كان قاصراً على الدين العام، ولكن الأخطر من هذا أن حياة الرعايـا الأوروبيين أصبحت فى خطر.

وعلى ضوء هذه الحقائق نحن نشعر بأسى وحزن عميق إزاء أحداث المذبحة الوشحية التى قامت بها الجماهير الغاضبة فى مدينة الإسكندرية وتلك الحرب المفاجئة فى القاهرة، وحالة الفزع التى أصيب بها الآلاف من رعايانا واصبح من المؤكد أن ثمة شروط، وإجراءات يتحتم علينا اتخاذها بشكل حاسم لإصلاح هذا الوضع المتردى.

وقد أخبرنا المسئولون فى الحكومة العثمانية، مؤكدين بأن الأزمة قد هدأت، وأن الأوامر قد صدرت بتشكيل الوزارة الجديدة، وأن سلطة الخديوى وشرعيته مكفولة ومصانة، وأن الأزمة المصرية قد انتهت عند هذا الحد.

وأستطيع أن أصف ما حدث بأنه حماقة وخداع بمجريات الأحداث، وإنى لأتفق فى الرأى مع سعيد باشا وكان هذا التفاهم فى لطف وحزم والوزارة الجديد، التى قد تم تشكيلهان وهى وزارة عرابى باشا وأنصاره، إذ مازال الخديوى مسلوب السلطة والإرادة، إذ إن السلطات مازلت فى يدهم (العرابيين)، وكذلك ممثلى الحكومة (بعثه درويش باشا فى القاهرة) لا حول لهم ولا قوة.

ولقد أخبر درويش باشا حكومته بشكل لا يقبل الجدل، بأن الحكومة الجديدة اكتسبت سلطات جديدة، وصلاحيات أوسع، وأصبح عرابى باشا هو سيد الموقف فى مصر، ولكن أود أن أؤكد بأنه لا عرابى، ولا أى شخص آخر بدون تأييد القوات المسلحة له يمكنه اغتصاب العرش.

وعلى هذا ليس فى إمكان الدول الأوروبية أن تتحمل استمرار الأوضاع الراهنة فى هذا الإقليم، والذين يهتمون بالعلاقات الاقتصادية يقيم كثير منهم بالقاهرة والاسكندرية ومن ثم فالأمن والسلامة أمر ضرورى خصوصا لوكلاء، إنجلترا وفرنسا، كما أنه فى إمكان إنجلترا وفرنسا والزملاء الموجودين والمشتركين فى المؤتمر يستطيعون الإدلاء بآرائهم إزاء هذه المشكلة " فى المؤتمر المنعقد– فى الوقت الحاضر– بخصوص تلك الوزارة الهزيلة، التى تتولى شئون مصر فى الوقت الحاضر.

ولهذا فنحن حينما نقبل هذا الوضع المتردى، فسوف تظل المشكلة قائمة بدون حل، ومن الصعب علينا التوصل إلى حل وقرار نهائى ملائم إزاء هذه المشكلة السياسية التى غالباً ما تحدث، كما أننا فى غالب الأمر نكون غير راضين على هذا الحل ولكن ما أريد أن أؤكده بكل وضوح– والذى هو على جانب كبير من الأهمية– أن الدول الأوروبية ليس فى إمكانها التوصل إلى حل نهائى.

ومن جانبى فإنى مفوض من قبل حكومتى بأن اقدم إلى زملائى القناصل، كل وجهات نظرى واقتراحاتى، إلى أعضاء المؤتمر، وأن أبلغهـم كـذلك التعليمـات والتوجيهات التى آراها مناسبة، كما أنى سأحترم رغبة زملائى فى حدود إمكانيـاقم وخبراقم بالنسبة للشئون الدولية.

ويبدو لى أن عملنا هذا ينقسم إلى جانبين :

أحدهما وهو الأكثر إثارة واهمية، وهو فيما يتعلق بالوقت الحاضر.

أما الجانب الآخر: فهو فيما يتعلق بالمستقبل.

والأمر الأول: ينحصر فى إنشاء سلطة فى مصر، تستند إلى حكومـة قويـة وبحيث تكون هذه السلطة متآزرة مع الحكومة، بحيث تحترم العلاقات الدولية لتلافى الوضع المتردى، وتعمل هذه الحكومة على تأمين أرواح وممتلكات الرعايا الأجانب.

والأمر الثانى : هو أن تقوم هذه الحكومة بتأمين المستقبل، باتخاذ الخطـوات اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار بشكل يمنع حدوث تكرار مثل هذا الوضع الـذى اضطرنا إلى الاجتماع اليوم فى مثل هذا المؤتمر.

ومن الواضح الجلى أننا لا نستطيع أن نتخذ فى الوقـت الحاضـر قـراراً بخصوص الأمر الأول وهو تشكيل حكومة نيابيه مسئولة، إذ من المعـروف بأنـه فى حالة حدوث اضطرابات عسكرية، تكون النزعة إلى التدمير بشكل عنيف، ومـن ثم فإن أرواح وممتلكات رعايانا تقع بالدرجة الأولى على عاتق عرابى باشا ورفاقه.

ولكن فى الواقع، يمكن القول، إن أمر المحافظة على أرواح وممتلكات الرعايا الأجانب يقع بالدرجة الأولى على يقظة وحزم أعضاء المؤتمر ومـا يتخذونـه مـن قرارات، هذا بالإضافة إلى حكمة قناصلنا الأوروبيين التى يجب اتباعهـا أى اتبـاع الخطوات الأولية من معالجتنا للقضية وبذا ستكون هذه المسألة ليست شغلنا الشاغل فى هذا المؤتمر، وإلا سنضطر إلى إصدار بيان غير مدروس، عن أسـلوب وطريقـة العيش التى يجب أن ينتهجها رعايانا لتحل محل قرارات الحكومة المصرية.

والفكرة التى أراها فى الوقت الحاضر.

بما يتفق مع وجهات نظر زملائى الأعضاء فى المؤتمر، وأيضاً بما يتفق مع سياسة الحكومة البريطانية.

بأن سيادة السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية على مصر، يجب توجيه الدعوة إليه ولكن بشروط وتحفظات معينة بالنسبة لمن يمثلونه بما يتفق مع الأوضاع الراهنة فى مصر.

وبناء على هذا يبعث السلطان العثمانى إلى القاهرة- بناء على ما يراه أعضاء المؤتمر – قوة عسكرية على أعلى مستوى وبصلاحيات كافية وبهدف الاعتراف بالسلطة الشرعية للسلطان، وتظل هذه القوات فى مصر لإقرار سلطة السلطان الشرعية على مصر.(٥)

ولقد عقب على هذا الحديث مستر نواليس Neailles سفير فرنسا بشرح مستفيض ليغطى بعض الجوانب والأمور التى أغفل ذكرها (قنصل –إنجلترا) ولقد رأى أن يكون هناك قوات عسكرية كافية لحماية الرعايا الأجانب إزاء ما قد يحدث لهم مستقبلاً والضمانات التى يجب أن تتخذ إزاء هذا الإجراء فى المستقبل، ولقد نوه بقوله: بأننا اجتمعنا هنا لا لشىء إلا لنتدارس وجهات النظر، والخطوات التى تراها حكوماتنا نحن الممثليين لها هنا من أجل أن نعبر عن سياساتهم لاتخاذ أفضل الوسائل والخطوات الحازمة فى هذا الشأن، وهناك العديد من الخطوات التى يمكن اتخاذها وأفضل خطة إزاء هذا الوضع، هو اتخاذ خطوات قابلة التنفيذ، واتخاذ الحل المناسب، وبهذا يمكننا أن نصل إلى حل نهائى وناجح.

وقد لاحظ البارون كاليس Calice بأن المؤتمر له الحق فى أن يطلب- بناء عل وجهة نظر زميلى قنصلى فرنسا وإنجلترا- اقتراحات إيجابية وبناءة، وهو يعتقد بكل تأكيد أن هذا هو عين الصواب، وأكثر من هذا يتساءل لماذا لا يتبنى جميع أعضاء المؤتمر- إزاء الموقف المتدهور فى مصر- ما اتخذه ممثل الحكومة البريطانية.

وإن كان البارون كاليس ليس لديه تعليمات من حكومته مثل زميله الإنجليزى لاتخاذ خطوات إيجابية مثل الحكومات المتصلة بالمشكلة بشكل مباشر.

وبالرغم من كل ما حدث، يجب اتخاذ خطوة أكثر قانونية إزاء أحداث مصر فى الوقت الحاضر، ولقد أنبرى مستر هيرشفيلد بالإعلان على أعضاء المؤتمر، بأنه يضم صوته إلى صوت زميله مستر كاليس سفير النمسا والمجر.

ولكن الكونت كورتى Count Corti قال إنه مقتنع تماماً بكل ما أدلى به زميله ممثل بريطانيا عن تصوره لمدى خطورة الوضع فى مصر، ولكنه يلاحظ أن الوضع فى مصر أكثر صعوبة، وأشد تعقيداً، حتى إنه يعتقد بأن القوات (العثمانية والعرابية) تقف وجها لوجه ضد بعضها البعض، وأن حل المشكلة أمر ممكن قبل أن تصل إلى طريق مسدود، ولهذا فهو يقترح أنه من المستحسن أن يحددا ممثلى حكومتى إنجلترا وفرنسا، بكل وضوح اقتراح إيجابى يمكن تنفيذه.

وقدم مستر أونو M. oneu نفسه " بذات الطريقة التى قدم بها كاليس نفسه، بأنه أصبح معلوماً لديه حقيقة ما يجرى فى مصر، وأنه يؤيد وجهات نظر لورد دوفرين، والتى وردت فى التقرير الذى تم عرضه أمام المؤتمر، وأكد بأنه سيكون جاهزاً للإدلاء بتفصيلات أخرى حينما يقدم زميله مندوب النمسا والمجر، وجهة نظره، ولكنه ليس من المستحسن أن يقدم خطة نهائية قبل أن يستمع إلى حديث زميله.

ولكن قبل أن يحين الوقت لعرض القضية بشكل مفصل فمن المؤكد أن موافقى على الخطوط الرئيسية، بل إنى أرى أن من الوسائل التى يجب اتخاذها لتشكيل وزارة تنال ثقتنا فى مصر، ألا تكون هذه الوزارة مفروضة قسرا على السلطان، ولهذا كان رأى بأن نحدد نحن أعضاء هذه الوزارة ولربما يرى البعض بأن ثمة فرصة تكون أمام بعثة درويش باشا للاختيار أو من وجهة نظر أخرى يمكن أن تقترح بأن استمرار تدخل السلطان العثمانى أمر غير مرغوب فيه، ولهذا يكون من

الأفضل أن ننتهج أسلوبا أمثل لمعالجة الوضع المتردى فى مصر، ومما لا شك فيه أن إستمرار هذا الوضع (تماماً كما اقترح وزير الخارجية) يحتم على قناصل الدول الأربع اتخاذ خطوات إيجابية وهذا يوفر جهداً كبيراً على المؤتمر لاتخاذ قرار ما، ويتضح لى بأن ما يتعلق بالأحداث الرئيسية كانت مثار اهتمام المؤتمر فى جلساته إذ كانت بشكل حقيقى ومحدد.

وكان زميلى النمساوى– البارون كاليس Calice – قد لاحظ أنه من المرغوب فيه، بأننا نركز مناقشاتنا على الأوضاع الراهنه فى مصر، ومما لا شك فيه فإنى أتفق معه فى الرأى، ولهذا السبب فإنى أعتقد بأن الصورة التى تكونت لدى واضحة عن حقيقة الوضع الراهن فى مصر، ولهذا فإنى أقول بكل إنصاف، بإحاطة المؤتمر علماً، بأنى علمت بصفه خاصة أن درويش باشا قد علم أن سبب فشل بعثته (درويش) وعدم تمكنه من إنقاذ الخديوى من براثن القوة العسكرية الثائرة ما لم ترسل إليه حكومته ٢٣ كتيبة، وبالإضافة إلى هذا فقد فشل أمام الوزارة الجديدة– وزارة عرابى باشا– وأن الخديوى سوف يظل مسلوب السلطة كما هو بدون قوات عسكرية تسانده وتشد من أزره.

ويبدو أن الوقت أصبح متأخراً، ولهذا أجلت بقية المناقشات حتى الغد (الثلاثاء).

والمحضر الذى سجلته لسير المناقشات، ليس بنفس الصورة التى ألقاها زملائى أعضاء المؤتمر وليس متضمناً التعليمات النهائية التى وصلت إليهم، ولكن سجلته لكى أوضح به الاتجاه العام لهم.

ملحق رقم (٢٨)

ميثاق بعدم التدخل فى شئون مصر

" ميثاق إنكار الذات " Self denying protocol

يتعهد ممثلو الحكومات المجتمعين الموقعين أدناه، بعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية، أو البحث عن أى مزايا خاصة بأحدهم، ولا نيل امتياز لرعاياها لا يخـــول لرعايا الحكومات الأخرى.

الموقعون

دوفرين، الماركيز دى نواليس، كورتى أونو، هيرشفيلد، كاليس.

بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٨٢

نص محضر الجلسة الثالثة

بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٨٢

الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٧ يونيو (٦)

من : إيرل دوفرين   ترابيا فى ٢٨ يونيو ١٨٨٢
إلى : إيرل جرانفيل   سلم فى ١٠ يوليو

انعقد المجلس فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ يونيو ١٨٨٢ فى جلسته الثالثة، وقد تلوت على زملائى الأعضاء التلغراف الذى بعث به مستر كارتريت Cartwright قنصل إنجلترا العام فى القاهرة فى يوم ٢٦ يونيو بخصوص المذبحة التى حدثت فى بنها وهذا دليل على مدى ما وصل إليه هؤلاء العسكريون من استبداد، والقيام بأعمال الشغب التى تتنافى مع كل الأعراف فى هذه المدينة.

ولقد كان وقع هذا الأحداث سيئاً على نفوس زملائى، وأخذ السفير الفرنسى زمام المبادرة مؤكداً بضرورة اتخاذ خطوات أكثر حزماً لوضع حد لهذه الأعمال التى تتفاقم فى مصر بشكل مزرى.

ولقد لفت نظرنا إلى حقيقة أن عرابى باشا على اتصال دائم بالمشايخ العرب على طول الساحل الشمالى الإفريقى الأمر الذ ينذر بإنفجار ثورى ضد النفوذ الأوروبى فى هذه الأصقاع ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بما سيؤدى إليه هذا الوضع المتردى.

وانبرى كونت كورتى Corti إلى لفت أنظارنا إلى حقيقة مهمة لم أكن ملماً بها من قبل وهى أن السلطان العثمانى يعتبر الأمتيازات التى جاءت فى الفرمان المصرى (١٨٤٠م) لم تمنح للدولة إنما منحت لأسرة محمد على باشا وبناءً على ذلك ينتهى وجود الأسرة فى مصر، ومن ثم يئول الوضع فى مصر إلى شخصية عادية من عامة الشعب.

وبعد مقاطعة كورتي- وبدون هدف يذكر- بمثل هذا الحديث الذى لا يضيف شيئاً جديداً بل بمجرد تذكير المؤتمر عن حقيقة الأوضاع السيئة، وما يجب علينا الإلمام به، ثم أخذ الكلمة البارون كاليس Baron Calice قائلاً : مما لا شك فيه أن الأوضاع فى مصر سيئة للغاية والأوضاع تتدهور من سيئ إلى أسوأ بين يوم وآخر، ومن ثم فلقد بات من المؤكد أن التدخل التركى هو أضمن السبل لمعالجة هذا الوضع السيئ.. وإن كان – برغم هذا- لا يشكل خطورة بالغة على أرواح الرعايا الأجانب فى هذا البلد.

وبالإشارة إلى هذه الملاحظات التى أبداها البارون كاليس بشىء من التفصيل الجيد، وعلى هذه فإنى أفترض بأننا لا نستطيع القيام بأى إجراء لمنع تلك المذابح، بالشكل الذى حدثت به- مؤخراً- فى مدينة بنها-فإنه من المحتمل إنتقال هذا الوضع إلى كثير من المدن المصرية، والوضع الحالى لهذه الأحداث يحتم علينا معالجة هذه الأخطار قبل أن يستفحل خطرها.

ولقد أيد مستر نواليس Noailles وجهة النظر هذه، وقد فعل نفس الشيء الكونت كورتي Corei وكذلك مستر أونو Oneu إذ ذكرنا الأول بأنه يتحتم علينا القيام بعمل إيجابى دون انتظار فى حين استهل مستر أونو حديثه بأن ما يجب عمله، أن تكون القوات التركية تحت قيادة فؤاد باشا فى حين تكون القوات الفرنسية تحت قيادة الجنرال بيوفورت Beaufort وبنفس الطريقة التى اتبعت فى سوريا Syria لإنقاذ آلاف المسيحيين من المذبحة التى تعرضوا لها، فالعرب موجودون فى دمشق وفى أى مكان، ولكن دون أن ندرك حقيقة التهديدات التى حدثت مؤخراً لتضع حداً لهذه الجرائم مما يضطر القوات الفرنسية والتركية للظهور بمظهر العمل اللاإنسانى.

ولقد أصبح من المؤكد أن جميع أعضاء المجلس مقتنعين تماماً بخطورة الحالة، ولهذا أثرت الاقتراح السابق وما يترتب عليه من نتائج، خاصة حينما توجه الدعوة

إلى السلطان العثماني لكي يرسل إلى مصر- وبشروط خاصة-قوات عسكرية - بشكل كاف للسيطرة على الموقف، ولنضع حداً للأعمال العسكرية، وتكون مزودة بصلاحيات كافية.

ولقد أشار زملائي: الأيطالي، النمساوى، والألماني، بضرورة الرجوع لحكوماتهم لتلقى التعليمات فى هذا الشأن.

وقال مستر أونو Oneu إنه مفوض من حكومته- الروسية- لمناقشة أى اقتراح يطرح على بساط البحث أمام المؤتمر، وبرغم هذا فإنه لا يستطيع أن يحدد موقفاً معيناً ما لم يرجع فيه إلى حكومته.

ولكن السفير الفرنسي قال إنه مستعد لمناقشة الاقتراح السابق الذى أدلى به البارون كاليس-المتعلق بالأخطار- التي يواجهها المسيحيون الأوروبيون المقيمون فى مصر والمهددون بالأخطار.

كما اقترح مستر هيرشفيلد Hirchfeld أن يتبوأ سفرائنا الممثلون فى مصر مسئولية هذا الموضوع الأخير.

عند هذا الحد من الحديث أعترض مستر نواليس Nealiles على هذا الرأى (الذى أبداه هيرشفيلد)، بالتخلى عن المسئولية الملقاة على عاتق أعضاء المؤتمر، لتكون على عاتق السفراء الممثلين لنا فى مصر، مما يؤدى إلى وضع غير ملائم.

ولقد لاحظ (لورد دوفرين) بأن هذه المسألة تهم حكوماتنا أكثر من مسئولية المؤتمر نفسه لأننا جميعاً غير متصلين بشكل مباشر مع قناصلنا فى مصر، فى حين أن حكوماتنا-فى هذا اليوم بل فى هذه الساعة- على اتصال دائم بهم، ومن ثم يستطيعون تقرير رأى صائب أكثر منا فيما يتعلق بإنقاذ الموقف المتردى فى مصر.

وتبلورت آراء المؤتمر بأنه من المحتم علينا فى الجلسة التالية مناقشة الشروط الواجب اتخاذها إزاء التدخل العسكرى التركى فى مصر.

وفى نهاية الأمر، فإن محضر الجلسة سجل بالشكل الذى اعتبره انتصاراً لى،[٧] فكل منا يعتبر أنه قدم أصوب الآراء، وأبدى وجهات النظر حول الاقتراح الذى أدليت به، ولا يوجد ثمة أحد من الأعضاء اعترض عليه.

توقيع دوفرين

نص محضر الجلسة الرابعة

المنعقدة بتاريخ ٣٠ونيه ١٨٨٢

الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ٣٠ يونيو [٨]

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ٣٠ يونيو ١٨٨٢

إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ١ يوليو

(النص)

التئم المؤتمر فى جلسته الرابعة فى وقت متأخر من الليل، ولقد افتتح الجلسة بتبليغ زملائى الأعضاء بالتلغرافين اللذين بعث بهما القنصل -كارتريت- القنصل البريطانى فى مصر يومى ٢٨، ٢٩ يونيو الحالى، إذ جاء فى أحدهما بيان عن حقيقة الأوضاع المتفجرة، والمتفاقمة فى مصر، وفى التبليغ الثانى تصوير عن الخسائر التى لحقت بالاقتصاد والنواحى المالية، وما ترتب على ذلك من كساد وانهيار وضرائب بكل تأكيد.

وأكد الكونت كورتى بشكل قاطع هذه المرة بخطورة الأوضاع فى مصر، وضرورة معالجتها، وإزاء هذه الظروف فإنه يقترح على الأعضاء بضرورة الاتفاق على مناقشة الاقتراح المقدم من القنصل الإنجليزى.

وقال البارون كاليس، بأنه من الواجب عليه، لفت أنظار زملائه إلى حقيقة الخطر المحدق بالمسيحيين الأوروبيين المقيمين فى مصر، ومن هنا يجب التدخل بالقوة، وأنه لمستعد بكل تأكيد لمناقشة الاقتراح الذى تقدم به السفير الإنجليزى، ولكنه يجب عليه أن يلاحظ بأنه مازال لم يتلق تعليمات كافية عن حقيقة الأوضاع فى مصر.

ولقد وافق مستر أونو Oneu على هذا الاقتراح المقدم من الحكومتين فى حين احتج مستر تواليس على هذا التعبير، إذ لاحظ أنه من الواجب ألا يأخذ هذا بعين الاعتبار، إذ إنه اقتراح السفير الإنجليزى ليس إلا.

ولقد تحدث فى نفس الجلسة هيرشفيلد Hirchfeld بنفس الأسلوب الرائع الذى سبق أن تحدث به البارون كاليس، وإن كان غالبية الزملاء لم يكن لديهم تصور واضح عن حقيقة الوضع فى مصر، ولقد لاحظت أن أحد المراسلين الصحفيين يريد أن يبعث بتقرير يشير فيه بأننا نرغب فى التبرؤ من العمل الملقى على عاتقنا من قبـــل حكوماتنا.

ولقد مضى مستر دى نواليس ليقول إن العمل المطروح على المجلـــس الآن ينقسم إلى ثلاثة عوامل :

١- الضوابط والشروط الواجب توافرها فى الإعلان الموجه للحكومة.

٢- تحديد موضوع الدعوة، وكيف توجه إلى الدولة التركية.

٣- تحديد نوع العقوبة.

وبتحديد موضوع الدعوى أدركت أنه يقصد بالعقوبات الواجب اتخاذها إذا ما رفضت الحكومة العثمانية قبول دعوتنا بإرسال قوات عسكرية.

وأضاف سيادته إلى قوله بعض الملاحظات- الواجب إلحاقها بالـــدعوة إلى تركيا وهى :

١- يجب أن يكون إرسال تلك الحملة العثمانية إلى مصر بناء على دعوة مـــن المؤتمر.

٢- يجب أن يتعهد السلطان العثمانى بأن يستخدم هذه القوات العسكرية لعودة الأوضاع فى مصر إلى ما كانت عليه.

٣- المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر بمقتضى المعاهدات الدولية.

٤- عدم تحديد مدة عمل القوات العسكرية فى مصر، ويجب جلائها عن مصر بمجرد عودة الأحوال إلى ما كانت عليه فى مصر.

٥- عدم تدخل الأسطول العثمانى فى شئون مصر الداخلية طوال فترة إقامته.

٦- يظل وضع الخديوى دون مساس بوضعه وسيادته وسلطاته.

ولقد اقترح مستر نواليس بأنه من المحتم الاتفاق على من تقع قيادة القوات التركية هذه وبإيجاز لقد لاحظ السفير الفرنسى بأنه بالرغم من اتفاقنا حول قيادة القوات العسكرية المرسلة إلى مصر، فإنه من الواجب أن تكون هذه المسألة مفيدة لأنه يوجد العديد من الأمور (المترتبة على ذلك) يجب مناقشتها.

ولقد اقترح مستر نواليس بأنه من المحتم الاتفاق على من تقع قيادة القوات العسكرية التركية هذه.

وبإيجاز لقد لاحظ السفير الفرنسى بأنه بالرغم من اتفاقنا حول قيادة القوات العسكرية المرسلة إلى مصر، فإنه من الواجب أن تكون هذه المسألة مقيدة، لأنه يوجد العديد من الأمور (المترتبة على ذلك) يجب مناقشتها، ثم وضح ذلك بقوله: فى كل مراحل تواجد هذه القوات، وهى الصعوبات التى تواجه هذه القوات، ضمان جلاء هذه القوات التركية.

كما عقب كونت كورتى على الملاحظة الأولى التى أبداها مستر دى نواليس والخاصة بالشروط المحددة، التى تضمنتها الدعوة الواجب علينا توجيهها إلى سيادة السلطان العثمانى؛ إذا الواجب علينا احترام مكانته، ومعاملته فى إطار مكانته ووضعه الواجب الالتزام به، وفى نطاق هذه الاعتبارات من المفروض عليه الاستجابة إلى دعوة الدول العظمى، وذلك بمجرد تسلمه هذه الدعوة لما فى ذلك من فوائد تعود على الجماهير المسلمة.

ولقد أصر مستر نواليس على ضرورة التمسك بشدة " بتوجيه الدعوى " فهى الضمان لمصر- فى كل المراحل- باعتبار تركيا هى الدولة صاحبة السيادة عليها.

ولقد قال أحد الزملاء، بأنه يتفق مع وجهة نظر كونت كورتى خصوصا فيما يتعلق بمسألة إرسال القوات التركية إلى مصر، وأنه يرى أن تكون هذه القوات ضمن قوات عسكرية أوروبية، أما فيما يتعلق بالأساطيل البريطانية- الفرنسية المرسلة

إلى الإسكندرية، فإنه من المحتمل أن تقوم هذه الأساطيل باعتراض طريق القوات التركية المرسلة، ومنعها من الرسو فى ميناء الإسكندرية.

ولقد أجاب مستر نواليس بقوله، بأنه طالما المؤتمر مازال منعقداً ليس مخولاً للأسطولين الإنجليزى والفرنسى بحرية التدخل فى المسألة التى من أجلها أرسلت هذه الأساطيل، ولهذا فمن المحتمل أن تخرج هذه المسألة من نطاق حساباتنا أو سلطاتنا.

عند هذا الحد–لقد لاحظت– أنه بالرغم من كل احتياطات الأمن التى يمكن تصورها، فإنه بالرغم من هذا، ما العمل إذا حاول السلطان أن يهرب قواته العسكرية المرسلة إلى مصر بدون علم الدول الكبرى[٩] فإننى أعترف بأنه فى مثل هذه الحالة فإنه يجب على الدول العظمى اتخاذ خطوة إيجابية بما يتفق والحل الذى اقترحه كونت كورتى، وكمثال لهذا، فى حالة تعرض قناة السويس للخطر، أو فى حالة حدوث أى تغيير مفاجئ فى المواقف السياسية التى يجب الاهتمام بها على وجه الخصوص.

وعقب مستر أونو Oneu على ذلك بقوله : أنه لا يعتبر السؤال الخاص بتوجيه " الدعوى" من الأهمية بمكان بل يجب الاهتمام بعدم تمكين السلطان من البقاء فلى مصر بدون مساعدة الدول العظمى.

وشرح مستر هيرشفيلد بكل تأكيد بأن السلطان لن يقبل هذه الدعوى، وعاد كونت كورتى ليصر على حمل السلطان على قبول الدعوى الموجهة إليه.

وعند هذا الحد قلت (لورد دوفرين) بأن وجهة نظر السفير الفرنسى على جانب كبير من الصواب، ومن المؤكد تطبيقها عمليا، والمشكلة هو إصلاح الجانبين، إذ إنه من المحتمل أن يكون خارج نطاق التنفيذ، أى يتمكن السلطان من تشكيل هذه القوات لتتمكن من أداء ما أنيط بها دون مساعدة مسبقة من جانب القوى العظمى، وبالإضافة إلى هذا فإن من واجبنا حصل السلطان على أن يرسل قواته إلى مصر.

وهذا ليس من الحكمة توجيه الدعوة، وكل الدلائل تؤكد عدم قبولها وإذا ما حدث هذا فإن من سلطات المجلس- بالإضافة إلى الضغوط الدبلوماسية التى يجب اتباعها-حث السلطان على ضرورة الموافقة على رأينا والأخذ به وأن القوات التركية لابد أن ترسل إلى مصر لأغراض معينة وبشروط خاصة، إذ يتضح لى أن هدفنا واحد، ومن ثم نستطيع أن نتخذ خطوة إيجابية بإعادة توجيه الدعوة مرة أخرى إلى السلطان، وفى الوقت نفسه يجب علينا اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة هذه الأزمة المصرية لحين تلقى رد من السلطان.(١٠)

وحينما نكون متفقين عند هذا الحد فإذا ما طلب من أى منا القيام بأى عمل (فإنه بدون شك) يسابق إلى التنفيذ بالشكل المطلوب وعلى مسئوليته الخاصة، وعلى هذا ليس من الحكمة عدم الموافقة على هذا الرأى.

ويبدو لى أن وجهة النظر هذه سوف تلقى قبولاً من معظم الزملاء فى المؤتمر، وإنى اقترح بأنه فى حالة تأجيل توجيه الدعوة إلى وقت لاحق فإنى أرى أن نتابع مناقشاتنا فيما يتعلق بالمسائل التى جاءت بالمقترحات التى وردت فى كلمة نواليس والتى قبلناها جميعاً، ولكن سرعان ما جنحت بنا المناقشات إلى مسألة وضع القوات العسكرية للسلطان فى مصر إذ إن بعض الملاحظات واجهتنا وهى أنه يجب عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية، وعدم المساس بسلطات الخديوى الشرعية، وقد لاحظ السفير النمساوى، أنه من الضرورى إلا يتصف موقفنا فى هذا الوقت بالارتباك والتشويش وعدم الوفاق.

ولقد اقترحت (لورد دوفرين) أنه حتى يحين الوقت الذى يتم فيه إعداد الخطة وتعيين القادة العسكريين اللازمين لها، تكون الحكومة المصرية الحالية-بطبيعة الحال- تحت أى ظروف تضع قيادة القوات العسكرية التركية، ومن أجل إنقاذ الموقف لابد أن تكون القيادة بواسطة الخديوى ومعرفته، حتى لا تفرض القوات التركية أى وصاية عليه، بل تمكنه وتقدم له كل عون ممكن لتشكيل وزارة جديدة

على وجه الخصوص اختيار بعض الشخصيات، مثل درويش باشا- الممثل الشرعى للسطان، وزيراً للحربية، وبهذه الطريقة تكون قيادة القوات التركية تحت قيادة مختار باشا، والتى يجب إخضاعها إلى سلطة الخديوى، وتشكيل وزارة عادية سوف تتحمل مسئوليتها إزاء الأحداث فى مصر كما يجب إعادة تشكيل الوزارة الجديدة هذه خلال ١٢ ساعة، وذلك بتعاون قيادة القوات التركية مع الخديوى مما ساعد على سرعة تشكيلها، وقد اختتمت كلمتى هذه بقولى، بأن هذه الاقتراحات على مسئوليتى الخاصة.

وقبل إنهاء جلسة المؤتمر، أعلنت أنه يتحتم علينا لفت نظر حكومة السلطان بأن يطلب إعداد القوات العسكرية فى الوقت المناسب للمحافظة على أرواح ومصالح رعايانا فى خضم حوادث الشعب فى الإسكندرية.

إننى أخشى بأننى لم استطع تسجيل محاضر جلسات المؤتمر بالشكل السابق عرضه، ولكن من الضرورى أن أذكر أن زملائى الألمانى، والنمساوى والروسى قد تسلم أى منهم تعيمات نهائية من حكومته وأن مستر دى نواليس كان أكثر الأعضاء حماساً إزاء مسالة إرسال الحكومة التركية حملة عسكرية إلى مصر أكثر من اهتمامه بالنتائج التى سوف تتمخض عن ذلك، وبالإضافة إلى ذلك أنه من الإنصاف أن أقول إن زميلى الفرنسى بالرغم من أنه لم يحدد موقفه إزاء اقتراحى إلا أنه كان شديد الانتباه أثناء إلقائى له.

نص محضر الجلسة الخامسة

بتاريخ ٢ يوليو ١٨٨٢ م

الجلسة الخامسة المنعقدة فى ٢ يوليو [١١]

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ٣٠ يونيو ١٨٨٢

إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ١ يوليو

سيدى

يشرفنى أن أبعث لسيادتكم بنسخة من نص التلغراف (البرقية) التى وافقنا عليها لإرسالها إلى حكوماتنا الموقرة، عقب انتهاء الجلسة الخامسة والخاصة بمصر اليوم.

توقيع دوفرين.

هذه صورة طبق الأصل من البرقية المرسلة بواسطة الممثلين الستة للدول الكبرى، عقب انتهاء الجلسة الخامسة الخاصة بالأزمة المصرية فى ٢ يوليو ١٨٨٢.

لقد اعتبر المؤتمر المنعقد فى جلسته الخامسة، بأن الموضوع الجدير بالبحث هو دعوة القوات التركية للتدخل فى مصر، ولقد استقر الرأى على ضرورة إحاطة الباب العالى بأنه من الحكمة الإشارة، بأن هذا التدخل أمر مرفوض إذ من واجب القوى العظمى اتخاذ إجراءات أخرى إذ يحتفظ المؤتمر بالحق ليعبر عن رأيه فى هذا الموضوع فى الوقت الحاضر، وأخيراً أن المؤتمر ليعتبر أن القرار النهائى الذى يمكن التوصل إليه الآن هو تبليغ الحكومة العثمانية.[١٢]

ولقد تحددت الجلسة التالية فى ٥ من الشهر الحالى يوم الأربعاء.

تابع الجلسة الخامسة المنعقدة فى ٢ يوليو (١٣)

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ٣ يوليو ١٨٨٢

إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ١ يوليو

سيدى

أن الجلسة الخامسة للمؤتمر والتى عقدت بالأمس بشأن النظر فى الأزمة المصرية، كانت ناجحة حقاً.

وفى بداية الجلسة لفت مستر دى نواليس أنظار زملائه الأعضاء عن الأمور الأساسية، حول تدخل القوات التركية إذ إنه أمر يخص المؤتمر، ومن المفروض أن يوافق على الشروط الواجب اتباعها والالتزام بها.

هذه الشروط يجب ألا تكون غير محددة بحيث تتيح فرصة للأتراك لفرض نفوذهم على مصر، وفى الوقت نفسه هذه الشروط متشددة بحيث يجد السلطان العثمانى صعوبة بالغة لتنفيذ دعوة المؤتمر.

وقد لاحظ السفير الفرنسى بأننا فى الجلسة السابقة للمؤتمر، وأثناء مناقشات الشروط الواجب اتباعها من الناحية الدستورية، توقفت المناقشات عند " الشروط المخففه، وأعنى بذلك الدعوة الموجهة للسلطان.

عند هذا المعنى السابق، بدأت المحادثات تتركز حول هذه المسألة، ومن ثم تدخلت (دوفرين) لإيجاد صيغة للكلمات التى يجب أن توجه بها الدعوة، خصوصا فيما يتعلق باستدعاء القوات التركية، وكذلك وضع الخديوى لكى يمارس سلطاته مع الحكومة العادية المزمع تشكيلها من أجل عودة الأحوال فى مصر إلى سابق عهدها.

ولقد قبل جميع زملائى أعضاء المؤتمر هذه الصيغة، ثم بعد ذلك اتفقنا جميعاً لمناقشة "الدعوة" للموافقة عليها من عدمه هذا فى حال توجيه الدعوة الواجب

الإبراق بها للباب العالى، وأنه فى حالة رفض إرسال قوات الطوارئ هذه، ففى هـذه الحالة، سوف تتحمل أوروبا على عاتقها مسئولية التدخل فى الشئون المصرية.

واقترح السفير النمساوى بأن أى شيء يصل إلى درجة التهديد سيترك أثراً سيئاً للغاية، وعقب عليه مستر هيرشفيلد بالموافقة على هذا الرأى.

ثم إننى لاحظت (لورد دوفرين) بأن المناقشات تتركز بصفة خاصة حول ما هى الصيغة الواجب تبليغها للسلطان، فإذا استطعنا أن نصل إلى درجة من القناعة بأن سيادته متفاهم، ففى هذه الحالة نتغاضى -بطبيعة الحال- عن أى شيء قد يأخذه ضدنا أما فى حالة تمسكه بموقفه المتشدد، ففى هذه الحالة لا بد من اتباع الخطوات، السابقة عرضها على المؤتمر.

وأضفت قائلاً، إن رأيي الشخصي هذا سوف أبرق به إلى حكومتى ولكننى لست مفوضاً لإعلان هذا الرأى على المؤتمر.

ولقد أكد كونت كورتى مدى تعاونه بهذا الخصوص.

وأوضح كذلك دى نواليس بأن كلمة " التبليغ Comninatorire " قد تستعمل لطلب شيء أفضل، ففى هذه الحالة سوف نتعامل مع المشكلة المصرية على عاتقنا الخاص دون أن نلجأ إلى التهديد، وفى الوقت نفسه نبعث بقطع أساطيلنا إلى بوغاز الدردنيل، لذا يجب صياغة العبارة بما يتصف بالدبلوماسية.

وفى نهاية الأمر وافقنا على وجهة نظر كونت كورتى من حيث النص الذى سوف نبعث به إلى الباب العالى، وهو النص نفسه الذى سوف نبعث به إلى حكوماتنا الموقرة مرفقاً به الحل الذى توصل إليه المؤتمر.[١٤]

ولقد أبدى بعض الزملاء تحفظاً Favour إزاء الدعوة الموجه من قبل المؤتمر إلى السلطان، ولكن هذا الأمر يجعلنا أكثر تفاؤلاً بأننا سوف نوفـد إلى السـلطان مندوباً من قبلنا وفى حالة رفض قبول خطاب الدعوة فإن وزارة الخارجية لا تستطيع أن تقبل تسلم نصوص الملاحظات من السفراء، عندئذ وصلنا إلى التساؤل نفسـه، وإلى الإجابة نفسها من كونت كورتى والسفير النمساوى إذ أعلن بأنه سوف يظـل ينتظر تلقى تعليمات نهائية حول هذه النقطة، ولكنه هو شخصياً متحفظ إزاء توجيه الدعوة إلى السلطان، ولقد أحاط حكومته بأن هذه المسألة الرئيسية التى كان يود أن يتلقى إجابة نهائية عنها.

وأعلن مستر أونو Oneu بأنه يتحمل المسئولية إزاء مسألة توجيه الدعوه إلى السلطان لحين ورود موافقة الحكومات المعنية.

ولكن ظل هيرشفيلد ثابتاً على موقفه برغم أنه لم يتلق تعليمات من حكومته وأود أن أشير إلى أنه فى جلسة المؤتمر التالية التى حددت يوم ٢٥ الحالى، الثلاثاء بأن مستر دى تواليس سوف يضع صياغة " الدعوة " بشكل مقارب لما سبق أن عرضته على المؤتمر "وأصبح الآن لدينا قناعه بتبليغنا الموجه إلى الباب العالى، والذى سيكون معداً مساء يوم الثلاثاء القادم، انتظاراً إلى تلقى تعليمات حكوماتنا فى هذا الشأن.

توقيع- دوفرين

نص محضر الجلسة السادسة

بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ م

الجلسة السادسة المنعقدة فى ٥ يوليو [١٥]

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ٥ يوليو ١٨٨٢
إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٦يوليو١٨٨٢

سيدى

لى الشرف أن أبعث إليكم برفق هذا صورة طبق الأصل من التلغراف الذى وافقنا عليه لإرساله إلى حكوماتنا بعد مناقشته اليوم فى الجسة السادسة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية.

توقيع : دوفرين

مرفق رقم ١٣٤

وافق المؤتمر فى جلسته السادسة اليوم على الشروط الواجب توافرها فى الدعوة، الموجهة من المؤتمر إلى الباب العالى حول مسألة الشروط الواجب التزام القوات التركيه بها، حين تتدخل فى مصر، وتتركز هذه الشروط حول "إبقاء الوضع على ما هو عليه For the maintenance of the atatus que وبقاء هذه القوات لفترة محددة[١٦] على أن تتحمل مصر نفقات هذه الحملة، والحرص على إعادة تنظيم الجيش المصرى، كما يجب التعهد بالالتزام بهذه الشروط.

ولكن ثمة بعض المسائل أرجىء نقاشها إلى الجلسة التالية، وسوف تلتزم بذلك دون إرجاء النظر فيها ونضع هذا فى اعتبارنا حين التئام الجلسة التالية المحدد لها يوم الغد الخميس ٦ يوليو.

نص محضر الجلسة السابعة

بتاريخ ٦ يوليو ١٨٨٢ م

الجلسة الخامسة المنعقدة فى ٦ يوليو [١٦]

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ٦ يوليه ١٨٨٢

إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٦ يوليو

سيدى

يشرفنى أن أبعث لسيادتكم بصورة من نص البرقية المرسلة بواسطة الممثلين للدول الست، بعد مناقشتها فى جلسة المؤتمر السابعة والخاصة بالأزمة المصرية.

لقد وافق زملائى بالإجماع على كل ما جاء " بالدعوة" الموجهة إلى البـــاب العالى وذلك استناداً إلى الاقتراحات التى طرحت اليوم أمام المؤتمر فى جلسته المنعقدة فى يوم ٢٧ يونيو والخاصة بمسألة التدخل التركى.

ومرفق على هذا نص البرقية المرسلة إلى الباب العالى.

المرفق رقم ١٥٢

نص البرقية التى أرسلها ممثلو الدول الست فى ٦ يوليو ١٨٨٢ عقب رفع الجلسة السابعه للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية.

وافقنا نحن اليوم على التبليغ المرسل إلى الباب العالى من أجل تأكيد عزمنـــا على دعوة القوات التركيه للتدخل فى شئون مصر، ولقد تم تبليغ الباب العالى على النحو التالى:

".. أعترافا منا بحتمية الاستجابة لعلاج الأزمة المصرية، والعمل على إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها، بأن الدول العظمى اجتمعت فى المؤتمر لتقريــر توجيــه الدعوة إلى سيادة السلطان للتدخل فى شئون مصر، ويهدف مساندة الخديوى، وذلك بإرسال قوات عسكرية كافية، ولإعادة بناء المجتمع المنهار ولتخفيف حــدة عنــف الجماعة العسكرية، ولوضع حد للعنف والاضطرابات التى ســيطرت علــى هــذه الدولة، والذى سببه سالت الدماء، مما كان سبباً فى الحرائق وفــرار آلاف الأســر، سواء من الأوروبيين أو المسلمين مما ألحق الضرر بالمصالح الأجنبية.

وأثناء تواجد- هذه القوات التركية فى مصر- للمحافظــة علــى حقــوق الإمبراطورية البريطانية وفى الوقت نفسه الحرص على إعادة وضع سلطة الخديوى إلى سابق عهدها، فإن قوات الإمبراطورية البريطانية سوف تسمح فى نفس الوقت بكــل لطف، مع الرغبة الجامحة القوية لإعاده تنظيم القوات المصرية، وذلك بدون التدخل فى الشئون المصرية، خصوصا التنظيمات المدنيــة، بحيــث لا يلحــق أى تغــيير فى الفرامانات السلطانيه.[١٧]

ومع أحترامنا البالغ لسيادته، فإن الدول الأوروبية العظمى، معترفين تمامــاً بأنه أثناء تواجد القوات العثمانية فى مصر، سوف تعيد الأوضاع إلى سابق عهدها من الاستقرار، ومن ثم سوف لا يكون هناك أى مساس بالامتيازات الممنوحة لمصر والتى

منحت لها بمقتضى الفرامانات، وعدم المساس بالأوضاع والسياسة المعمول بها فى الجهاز الإدارى، ولا عدم المساس أيضاً بالعلاقات والتنظيمات التى سبق إقرارها.

وسوف يخضع قادة القوات العثمانية–طوال فترة إقامتها فى مصر–إلى سلطة الخديوى، كما أن مدة بقاء هذه القوات ستكون محدده لفترة ثلاثة أشهر ما لم يطلب الخديوى التمديد لفترة أخرى وذلك بموافقة تركيا والدول الكبرى، وتكاليف هذه الحملة العسكرية سوف تتحملها مصر، وسوف تقدر هذه التكاليف باتفاق بين الدول الكبرى وتركيا ومصر، وتأمل الدول الكبرى أن يستجيب السلطان إلى الدعوة الموجهة إليه–بواسطة الدول الكبرى، ومضمون المواد والشروط الموضحه بأعلاه سوف تكون بمثابة اتفاق بين الدول الست الكبرى وتركيا.

ونحن ممثلون لحكوماتنا، بأن الدعوة سوف يعدها ويعتمدها هؤلاء الممثلون بمقتضى قرارات موقعة من حكوماتهم.

ولى الشرف بأن أحيط حكوماتنا بنتائج مداولاتنا، والتى أرجأها حتى تتفضل حكوماتنا بقراراتها النهائية.

نص محضر الجلسة الثامنة
بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٨٢ م

الجلسة الثامنة المنعقدة فى١٥ يوليو[١٨]

من : إبريل دوفرين ترابيا فى ١٤ يوليو ١٨٨٢
إلى : إبريل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ١٥ يوليو

سيدى

يشرفنى أن أخبر سيادتكم أن جميع الممثلين الست فى المؤتمر الخاص بالأزمة اتلمصرية قد تسلموا تعليماهم الخاصة بالمذكرة المعروضة على الباب العالى.

وقد تحدد يوم الغد لعقد الجلسة التالية الساعة ١١ صباحاً. [١٩]

توقيع : دوفرين

ملحق رقم ٢٧٩

من دوفرين إلى جرانفيل (سلمت تلغرافيا فى ١٥ يوليو الساعة ١٠ p.m

- التلغراف، القسطنطينية فى ١٥ يوليو ١٨٨٢

جميع الدول قد أرسلوا اليوم نص المذكرة المرسلة إلى الباب العالى، وقد بعثت إليك بنصها فى اليوم نفسه بالتلغراف المؤرخ فى ٦ يوليو، وفى الوقت نفسه أكدنا فى النص بعبارات محدده عرضتنا هذه بأنه تحت أى ظروف نأمل أن نتلقى رداً يصل إلينا.

نص محضر الجلسة التاسعة

بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٢ م

الجلسة التاسعة المنعقدة فى ١٩ يوليو[٢١]

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ١٩ يوليو ١٨٨٢

إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ١٦ يوليو

سيدى

خلال الجلسة التاسعة للمؤتمر التى عقدت اليوم أنبرى السفير الفرنى وأنا بإثاره الاقتراح الخاص بالدفاع عن قناة السويس[٢٢] ولقد ذكرت لسيادتكم فى التلغراف المرسل إليكم فى ١٧ يوليو، إذ أثار أحد الأعضاء مدى الخطر المحدى الذى يمكن أن تتعرض له قناة السويس، وليس هذا فحسب، بل إن السفن التى تمر منها سوف تتعرض أيضاً إلى أعمال التخريب التى يقوم بها عزابي وجماعته، ولهذا فلقد لفتنا نظر أعضاء المؤتمر، ليأخذوا بعين الاعتبار الإجراءات الواجب اتباعها لتقوير سبل الأمن والحماية.

ولكن لا أحد من أعضاء المؤتمر اخذ بعين الاعتبار هذا " التحذير " من جانبنا، ولكن كلا من البارون كاليس، والمسئول الألمانى أعرضوا عن ماقشة اقتراحنا.

ولكن لاحظ السفير النمساوى كاليس Callice أن ما تتعرض له قناة السويس هو الخطر القائم، ومن ثم فإن هذا الأمر- الدفاع عن قناة السويس- أمر يخص إنجلترا.[٢٣]

ولقد تساءل السفير النمساوى، عما إذا كان الأتراك قد استجابوا لتلك الدعوة التى سبق أن بعثنا بها إلى الباب العالى، وإننى اعتبر نفسى ملزماً بإبداء وجهة فيما يتعلق بالاقتراح الأخير.

ولقد وضحت –دوفرين– إلى السفير النمساوى بأن حماية قناة السويس لهذا الاعتبار ترتبط بالمشكلة الخاصة باحلال السلام والأمن فى مصر، ولقد كان هذا التساؤل من الوضوح لدرجة أننى لم أجد دائماً للاستفسار عن هذا الافتراض ولهذا لم أتردد فى قولى ".. بالرغم من هذه الظروف التي ذكرت فيما يتعلق بإجراءات الحماية المقترحة من قبل حكومتى إنجلترا وفرنسا، ومن ثم وجدت نفسى قد توصلت إلى قرار خاص يتعلق بحماية قناة السويس وهو إذا تعذر لنا القيام بهذا التعاون مع تركيا ماذا نحن فاعلون؟"[٢٤]

وحينما وصلنا إلى كتابة صورة طبق الأصل من التلغراف كان من المفروض إرفاق " اقتراح موجز " بطلب المشورة على هذا الاقتراح الذى لم يتلق أحد من الزملاء تعليمات بشأنه، مع الأخذ فى الاعتبار، بأن مستر هير شفيلد، والسفير النمساوى سوف لا يوافقان على هذا الاقتراح[٢٥].

تعليق على أعمال الجلسة التاسعة المنعقد

فى ١٩ يوليو

كانت الحكومة البريطانية تسعى إلى تنحية الحكومة العثمانية عن المسألة المصرية، فأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى قائد الأسطول بميناء الإسكندرية فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ بالتحرك إلى ميناء بورسعيد.

وقد جاء بالبرقية.. ربما يكون من الضرورى احتلال بورسعيد، الإسماعيلية فى الحال، ويجب أن يكون الأدميرال، هوسكنز" Hoskins مستعداً لمصاحبة السفن الحربية المدرعة الفرنسية المتجه جنوباً حتى الإسماعيلية، مع وجود قوات كافية لاحتلال بورسعيد".

وعليكم تقديم تقرير عاجل عن القوات اللازمة لاحتلال "نفيشة" إذ كانت قوات السفن الحربية المدرعة لا تزال موجودة فى الإسماعيلية، وعليك أن تصدر التعليمات الآتية، إلى الأدميرال " هوسكنز Hoskins إذا كانت الاستعدادات المصرية فى قلعة الجميل تهدد بورسعيد، فيجوز لك أن تبلغ القومندان المصرى أنه إذا لم يتم إخلاؤها فما عليك إلا أن ترسل سفنا لتدميرها، وبلغ الحكومة الفرنسية بذلك.[٢٦]

ويتضح جليا من هذه الرسالة أن بريطانيا قد أماطت اللثام عن سياستها العدوانية تجاه قناة السويس، وغير عابئة بالمؤتمر الذى مازال منعقداً بالآستانة، كما أن الحكومة البريطانية لم تكن فى انتظار موافقة مجلس العموم البريطانى على إعداد حملة عسكرية إلى مصر، وإذا كان المجلس وافق على الاعتمادات المالية لهذه الحملة فى جلسة تالية بتاريخ ٢٧ يوليو، فإن هذه الرسالة كانت بتاريخ ٢٢ يوليو ١٨٨٢.

كما بعث لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا برسالة فى ٢٢ يوليـــو إلى فريسنيه رئيس الوزراء الفرنسي جاء بها :-

أولاً : إذا لم يوافق الباب العالى فورا- دون إرجاء-على التعاون العسكرى، فيجب أن تصدر التعليمات إلى ممثلى بريطانيا وفرنسا ليعلنا أن بريطانيا وفرنســا لا تستطيعان- صبراً - أكثر من ذلك على مسألة التدخل العثمانى، ولما كانــت بريطانيا وفرنسا تعتبران اتخاذ إجراء فورى أمراً ضرورياً لمنع المزيد من الخسائر فى الأرواح، لذلك فإنهما-بريطانيا وفرنسا- تزمعان فى أن تخططا، بالاشتراك مع دولة ثالثة-إذا أمكن- الإجراءات العسكرية لحل الأزمة.

ثانياً : يطلب من إيطاليا بأن تكون هى الدولة الثالثة.

ثالثاً : يبدأ فى الحال التشاور بين بريطانيا وفرنسا بشأن تقسيم العمل فيما بينهما.

رابعاً :يجدر أن تدخل مسألة قناة السويس فى الخطــة العامــة للتــدخل الجمــاعى الأوروبى[٢٧]

نص محضر الجلسة العاشرة

بتاريخ ٢٤ يوليو ١٨٨٢

الجلسة العاشرة المنعقدة فى ٢٤ يوليو[٢٧]

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ٢٤ يوليو ١٨٨٢
إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٢٤ يوليو

سيدى

يشرفنى أن أبعث إلى سيادتكم صورة من التقرير التلغرافى الذى وافقنا على إرساله إلى حكوماتنا الموقرة عقب رفع الجلسة العاشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية توقيع دفوفرين.

مرفق رقم ٤١٥

صورة طبق الأصل من التقرير التلغرافى المرسل بواسطة ممثلى الحكومات الست، عقب انتهاء الجلسة العاشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية فى ٢٤ يوليو ١٨٨٢.

لقد حضر الجلسة العاشرة للمؤتمر كل من وزير الخارجية العثمانية وكذلك قاسم باشا[٢٨] والتى عقدت اليوم فى بدار السفارة الإيطالية فى ترابيا، ولقد أنبرى كونت كورتى يستعرض فكرة انبثاق عقد هذا المؤتمر، وبعد أن أوضح للمبعوثين لكى يدركوا أن هؤلاء ممثلى الدول الست بتوقيع منهم إجابة على المذكرة التى سبق أن عرضت على المجلس فى ١٥ يوليو بتنحية رئاسة المؤتمر عن سعيد باشا.

ولقد أعلن وزير خارجية الدولة العثمانية، بأنه قبل بصفة أساسية فكرة أرسال قوات عثمانية إلى مصرة مستنداً فى ذلك على اقتراح المؤتمر السابق إرساله إلى الحكومة العثمانية بهذا الخصوص.[٢٩]

لقد تساءل ليخبرنا بأنهم- المسئولين العثمانيين- قبلوا المذكرة الموجهة إليهم والحكومة العثمانية تعد بأنها سوف توافى المؤتمر بردها فى جلسته التالية، والتى تحددت بعد الغد ٢٦ يوليو.

تعليق على الجلسة العاشرة

المنعقدة في ٢٣ يوليو١٨٨٢

ومما يجدر ذكره أن لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا كان قد بعث إلى لورد دوفرين– ممثل بريطانيا فى المؤتمر– برسالة بمجرد انعقاد الجلسة العاشرة يوم ٢٤ يوليو جاء بها :

".. ومع ذلك يجب أن نبلغ السلطان–بعبارات مناسبة– أنه بعد المراسلات والاتصالات التى جرت معه مما أدى إلى ضياع وقت طويل–بأمل–لورد جرانفيل– فى أن يستعيد السلطان ثقة الحكومة البريطانية بأن يصدر على الفور قراراً يساند فيه الخديوى، ويستنكر فيه–كذلك– موقف عرابى باشا ويعتبره عاصياً متمرداً.(٣٠)

لقد أرادت الحكومة البريطانية تحطيم أى احتمال بقيام تعاطف بين الحكومة العثمانية، وبين العرابيين من ناحية وأن تخلق وضعاً مناسباً للقوات البريطانية وجولاتها القادمة ضد العرابيين.

ومن ناحية ثانية فإنه طبقاً للمخطط البريطانى الاستعمارى، كانت قد وطدت العزم على مواصلة الحرب ضد العرابيين، لبسط السيطرة البريطانية على قناة السويس، وسائر أجزاء مصر، وكانت طلائع التعزيزات العسكرية البريطانية قد بدأت تصل إلى مصر قادمة من مستعمراتها فى الشرق والغرب، فقدم إلى ميناء بورسعيد ١٥ ألف جندى بريطاني من جزيرة مالطة وقبرص وجبل طارق، كما وصلت قوات أخرى قادمة من الهند إلى ميناء السويس، مع ملاحظة أنه لم يكن فى بورسعيد والسويس سوى وحدات بحرية من الأسطول المصرى، اثنتان فى بورسعيد، وثلاثة بواخر فى البحر الأحمر.(٣١)

ثم رفعت الجلسة دون اتخاذ أى قرار–اللهم تحديد الجلسة التالية فى ٢١ يوليو، لكى يجد قنصل بريطانيا متسعاً من الوقت للتفكير فى إغلال يد السلطان

العثمانى وعدم تمكينه – طالما هو قبل دعوة المؤتمر–من إرسال قوات عسـكرية إلى مصر.

نص محضر الجلسة الحادية عشر

بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢

الجلسة الحادية عشر المنعقدة فى ٢٦ يوليو[٣٢]

من : إيرل دوفرين ترابيا فى ٢٦ يوليو ١٨٨٢

إلى : إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٢٧ يوليو

سيدى

يشرفنى أن أبعث إلى سيادتكم نسخه طبق الأصل من التلغراف الذى وافقنا على إرساله إلى حكوماتنا الموقرة عقب انتهاء جلسة المؤتمر الخاص بالأزمة المصرية.

توقيع : دوفرين

صورة طبق الأصل من التلغراف الذى أرسله ممثلو الحكومات الست عقب رفع الجلسة الحادية عشر للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية فى ٢٦ يوليو ١٨٨٢.

فى الاجتماع الحادى عشرة المنعقد اليوم، أعلن وزير خارجية الحكومة العثمانية- بعد أن مهد لذلك، أن القوات العثمانية على أهبة الاستعداد للسفر إلى مصر.

وصرح سعادته بأن البعثة العسكرية كانت بناء على ما استقر عليه الرأى بين الدول المعنية، ثم مضى ليشير إلى كل بند (نقطة) جاء بالمذكرة المؤرخة فى ١٥يوليو ثم اكد أنه مقتنع تماماً بما تنامى إلى أسماعه.

وعند هذا الحد من الجلسة، أعلن سفير إنجلترا وفرنسا الاقتراح التالى، طالبين من المؤتمر تسجيل الاجتماع فى مصر.

".. أن إنجلترا وفرنسا يضمان صوتيهما إلى قرار المؤتمر، والذى بلغ إلى جميع السفارات واقتراحها وتركز حول أنه لا أعتراض على الباب العالى، ولا السـفارات الممثلة لحكوماتهم فى المؤتمر.

والقوتان العظيمتان إنجلترا وفرنسان يوافقان فى الوقت الحاضر.

" أنه فى هذا الوقت والذات أنهما مستعدان- إذا اقتضت الضرورة إلى ذلك ليجندا أنفسهما من أجل حماية قناة السويس سواء بأنفسهما أو بالتعاون مع دولـة أخرى إذا رغبت فى ذلك ".

وما علنا ممثلاً الدولة العثمانية- بعد أن مثلا الدولة معا- بأنهما قبلا اقتراح المؤتمر الذى تم الاتفاق عليه، وفى الوقت نفسه يآملان بأن التدخل العسكرى فى مصر من قبل الدول الخارجية سوف لا يبقى طويلاً، وأضاف الممثلان بأنهما سوف يبلغـان الممثلين فى جلسة المؤتمر المحتمل انعقادهما برأى الحكومة العثمانية.[٣٣]

تعليق على الجلسة الحادية عشر المنعقدة فى ٢٦ يوليو

بدأت بوادر التغيير في السياسة البريطانية ازاء فرنسا في الظهور، فلم تعد بريطانيا تحتاج كثيرا إلى التعاون الفرنسي معها في مسألة الدفاع عن قناة السويس بل أن الحكومة البريطانية تعمل الآن على إقصاء الحكومة الفرنسية من هذه المسألة، وأكثر من هذا العمل على الحد من نفوذها فى مصر، وهذه المرحلة الجديدة من السياسة الخارجية للحكومة البريطانية منذ أن تم لها احتلال مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو ١٨٨٢، وعلى أثر عودة المؤتمر إلى الانعقاد ثانية بجلسة الثامنة فى ١٥ يوليو.

وبعث لرود جرافنيل فى ٢٧ يوليو-إلى فريسنية يخبره فيها بأن الحكومة البريطانية ستمضى فيما شرعت فيه وستتخذ من الوسائل والإجراءات ما تراه كفيلاً بنجاح خطتها، وإن كانت تقبل اشتراك الحكومة العثمانية للتدخل معا فى الأزمة المصرية.[٣٤]

وهذه الرسالة تؤكد تماماً سياسة بريطانيا الجديدة إزاء فرنسا، وكانت بريطانيا قد كشفت اللثام عن سياستها العدوانية فى مصر بقصف الإسكندرية وتدل هذه الرسالة على ان بريطانيا أصبحت لا تقيم وزنا كبيراً للمؤتمر وقراراته على الرغم من أستمرار اشتركها فى جلساته، إذ كانت بريطانيا منذ بداية انعقاده تتخذ منه ستاراً لتنفيذ مخططها العدوانى فى مصر.

تعليق على محضر الجلسة الرابعه عشرة

من الواضح أن السلطان العثماني دائما يبدأ متمسكا برأيه ولكن سرعان ما يوضح لضغوط الحومة البريطانية، إذ خضع السلطان – أخيرا – وبعد فوات الوقت لسياسة بريطانيا وذلك بعد ان أعيته الدبلوماسية البريطانية، وهكذا ظفرت بريطانيا بما أرادت، فمن قبل استطاعت ان تنحي فرنسا عن مسألة الدفاع عن قناة السويس، واليوم استطاعت ان تنفرد بالحكومة العثمانية في إجراء مفاوضات مباشرة خارج نطاق المؤتمر، وهنا استطاعت بريطانيا أن تنجح في تحقيق خطتها الجديدة، والتي بدأت تنتهجها بعودة المؤتمر اللانعقاد في ١٥ يوليو، وبعد أن دخلت قواتها البريطانية مدينه الاسكندرية.

قدم السلطان إلى الحكومة البريطانية يوم ٩ أغسطس مشروع اتفاق حربي اشترط فيه :–

أولا : أن تبقى القوات العثمانية في مصر مدة ثلاثة أشهر.

ثانيا : الا تخضع هذه القوات للقيادة البريطانية.

ثالثا : على القوات البريطانية الا تبرح مدينة الإسكندرية طوال هذه المدة.

رابعا : تقوم بريطانيا بتسليم الأسرى المصريين الذين لديها إلى الخديوي.

خامسا : تترك بقية التفصيلات المتعلقه بالحملة العسكرية العثمانية للتشاور بشأنها فيما بعد بين القيادة العثمانية، والقيادة البريطانية هناك في مصر.

وتلقت بريطانيا والدليل على هذا كانت الحكومة البريطانية قد حصلت على موافقة مجلس العموم البريطاني على إعداد حملة عسكرية لاحتلال مصر، ففى جلسة مجلس العموم البريطاني يوم ٢٧ يوليو تقدمت الحكومة البريطانية بطلب الموافقة على الاعتمادات المالية اللازمة لإعداد حملة عسكرية تبعث بها إلى مصر لاحتلالها، وطلب

تشيلد روس وزير الحربية البريطانية الموافقة على مبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، قيمة تكاليف هذه الحملة.

ويقول الرافعي : "... وافق مجلس العموم البريطاني على اعتماد المبلغ الذي طلبه تشلد روس وزير الحربية البريطانية، ولكنه لم تمض بضع دقائق حتى عاد وزير الحربية وطلب من المجلس، الكلمة، قائلاً :

" إنه أخطأ عند تلاوة الرقم المطلوب فانقص منه مليونا من الجنيهات على أن حقيقة المبلغ المطلوب هو ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه أسترالينا، ولكن رأى مجلس العموم البريطاني لم يتغير على الرغم من دبلوماسية وزير الحربية، ووافق المجلس على الرقم المطلوب بنفس الحماسة التي كان قد أبداها في بادئ الحديث.

بينما رفض مجلس النواب الفرنسي يوم ١٠ يوليو مشروع فريسنيه القاضي بمشاركة الحكومة البريطانية في الاعتداء على مصر وقرر سحب الأسطول الفرنسي إلى ميناء بورسعيد، غير عابئ، بالنتائج التي سوف تترتب على هذا القرار.

وبهذا تكون الدبلوماسية البريطانية قد نجحت في العمل على ازدياد حدة المعارضة بين مجلس النواب الفرنسي، وهذا المجلس سبق أن أسقط وزارة جامبتا Jamppts حين اندفع وراء أطماع حكومته في مصر.

نص محضر الجلسة الثانية عشرة
بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٨٢

الجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢ أغسطس[٣٥]

من إيرل دوفرين القسطنطينية فى ٢ أغسطس
إلى إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٣ أغسطس

سيدى

يشرفنى أن أبعث إلى سيادتكم بنسخة من البرقية التى وافقنا على إرسالها إلى حكوماتنا الموقرة، عقب انتهاء الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية.

توقيع : دوفرين

المرفق رقم ٥٤٤

صورة طبق الأصل من البرقية المرسلة إلى حكومات الدول الست الممثلين لهم فى المؤتمر الخاص بالأزمة المصرية، عقب رفع الجلسة الثانية عشرة فى ٢ أغسطس ١٨٨٢.

مع افتتاح الجلسة الثانية عشرة وضع ممثل الحكومة العثمانية أمام المؤتمر الإعلان الخاص بالمذكرة المؤرخة فى ٢٧ يوليو والتى كانت موجهة إلى كل منا.

كذلك وضع ممثل الحكومة الإنجليزية أمام المؤتمر تبليغين : الأول عن وجود القوات الإنجليزية فى مصر، والثانى الطلب الخاص بالإعلان عصيان عرابى، وهو النص نفسه الذى تلقيته من الباب العالى.

وقرأ السفير الإيطالى، الاقتراح الثانى أمام المؤتمر وهو :-

" يعترف المؤتمر بإجراء تنظيمات مناسبة، تتزامن مع ما يجريه الباب العالى من أجل المحافظة على قناة السويس وحرية المرور بها.[٣٦]

ويجب أن يترأس أيضاً مع العمليات العسكرية، تواجد شرطة تقوم بالمحافظة على القناة، ومن الواجب استدعاء جميع الدول الكبرى للمساهمة، طبقاً لما سوف يستقر عليه الرأى، مع احتفاظ كل منا بوجهة نظره فيما يتعلق بموضوع الدعوة.

ولم يكن لدى السفير البريطانى أى ملاحظات يمكن أن يشير بها إلى حكومته.

ولقد لفت أنظار المؤتمر–السفير الفرنسى–إلى مدى التشابه الشديد الواضح بين هذا الاقتراح الذى سبق أن عرضه هو وزميله السفير الإنجليزى.

ولقد انبرى كل من ممثلى النمسا، ألمانيا وروسيا لتأييد اقتراح كونت كورتى.

ولقد احتفظ ممثل الحكومة العثمانية لأنفسهما، بالإجابة على هذا الرأى فى جلسة المؤتمر التالية.

ولكن الاعتراض الذى بدى بالنسبة للاقتراح الذى ورد فى جلسة المؤتمر فى ٢٧ يوليو والمرفق بمحضر الجلسة والخاص بقبول السلطان العثمانى التدخل العسكرى فى مصر، إرجاء الإعلان عن رأى السلطان إلى الجلسة التالية كما استقر الرأى على أن تكون الجلسة التالية يوم الجمعة الموافق ٤ أغسطس الحالى.

نص محضر الجلسة الثالثة عشرة
بتاريخ ٥ أغسطس

الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ٥ أغسطس (٣٧)

من إيرل دوفرين القسطنطينية فى ٥ أغسطس ١٨٨٢

إلى إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٦ أغسطس

سيدى

يشرفنى أن أبعث إلى سيادتكم ترجمة لنص البرقية التى وافقنا على إرسالها إلى حكوماتنا عقب الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الأزمة الاقتصادية.

توقيع : دوفرين

المرفق رقم ٥٧١

نص البرقية المرسلة إلى الدول الست الأعضاء عقب الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الأزمة المصرية فى ٥ أغسطس ١٨٨٢.

الترجمة :

إن الهدف من مضمون اقتراح السفير الإيطالى هو حماية قناة السويس من خلال المناقشات التى جرت فى الجلسة الثالثة عشرة للمؤتمر.

وقال السفير الإنجليزى: بأنه رغم أنه ليس لديه تعليمات بهذا الشأن إلا أنه لا يعارض هذا الاقتراح.

أما فيما يتعلق بالسفير الفرنسى، فإنه احتفظ برأية إزاء هذا الاقتراح كما أضيف إلى اقتراح ممثلى الدولة العثمانية والسابق إرساله، هذه العبارة " قدما هذا الاقتراح بصفتها الاعتبارية ".

Having a provisional character supervision

ولكن السفير الإنجليزى أضاف تغييراً طفيفاً فى الاقتراح السابق إرساله إلى السلطان بشأن إصدار قرار بعصيان عرابى، وهـــذه الكلمـــة المضـــافة فى الحـــال Instances.

وأضاف السفير البريطانى بقوله : بأن الحكومة العثمانية فى هـــذا الاقتـــراح توحى إلى الجماهير بأن تعتقد بأن قوات الحكومة العثمانية المرسلة إلى مصر بهـــدف المحافظة على البعثة العثمانية برياسة درويش باشا ولتثبيت الخديو محمد توفيق علـــى عرشه.

ويعتقد ممثلو السلطان العثمانى أنه ليس من حقها الرد كتابة عـــن المـــذكرة السابق إرسالها إلى الحكومة العثمانية يوم ١٥ يوليو – إلا أن السفير الإنجليزى لديه تعليمات بهذا الخصوص لكى يوضح لممثلى الحكومة العثمانية نيابة عـــن الســـلطان التروى وحسن الاختيار قبل إعطـــاء رد هـــالى Metiait donner Definile answer على موضوع المذكرة، وهذا هو المطلوب من حكومته–العثمانيـــة–لكـــى تقبلها–إنجلترا– منه.[٣٨]

بهذه الإجابه قال سعيد باشا سوف نوافيكم بالرد كتابة فى الغد أو بعد الغد.

نص محضر الجلسة الرابعة عشرة

بتاريخ ٧ أغسطس١٨٨٢

الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة فى ٧ أغسطس[٣٩]

من إيرل دوفرين القسطنطينية فى ٧ أغسطس ١٨٨٢
إلى إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٨ أغسطس

سيدى

يشرفنى أن أبعث إلى سيادتكم ترجمة لنص البرقية التى وافقنا على إرسالها إلى حكوماتنا الموقرة عقب الجلسة الرابعة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية.

توقيع : دوفرين

المرفق رقم ٥٩٤

صورة طبق الأصل من البرقية التى أرسلها ممثلو الدول الست إلى حكوماتهم الموقرة عقب انتهاء الجلسة الرابعة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية فى٧ أغسطس ١٨٨٢.

عقب انتهاء المناقشات التى جرت فى الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة اليوم وقعنا نحن- الأعضاء- البروتوكول التالى :-

".. إن ممثلى الحكومة العثمانية اقترحا على المجلس التصريح التالى :-

" أن الباب العالى قبل دعوته للتدخل العسكرى فى مصر، والموجه إليه بمقتضى المذكرة، طبق الأصل المؤرخة فى ١٥ يوليو، وذلك بناء على الفقرة والشروط التى أشارت إليها هذه المسألة.

والاقتراح السابق-الموضح أعلاه- قد قبله المؤتمر، وقد وقعه بوصفه شاهداً عن المبعوثين العثمانين : سعيد باشا.

توقيعات الأعضاء موضحة فيما بعد..

والجلسة التالية تحددت يوم الأربعاء يوم ١٩ من الشهر الحالى.

تابع الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة فى ٧ أغسطس[٤٠]

من إيرل دوفرين القسطنطينية فى ١٠ أغسطس ١٨٨٢
إلى إيرل جرانفيل سلمت تلغرافيا فى ٢١ أغسطس

سيدى

يشرفنى أن أبعث إلى سيادتكم رفق هذا البروتوكول الموقع اليوم فى ٧ أغسطس بواسطة المبعوثين للدولة العثمانية، وفى الجلسة الرابعة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية والذى يوضح أن الحكومة العثمانية قبلت المذكرة المرسلة لها فى ١٥ يوليو الماضى، والخاص بمسألة إرسال القوات التركية إلى مصر، توقيع دوفرين.

المرفق رقم ١٩

- بروتوكول الجلسة الرابعة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية.

جلسة ٧ أغسطس ١٨٨٢

سيادة الرئيس سعيد باشا

السادة الحضور

- إلى بريطانيا العظمى، سيادة إيرل دوفرين، سفير بريطانيا العظمى.
- إلى ألمانيا، مستر هيرسفيلد، المسئول عن شئون ألمانيا.
- إلى النمسا، سيادة البارون كاليس، سفير الإمبراطورية والمملكة الموقرة.
- إلى فرنسا، سيادة الماركيز دى نواليس، سفير الجمهورية الفرنسية.
- إلى إيطاليا، سيادة الكونت كورتى، ممثل المملكة فى إيطاليا.
- إلى روسيا، مستر أونو، المسئول عن الشئون الروسية.

- إلى تركيا، سيادة سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية، وسيادة قاسم باشا وزير الأوقاف.

لقد وضع ممثلو الحكومة العثمانية الإعلان التالى أمام المؤتمر.

" لقد قبل الباب العالى الدعوى الخاصة بالتدخل العسكرى فى مصر، والتى وجهت إليه بالمذكرة المؤخرة فى ١٥ يوليو بالشروط والقيود التى تتعلق بهذه المسألة".

ولقد قبل المؤتمر هذا الإعلان، ولقد وقع المبعوثون الموقعــون أدنــاه هــذا البروتوكول

- دوفرين	Dufferian
- لى فون هيرشفيلد	Hirschfaldce
- البارون كاليس	Callice
- لى كورتى	Count Cort:
- مسيو أونو	M. onou.
- سعيد باشا	Saied Pasha
- قاسم	M.Assed

تعليق على محضر الجلسة الرابعه عشرة

من الواضح أن السلطان العثماني دائما يبدأ متمسكا برأيه ولكن سرعان ما يرضخ لضغوط الحكومة البريطانية، إذ خضع السلطان – أخيرا – وبعد فوات الوقت لسياسة بريطانيا وذلك بعد أن أعيته الدبلوماسية البريطانية، وهكذا ظفرت بريطانيا بما أرادت، فمن قبل استطاعت ان تنحي فرنسا عن مسألة الدفاع عن قناة السويس، واليوم استطاعت أن تنفرد بالحكومة العثمانية في إجراء مفاوضات مباشرة خارج نطاق المؤتمر، وهنا إستطاعت بريطانيا أن تنجح في تحقيق خطتها الجديدة، والتي بدأت تنتهجها بعودة المؤتمر للانعقاد في ١٥ يوليو، وبعد أن دخلت قواتها البريطانية مدينة الإسكندرية.

قدم السلطان إلى الحكومة البريطانية يوم ٩ أغسطس مشروع اتفاق حربي اشترط فيه :–

أولا : أن تبقي القوات العثمانية في مصر مدة ثلاثة أشهر.

ثانيا : ألا تخضع هذه القوات للقيادة البريطانية.

ثالثا : على القوات البريطانية ألا تبرح مدينة الإسكندرية طوال هذه المدة.

رابعا : تقوم بريطانيا بتسليم الأسرى المصريين الذين لديها إلى الخديوي.

خامسا : تترك بقية التفصيلات المتعلقه بالحملة العسكرية العثمانية للتشاور بشأنها فيما بعد بين القيادة العثمانية، والقيادة البريطانية هناك في مصر.

وتلقت بريطانيا هذه المقترحات بشيء من السخريه، وعارض لورد جرانفيل هذا المشروع بشده، وقدم من جانبه إلى الحكومة العثمانية مشروعا مضادا آخر يعبر عن وجهة نظر الحكومة البريطانية وسياستها ازاء الأزمة المصرية وجاء به :

أولا : لا يزيد عدد الجنود العثمانين عن ٥٠٠٠ جندي.

ثانيا : تحتل هذه القوات مواقع معينة يتفق بشأنها فيما بعد.

ثالثا : تكون هذه القوات العثمانية تحت إمرة قائد عام يستمد مشورته من القائد البريطاني.

رابعا : يتم جلال القوات المشتركه عن مصر في وقت متزامن، بمجرد انتهاء مهمتها.

خامسا : تترك بقيه التفصيلات الحربية والادارية إلى القائد البريطاني وحده.[٤١]

يتضح من هذا المشروع البريطاني إنه احتوى شروطا يصعب على الحكومة العثمانية قبولها، وهذا ما تقصده، الدبلوماسية البريطانية بهدف كسب الوقت حتي تتمكن قواتها من احتلال قناة السويس، وبذلك تضع السلطان العثماني أمام الأمر الواقع، ومن ثم تصبح هذه المفاوضات لا جدوي منها، وفي الوقت نفسه أصبحت المناقشات التي تجري في جلسات المؤتمر عديمة الجدوى، ومن ثم أصبح يسير في طريقه إلى النهاية.

كانت بريطانيا قد انفردت بفرنسا منذ وقت مبكر في تبادل وجهات النظر فيما بينهما خارج نطاق المؤتمر، إذ كانت الدبلوماسية البريطانية تسعي إلى إسقاط وزارة فريسنيه، ويكون مصيرها هو نفس المصير المحتوم الذي صارت إليه وزارة سلفه جاميتا Jamipetta، ولهذا تعمدت بريطانيا منذ ١٨ يوليو – بعد الجلسة الثامنة للمؤتمر، أن تقدم المشروع تلو المشروع والخاص بمهمة فرنسا في مسألة الدفاع عن قناة السويس. وكان آخر هذه المناورات هو الاقتراح المقدم في ٢٨ يوليو والذي جاء به :

"... نظرا لتفاقم الأزمة المصرية، الأمر الذي جعل قناة السويس مهددة بافدح الأخطار وتوقف الملاحة بها، ترى الحكومة البريطانية الاحتفاظ لنفسها بحرية العمل الذي جعلته الأحداث أمرا ضروريا ولازما.

ولذلك فإنه يسرها أن تتلقي العون من أية دوله أخرى تكون مستعدة لتقديمه. واستنادا إلى هذا فإنها مستعدة – بصراحة – لقبول مساعدة السلطان الذي أبدي الآن استعداده لتقديمها لإعاده النظام، وذلك بإرسال قواتة العسكرية إلى مصر

تنفيذاً للدعوة الموجهة إلى جلالته من الدول، وبالشروط التي اقترحتها هذه الدعوة.(٤٢)

وهذا الاقتراح البريطاني يتضمن الآتي :

١- استعدادها لقبول مساعدة أية دوله تكون مستعدة لتقديمه.

٢- قبول مساعدة الحكومة العثمانية.

٣-احتفاظ بريطانيا لنفسها بحرية العمل.

كما يتضمن هذا الاقتراح أيضا التلميح إلى المؤتمر بأن الحكومة البريطانية غير ملزمه بما يصدره من قرارات في هذه المسأله، ولم تطلب كذلك موافقته على هذا المشروع، إنما هي تحتفظ بحقها بحريه العمل خارج نطاق المؤتمر في هذه المسألة نظرا لما تمليه عليها الأحداث.

ولقد كان لتعاطف ألمانيا على الأماني البريطانية أثر بالغ في تغيير مجري الأحداث. هذا التعاطف الألماني الذي نجحت فيه الدبلوماسية البريطانية منذ بدء تنفيذ المرحلة الثانية، أي بعد أن احتلت الإسكندرية، وبدأت بريطانيا تستعد لتنفيذ هذه المرحلة باستمالة ألمانيا إلى جانبها كي تتخذ من هذا التعاطف الألماني وسيلة للضغط على السلطان بضرورة اشتراكه في جلسات المؤتمر وتنفيذ قرار المؤتمر خلال اثنتى عشرة ساعة، وكذلك للضغط على الحكومة الفرنسية والإيحاء إليها بأنها لا تقوي على مجاراة الحكومة البريطانية بصفه خاصه وأن ألمانيا تعطف على أمانيها في مصر وقناة السويس.

كما استطاعت بريطانيا استماله ديلسبس إلى جانبها كي يلعب دورا بالغ الخطوره إذ استطاع ان يخدع العرابيين عندما صمموا على سد قناة السويس ووعدهم بقوله :

"... إن قناة السويس ستظل بمنأى عن اعتداء من جانب القوات البريطانية أو الفرنسية أو أي قوات أخرى.(٤٣)

عاد مجلس النواب إلى الانعقاد يوم ٢٩ يوليو لمواصلة بحث اقرار الاعتمادات الماليه اللازمة للحملة العسكرية الفرنسية.

وفي بداية الجلسة ألقى فريسنيه خطابا قال فيه : ".. إن الدفاع عن قناة السويس أمر بعيد كل البعد عن التدخل في شئون مصر الداخلية، وليس هناك ثمة خطر من إقدام فرنسا لاتخاذ إجراءات أبعد مدي، وإن كان لنا حرية العمل في اتخاذ أية إجراءات أخرى

That there was no danger of France Being led on into any further measures

ومضي فريسنيه في خطابه يدافع عن مشروعه المقدم إلى مجلس النواب بقوله:

" أنه وضع تحفظين فيما يتعلق بمسألة الدفاع العسكري المشترك مع الحكومة البريطانية التحفظ الأول : لا يحدث إنزال للقوات الفرنسية على ضفتي القناة مالم تتعرض الملاحة فيها لتهديد جسيم لدرجه تجعل نزول القوات الفرنسية أمرا لابد منه.(٤٤)

– التحفظ الثاني : ان الحكومة الفرنسية ترفض تماما – وفي جميع الأحوال – التعاون من أجل التدخلي.

" That the French government would altogether refused in every case to co operate in intervention properly so called

واختتم كلمته قائلا : ".. بأنه ليس هناك ثمة أعمال يمكن أن تتخذ غير هذا، وإذا استدعي الحال – لأمر ما – اتخاذ أي إجراء، فسوف يؤخذ رأي مجلس النواب.

وبعد أن عاد المجلس للانعقاد – بعد فترة الاستراحه – ألقى فريسنيه بيانا شاملاً يتضمن نصوص مشروع الدفاع العسكري والمتقدم إلى مؤتمر الآستانة لإقراره، والذي يقضي باحترام حياد قناة السويس.(٤٥)

وألقى كليمنصو خطابا – بعد ذلك ندد فيه بالسياسة الخارجية للحكومة الفرنسية، ومدى انصياعها للسياسة الخارجية البريطانية التي لا هدف لها إلا العدوان على مصر، والعمل جاهدة على احتلال قناة السويس.

ونادى كليمنصو كذلك بضرورة احتفاظ فرنسا بكل قواتها العسكرية لحماية مصالحها المهمه في أوروبا، فضلا عن حماية حدودها الشمالية، والعدوان الألماني يتربص بها الدوائر، ونادي كذلك بضرورة بقاء فرنسا بمنأي عن مشاكلات القاره الأوروبية وألا تزج بنفسها في حرب خارجية لا تحمد عقباها.

وأعلن كذلك بان دخول فرنسا في حرب لا يقصد منها استرجاع الولايتين المفقودتين – الالزاس واللورين – يعتبر جريمة في حق الوطن.[٤٦]

ولقد كان لهذا الخطاب تأثير بالغ ليس في نفوس المعارضه فحسب بل في نفوس الأعضاء المؤيدين لسياسة الحكومة الخارجية، وخصوصًا أن مجلس النواب كان يعارض بصفه عامه السياسة الخارجية التي تتسم بالرضوخ التام للسياسة الخارجية البريطانية في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأزمة المصرية، ومسألة الدفاع عن قناة السويس.

وكانت فكرة مجلس النواب في بادئ الأمر ألا يترك المجال للسياسة البريطانية للتوسع على حساب ضياع المصالح الفرنسية في مصر، كما أنه يعمل على المحافظة على مصالح فرنسا في مصر.

وفي نهاية الجلسة صوت الأعضاء ضد المشروع بـ٤٥٠ صوتا ضد ٧٥ صوتا، وكانت أغلبية الأعضاء ضد المشروع بـ٣٧٥ صوتا.

وبناءً على هذا سقطت وزارة فريسنيه في هذا اليوم.[٤٧]

وعلى اثر سقوط الوزارة الفرنسية يوم ٢٩ يوليو تنحت فرنسا كدوله منافسه لبريطانيا في مسألة قناة السويس، وتشكلت الوزاره الجديدة برئاسة ديكلرك Declerc التي حددت على الفور موقفها من هذه المسأله.

إذ صرح رئيس الوزارة الفرنسية الجديدة بقوله :... حينما رفض مجلس النواب إقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاحتلال جزء من القناة كان هذا يعني- على سبيل المحافظه والحذر وليس على سبيل التنازل – إن الحكومة الفرنسية تسترشد بالفكرة التي أملاها قرار مجلس النواب، وستعمل الحكومة الجديدة على انتهاج سياسة جديدة إزاء هذه المسأله.

وإذا ما استجدت أحداث عرضت مصالح فرنسا للاخطار فإننا نسارع إلى دعوة مجلس النواب للانعقاد، وعرض القرارات أو الاقترحات التي تمليها الظروف.(٤٨)

ووجدت الوزارة الفرنسية الجديدة انها ملزمه بانتهاج سياسة خارجية يرضي عنها مجلس النواب، أي انتهاج سياسة خارجية تكون على النقيض من سياسة فريسنيه الخارجية، وعلي هذ صرح ديكلرك Declerc لليونز lyons السفير البريطاني في باريس بقوله: " إن الحكومة الفرنسية ما زالت تدرس المسألة الخاصة بقناة السويس، كما انها تود التعاون العسكري مع الحكومة البريطانية.(٤٩)

ولكن في الحقيقة رفضت الحكومة الفرنسية الجديدة أن تزج بنفسها في الأزمة المصرية برمتها، بل نفضت يدها تماما نزولا على قرار مجلس النواب الفرنسي يوم٢٩ يوليو.

وإلي هنا قدر للسياسة البريطانية أن تنفرد بالعمل في احتلال قناة السويس.

نص محضر الجلسة الخامسة عشرة
المنعقدة فى ١٠ أغسطس١٨٨٢

الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة فى ١٠ أغسطس(٥٠)

من إيرل دوفرين	القسطنطينية فى ١٠ أغسطس ١٨٨٢
إلى إيرل جرانفيل	سلمت تلغرافيا فى ١١ أغسطس

سيدي

يشرفني أن أبعث إلى سيادتكم رفق هذا صورة طبق الأصل من البرقية التى وافقنا على إرسالها إلى حكوماتنا الموقرة عقب انتهاء الجلسة الخامسة عشرة الخاصة بالأزمة المصرية.

توقيع دوفرين

مرفق رقم ٦٣٦

صوره طبق الأصل من البرقية التي أرسلها ممثلوا الدول الست إلى حكوماتهم الموقرة في ١٠ أغسطس ١٨٨٢.

عقب الجلسة الخامسة عشرة، شرح ممثلا الحكومة العثمانية، الهدف من البروتوكول المطروح إمام المجلس، والذي سبق الإشارة إليه.

ــــــ ((بروتوكول جلسة ١٠ أغسطس ١٨٨٢)) ــــــ

الرئيس سعيد باشا.

مع افتتاح الجلسة، استهل الرئيس مناقشة الاقتراح الإيطالي الخاص بموضوع قناة السويس، وهذا هو النص الذي وضعناه أمام المؤتمر "

" إن ممثلي ألمانيا، النمسا، روسيا، وتركيا يؤكدون وجهات نظرهم وآرائهم التي سبق أن أعلنوها.

وأعلن السفير البريطاني : بأن حكومته تلتزم بهذه الشروط إذا أصبح مفهوما لديها تأثير الاقتراح الإيطالي، سيكون محددا بالنسبه إلى الضرورة الحالية ولكنه لــن يمنع، إذا اقضت الضرورة إلى ذلك، فلا إنجلترا ولا أي دوله أخرى تستطيع أن تمنع نزول القوات العسكرية، واحتلال مواقع استراتيجية معينة للحفاظ على أمن القناة.

وهذه بالضرورة، وجهة نظر بعيدة، بأن إنجلترا تستعيد حريتــها الداخليــة حسبما تقتضية تحركات القوات العسكرية من أجل المحافظه على وضع الخديوي.

وأضاف السفير الفرنسي بقوله : بأنه كان يتوقع بأن تكــون التعليمــات بشكل مقتضب.

وناشد المسئول الروسي القوات الإنجليزية بكل رجاء.

وأبدي السفير النمساوي تحفظا إزاء هذا الاقتراح.

وأجاب لورد دوفرين بأن هذا الاحتلال سوف يتــأثر بــأوامر الادمــيرال الإنجليزي بما يضمن إنقاذ المدينه من الخطر المحدق بها، وبشكل لا يفهم أنه شكل من أشكال الاحتلال بأي صوره. باعتبار القناة شريان عالمي.

واعلن وزير الخارجية : بما أن الحكومة العثمانية قبلت المذكرة الموجهة إليها فإن قوات الإمبراطوريه البريطانية سوف تبدأ من الآن، أو غدا في تنفيذ المهمه المنوطة بها.

وفيما يتعلق بالإجابة على الجزئيه الخاصه بتساؤل السفير الإنجليزي، أضاف سيادته، بأنهم لن ينزلوا القوات في مصر قبل وصول البعثة والقائد العام.

والاجتماع التالي للمؤتمر – تقرر أن يكون يوم الاثنين ١٤ مــن الشــهر الحالي.

تابع الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ١٠ أغسطس[٥١]

من /ايرل دوفرين القسطنطينيه في ١٥ أغسطس ١٨٨٢

إلى /ايرل جرانفيل سلم تلغرافيا في ٢١ أغسطس

سيدي

يشرفني أن أبعث إلى سيادتكم البروتوكول الخاص بالجلسة الخامسة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة، توقيع دوفرين.

البروتوكول الخاص بالجلسة الخامسة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية.

جلسة ١٠ أغسطس

أعلن الرئيس بأن الجلسة بدأت بمناقشة الاقتراح الإيطالي الخاص بقناة السويس، والنص معروض أمام أعضاء المؤتمر.

وأكد كل من ممثلي : ألمانيا – النمسا – المجر – روسيا وجهات نظرهم السابقه.

وأكد كذلك وزير الخرجية في هذه الجلسة موافقة الحكومة العثمانية، وأضاف قائلا : بأن الباب العالي قد فعل كل ما في استطاعته بأن يكون الدفاع عن قناة السويس بانزال القوات التي يمكن أن تتعهد بالعمل مع القوات البريطانية التي سوف تذهب إلى مصر.

وأجاب السفير الإيطالي بأن هذا التساؤل بعيد كل البعد عن الاقتراح المعروض أمام المؤتمر، ووافق المؤتمر على هذا.

أعلن السفير الإنجليزي بأن حكومته قبلت الاقتراح الإيطالي على شريطة أن يكون مفهوما بأن هذا سيكون محدود الأثر على الأزمة المصرية الحالية، ولكن إذا

تطورت الأزمة، فإن الأمر يحتم على إنجلترا أو أي قوى أخرى مـن أنـزال قواتها واحتلال بعض المواقع المعينة الضروريه من أجل المحافظة على أمن القناة.

وليكن مفهوما أيضا بأن إنجلترا تحتفظ بكل حريتها في العمليات العسكرية من أجل استعادة الخديوي لكل سلطاته.

وقال السفير الفرنسي بأنه يتوقع وصول تعليمات إليه في الحال.

أما المسئول الروسي سأل السفير الإنجليزي لشرح هذه العبارة.[٥٢]

" من المتوقع احتلال قناة السويس بقوات إنجليزية "

وانضم السفير النمساوي – المجري إلى هذا التساؤل.

وأجاب لورد دوفرين عن الاحتلال بقوله : بأن الأوامر قـد صـدرت إلى القائد العام الإنجليزي، من أجل إنقاذ المدينة من الخطر المحدق بها، ولكن لن يعتبر هذا العمل احتلال بأي حال من الاحوال للقناة التي تتصف بانها شريان عالمي.

وأعلن وزير الخارجية – العثمانية – بأن الحكومة العثمانيـة قـد قبلـت المذكرة، ووضعت في اعتبارها بأن قوات الإمبراطورية سوف تبدأ عملها اليـوم، أو غدا، وإجابة على تساؤل السفير الإنجليزي، إضاف إلى قوله " لأن هذه القوات لـن تنزل إلى مصر قبل وصول البعثة، والقيادة العسكرية ".

توقيع

– دوفرين
– لي كورتي
– لي فون هيرشفيلد
– اونو.
– كاليس
– سعيد
– الماركيز دي نواليس
– قاسم.

نص محضر الجلسة السادسة عشرة
بتاريخ ١٤ أغسطس

الجلسة السادسة عشرة المنعقدة فى ١٤ أغسطس[٥٣]

من /ايرل دوفرين القسطنطينيه في ١٤ أغسطس ١٨٨٢
إلى /ايرل جرانفيل سلمت تلغرافيا في ١٤ أغسطس

سيدي :

يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم بنسخه طبق الأصل من البرقية التي بعث بها الممثلون لحكوماتهم عقب انتهاء الجلسة السادسة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية

توقيع دوفرين

مرفق رقم ٦٦٧

صورة طبق الأصل من البرقية التي أرسها ممثلي الدول الست عقب انتهاء ومناقشات الجلسة السادسة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية.

البروتوكول التالي قد وقع في نهاية الجلسة السادسة عشرة اليوم.

" في الجلسة التي عقدت في ١٤ أغسطس، أجاب الرئيس فيما يتعلق بالمناقشة التي أجراها السفير الفرنسي، سألة عما إذا كان قد تلقى تعليمات من حكومته تحمله مسئولية الموافقة على الاقتراح.

وأجاب السفير الفرنسي بأنه كان مسئولاً ليفعل ذلك إذ أبدي ممثلوا الدول الست الموافقة على هذا الاقتراح.

وسأل السفير الفرنسي الرئيس أنه يعتبره موافقا على هذا الاقتـراح كمـا أبدي جميع أعضاء المؤتمر استعدادهم للموافقة إذا ما وافق السفير الفرنسي حاليا على اقتراحه السابق، وأضاف إلى قوله بأن فرنسا تحتفظ لنفسها بحريه التدخل في شـئون مصر، مع الأخذ في الاعتبار بأنها لربما تستدعي لتأخذ على عاتقها جزءا مـن هـذه الترتيبات.

وشكر السفير الإيطالي المؤتمر، وأثني على الاجراءات والوسائل التي تتلخص في الاقتراح التالي :

" بأن قادة الأساطيل الحربية سوف يضطلعون بالمسئوليات الملقـاة علـى عاتقهم بمجرد أن يوافق المؤتمر على ذلك ".

وقد قبل جميع أعضاء هذا الاقتراح، كما وافقوا على إبـلاغ حكومـاهم بذلك.

ولقد أوضح ممثلوا الدول وجهات نظرهم، بأن الموقف أصبح مواتيا لإنهاء أعمال

المؤتمر في الحال.

واستهل ممثلا الحكومة العثمانية حديثهما بأنهما لن يوافقا على هذا الـرأي، ويحتفظان لنفسيهما بالحق في اختيار أعضاء المؤتمر في الجلسة التالية، واليـوم الـذي تتمكن فيه الدول من المشاركه في الاجتماع، فإن حكوماتنـا سـوف تبعـث لنـا بالتعليمات حتي يتمكن المؤتمر من مناقشه هذا الاقتراح.

وقد شكر السفير الإيطالي أعضاء المؤتمر، آخذاً بعين الاعتبار الإجـراءات التي أصبحت محل التنفيذ ويقترح الآتي :

" أن قادة الأساطيل الحربية البحيرية سيكونوا مسئولون أمام ممثليهم الموقرين لكي يعيدوا الأوضاع إلى سابق عهدها، وبالشكل الذي أقره المؤتمر.

وقد وافق جميع الأعضاء على الاقتراح المعلن، ويودون أن توافق حكوماتهم عليه.

وأعلن أعضاء المؤتمر، بأنه أتى الوقت لكي يعلن الأعضاء الممثلين لدولهم في هذاالمؤتمر، بأن ممثلي الدولة العثمانية لم يشاركا أعضاء المؤتمر في الموافقة علــى هــذا الرأي، وأنه يحتفظ لنفسه بالحق باعلامهم بذلك في الجلسة التالية وحتي يتمكن أعضاء المؤتمر مناقشته.

وقد وافق أعضاء المؤتمر على وجة النظر هذه وأعلن السفير الإنجليزي بــأن حكومته قبلت هذا الاقتراح الإيطالي بشرط ألا يكون مفهوماً تقييد أي إجراء لمعالجة الأزمة المصرية. وألا توضع أي قيود بالنسبه لإنجلترا أو أي دولة تشاركها لا تــزال قواقما واحتلالها مناطق معينة تكون ضرورية لحماية أمن وسلامة قناة السويس.

وأضاف إلى قولة بأنه يكون مفهوماً بأن الحكومة الإنجليزية تحتفظ لنفســها بالحرية العامة لاتخاذ أي عمل تراه مناسباً لحماية عرش الخديوي.

ولكن السفير الفرنسي قال : إنه يتوقع أن تصلة التعليمات في الحــال دون إرجاء، أما السفير الروسي وجه سؤالاً إلى السفير الإنجليزي يستفسر فيــه عمــا إذا كانت إنجلترا عارفة على إحلال قناة السويس بالقوات المسلحة أم ماذا؟

وأعلن السفير التمساوي بأنه يشارك السفير الروسي في هذا التساؤل؟

وأجاب السفير الإنجليزي بقوله: بأن الاحتلال الإنجليزي قد تم بالفعل بهدف حماية قناة السويس، ومن أجل أنقاذها من الخطر المحدق بها، ولا يعتبر مثل هذا العمل يمثل عائقاً أمام حرية أمن القناة وسلامة الملاحة بها.

وأعلن وزير الخارجية البريطانية بان مسأله مشاركة الدولة العثمانية لهـــا في القيام بمثل هذا العمل إذ بشكل مثل هذا العمل نوعاً من الاحتلال سواء اليـــوم او غداً.

وأضاف السفير الإنجليزي إلى هذا التصريح السابق بأنهم لن يحتلوا مصر قبل وصول المندوبين الممثلين للدول وكذلك قادة القوات المسلحة وهذا للعلم.

توقيع

– دوفرين	– لي كورتي
– لي هيرشفيلد	– نيلووي Ne ll doww
– كاليس	– سعيد باشا
– دي نواليس	– قاسم باشا.

تابع الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في ١٤ أغسطس(٥٤)

من /ايرل دوفرين القسطنطينيه في ٢١ أغسطس

إلى /ايرل جرانفيل سلمت في ٢٨ أغسطس

سيدي

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ١٤ من الشهر الحالي، يشرفني أن أبعث إلى سيادتكم البروتوكول الخاص بالجلسة السادسة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية، والموقع من ممثلي الدول.

توقيع دوفرين

مرفق رقم ٦٥

البروتوكول الخاص بالجلسة السادسة عشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصرية في ١٤ أغسطس ١٩٨٢.

المثلون : دوفرين لي هيرشفيلد

كاميس ماركيز دي نواليس

لي كورنس

لقد افتتح الرئيس الجلسة بمناقشة الاقتراح الإيطالي، الخاص بقناة السويس موجها الحديث للسفير الفرنسي، وسأله عما إذا كان قد وصلته تعليمات من حكومته تحثه فيها لقبول الاقتراح.

وأجاب السفير الفرنسي، بأنه مفوض، ولديه الصلاحيات الكاملة، بالموافقة على الاقتراح، إذا ما وافق جميع الأعضاء الممثلون للدول الكبري وقد استأذن الرئيس ليؤكد له بأن الموافقة جاهزة في هذه الخطة.

وقد أجاب جميع أعضاء المؤتمر بأنهم مازالوا عند موقفهم من حيث الموافقة على الاقتراح السابق.

وأعلن السفير الفرنسي بأنه ما زال عند وعده، وبالاضافه إلى هذا فإن فرنسا تحتفظ لنفسها بحرية العمل الداخلي، من اتخاذ الاجراءات التي تراها مناسبة إزاء هذه الترتيبات.

نص محضر الجلسة السابعة عشرة

بتاريخ ١٧ أغسطس

الجلسة السابعة عشرة المنعقدة فى ١٧ أغسطس[٥٥]

(غير رسمية)

من /ايرل دوفرين	ترابيا في ١٧ أغسطس ١٨٨٢
إلى /ايرل جرانفيل	سلمت تلغرافيا في١٧ أغسطس

سيدي

إن الدول الأربع قد وافقوا على الصيغة الخاصه بالبروتوكول الذي سبق أن وافقنا عليه قبل انفضاض الجلسة السابقة والذي كان كالتالي :

" وليكن مفهوما ومؤكدا بين الحكومات الأوروبية بأنه ليس ثمة اختلاف حول العمل على وضع حل للأزمة المصرية، وذلك بتعاون كل الدول المعينة.

وإني لسعيد بأنه لا يوجد أحد من أعضاء المؤتمر يعارض هذه الصيغة.

توقيع دوفرين

هوامش الفصل الرابع

١-كان فريسنيه هو الذى اقترح أن توقع الدول الأوروبية المشاركة فى المؤتمر قبيل افتتاحه على اتفاق تمهيدى يثبت " براءتها من الأثره " ويكون مماثلاً للذى وقعت عليه الدول فى سبتمبر ١٨٨٠ فيما يتعلق بمسألة " الجبل الأسود والصرب" ومؤداه ألا تسعى أى دولة بهدف زيادة ملكية أو مزايا خاصة فى مصر، ولمزيد من التفصيل انظر الوثيقة التالية :

BLUE BOOK, Egypt.No. 12.p.81,doc., No 218
From Frycinet to lord Granville, date June 16. 1882

٢-كانت الوزارة الجديدة تشكلت برئاسة راغب باشا، واحتفظ عرابى باشا بمنصب وزير الحربية وكان فى إمكان بريطانيا أن تعتبر الأزمة قد أنتهت عند هذا الحد، فى حين بريطانيا اعتبرت المشكلة قد بدأت، إذ أرسل لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية إلى بسمارك-المستشار الألمانى فى ٢٠ يونيو-بواسطة أمبتهل-السفير البريطانى فى برلين جاء بها".. إن الحكومة البريطانية لم يكن لها يد فى تشكيل الوزارة الحالية بمصر، وإن كانت هذه الحكومة تستطيع أن تحافظ على حياة ومصالح الرعايا الأوروبين من الاعتداء عليهم، وبرغم هذا لا تزال الأزمة المصرية بدون حل " انظر أيضاً
Blue Book, Egypt No 17. 1882, doc.II.P. 46

٣-واضح أن الحكومة البريطانية كانت تهدف إلى التشكيك فى المؤتمر، وذلك بالرغم من اشتراكها فيه، والداعية إليه، يتضح هذا من التصريح الذى أدلى به لورد جرانفيل، إذ قال :".. لم يبد على الدول الأوروبية الاقتناع بحكمة هذه الخطوة (أى عقد المؤتمر) وملائمتها حالياً..

وأدرك فريسنيه Freycinet رئيس الوزراة الفرنسية، حقيقة النوايا البريطانية، فكان من ناحيته يبذل قصارى جهده فى أن يفسد على الحكومة البريطانية تدبيرها ومخططها، إذ كان على يقين بأن بريطانيا قد أخذت تستعد للتدخل العسكرى فى مصر منذ منتصف شهر مايو ١٨٨٢وتسعى إلى ذلك جاهدة، إذ كان من مصحلة بريطانيا أن تتفاقم الثورة العرابية حتى تجد فى هذا مبرراً للتدخل واحتلال قناة السويس بصفة خاصة، ولهذا استعانت وزارة المستعمرات البريطانية بقنصلها العام بالقاهرة أدوارد ماليت ليقوم بهذا الدور(المترجم).

4- Blue Book ,Egypt No 17. doc.No 28.p.30. 1882
انظر الملحق رقم (٢)

٥- والدراسة التحليلية للبيان الذى ألقاه لورد دوفرين السفير البريطانى فى القسطنطينية، وممثل بريطانيا فى المؤتمر، تثبت أن بريطانيا كانت تغالى فى تصوير الموقف الداخلى فى مصر، وإظهار، بمظهر الفوضى الضاربة الشاملة، وأنها وإن كانت تشير كنوع من العلاج إلى إيفاد قوات مسلحة عثمانية للقضاء على زعماء الحركة العثمانية، وكان البيان فى الوقت نفسه يشير تلميحاً إلى الظروف التى قد تضطر الدول المعنية-إلى التدخل العسكرىىن وأن هذا التدخل لن يكون انفرادياً تتحمل دولة واحدة إخطاره بل يكون تدخل بريطانيا وفرنسا، بناء على ما جاء بالفقرة الأولى التى وردت فى خطابه والتى ذكر فيها (.. أن بريطانيا وفرنسا لهما اهتمام أكبر فيما يتعلق بالأزمة المصرية).

ولكن الحكومه يه-على لسان ممثلها فى المؤتمر- تظاهرت بدبلوماسية مرنة بأنها تريد أن يكون هذا التدخل من جانب الحكومة العثمانية، وهى تعلم، أن الحكومة العثمانية لا تقوى على تحمل نفقات حملة عسكرية تبعث بها إلى مصر.

- كما حرصت بريطانيا – بواسطة سفيرها لورد دوفرين- أن تصور للرأى العام الأوروبى حالة الرعايا الأوروبيين الذين يقيمون فى مصر، ومدى ما وصل إليه حالهم من الفزع والرعب وتعرضهم للنهب والقتل، بجانب استفحال خطر عرابى وأنصاره الذين باتوا يشكلون خطراً جسيماً، ليس على سلطة الخديوى، بل على حقوق السلطان الشرعية، وسعى عرابى باشا إلى الانفصال عن السلطنة العثمانية، وأن الوزارة الجديدة خاضعة تماماً لعرابى باشا، بل ومتسلط عليها-فضلاً عن أنها عاجزة عن مباشرة مهامها فى العمل على استقرار الأحوال فى البلاد.

- كما أن بريطانيا أرادت أن تشبه عرابى باشا، بحركة محمد على باشا الانفصالية(١٨٠٥/١٨٤٠)، وأن عرابى باشا فى سبيله للأنفصال عن الدولة العثمانية، ومن ثم يجب أن نضع حدا لحركته هذه قبل أن تنطلق من عقالها إلى ما وراء الحديد.

- لمزيد من التفصيلات انظر روتشتين : مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢ ويعلق على هذه الخطبة التى ألقاها أمام المؤتمر لورد دورفرين بقوله (.. لم تكن هذه الأقوال سوى ثمة الأكاذيب التى ألفتها وزارة الخارجية البريطانية، لكى تعتذر بها عن تصميمها بالتدخل لصالح الماليين الأوروبيين، وهى خطبة بليغة فى الأكاذيب الفجة(المترجم).

6- Blue Book Egypt No 17.doc. No 185.p.106.1882

انظر الملحق رقم (٣)

٧- بدأت بريطانيا- عقب الجلسة الثالثة للمؤتمر - ٢٧ يونيو - تنتهج دبلوماسية غامضة إذ كانت تهدف إلى تحقيق هدفين هما :

أولاً :- العمل على تصعيد الأزمة المصرية.

ثانياً :- اللجوء إلى الدبلوماسية الغامضة، وذلك بالزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلية عقيمة، بعيدة كل البعد عن جدول أعمال المؤتمر، بغية عدم تمكين المؤتمرين من اتخاذ قرار نهائى فى الأزمة المصرية، وبهدف كسب مزيد من الوقت لاستغلاله لصالح السلطة البريطانية فى مصر ولمزيد من التفصيلات انظر: سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، جـ٥، ص ٤٥ (المترجم)

8-Blue Book, Egypt. No 17 P.56. doc, No 72. 1882.

انظر الملحق رقم (٤)

٩-يستنتج من هذين التقريرين أن كارتريت القائم بأعمال القنص العام بالقاهرة بعث بهما إلى لورد دوفرين فى هذا الوقت بالذات كى يضلل بهما أعضاء المؤتمر وفى الحقيقة لم يكن الاقتصاد المصرى أوشك على الأنهيار بل هذا مجرد كذب وافتراء كى يثير الدائنين الأوروبيين ضد مصر، كما أن الرعايا الأوروبيين المقيمين فى مصر قد تعهدت الوزارة الجديدة بالمحافظة عليهم وعلى ممتلكاتهم، وهذين التقريرين لا يخدمان إلا المخطط العدوانى إزاء مصر.

١٠-والحقيقة التى لا مراء فيها أن لورد دوفرين حاول بهذا التساؤل قطع كل أسباب الصلة بين الدول الأوروبية وبين السلطان، وإيعاز صدورهم ضده، فضلاً عن فرض الوصاية الدولية عليه بطريق غير مباشر فى مسألة داخلية تخصه هو (المترجم).

١١- كان الأعتقاد السائد فى دوائر المؤتمر، أن الحكومة العثمانية سوف تقبل هذا النداء الموجه إليه من المؤتمر وذلك لأمرين :

أولهما : أن هذه الشروط تحفظ عليها-الدولة العثمانية - كرامتها الدولية باعتبار أنها صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

ثانيهما : أن الدولة العثمانية تدرك يقينا أنها لم تقبل هذا النداء.

فإن الدول الأوروبية- الممثلة فى المؤتمر - سوف تتدخل فى شئون مصر بدونها، وفى الواقع إن المؤتمر ناقش هذا الأمر الأخير ولكنه أرجأ الفصل فيه برمته إلى الباب العالى.

ولمزيد من التفصيل انظر : روتشتين : مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥ وما بعدها (المترجم).

12- Blue Book. Egypt No 17. p. 67. 1882. doc.No 90

– انظر الملحق رقم (٥)

١٣– لم يكن موقف السلطان العثماني على مستوى الأحداث، إذ ظل موقفه متمسكا بعدم اشتراكه في جلسات المؤتمر، غير عابئ، بما يدور في جلساته من أحاديث تمس شئون إحدى ولاياته العثمانية، لذلك لم يعبأ عرابي باشا كثيراً بموقف السلطان، إذ أكد ذلك في اجتماع لمجلس الوزراء في يوم ٤ يوليو وهاجم سياسة الدولى العثمانية، ومدى تخاذلها أمام ضغط الدول الأوروبية عليه.

– كما طلب من زملائه الضباط عدم الاتصال بدرويش باشا مبعوث السلطان لأنه يرى أن مهمته قد انتهت ولم يعد لوجوده أى مبرر انظر الوثيقة التالية :–

- Blue Bood, Egypt 17.1882. doc.121.from Cariwright to lord Granville. Date. July 5. 1882.

14- I Blue Bood, Egypt 17.p.67.1882.doc.No go

١٥– وإذا كانت إنجلترا بدأت تستعد لشن عدوان عسكرى على مدينة الإسكندرية فلقد كان عرابي باشا مستعداً لدفع هذا العدوان، وهذا يتضح من البرقية التى بعث بها عرابي باشا يوم ٢ يوليو إلى صديقه " ولفريد سكاون بلنت Blunt ما يؤكد مضمون برقية بعث بها درويش باشا إلى السلطان وجاء بها :

" يجب أن تدرك بريطانيا أنها بمجرد بدء العدوان على مصر، بأن مصر سوف لا تلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويترتب على ذلك إلغاء نظام المراقبه الثنائية تماماً، وعدم الأعتراف بالديون الأوروبيه على مصر، فضلاً عن مصادرة أقوال الأوروبين فى مصر، وتدمير القنوات، وقطع المواصلات، كما أنى سوف أعمل على إثارة الشعور الدينى للمسلمين من أجل الوقوف مع مصر ومساندتها فى موقفها ضد بريطانيا، وقد ألقيت خطبها بهذا المعنى فى مساجد دمشق والجزيرة العربية والهند، ويؤكد عرابي بقوله إن أول ضربة توجهها بريطانيا أو حلفائها إلى مصر سوف يؤدى هذا العمل إلى إراقه الدماء فى ربوع آسيا وأفريقيا.

كما أرسل بلنت هذه الرسالة فى ١٦ يوليو (أى بعد العدوان على الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢) إلى جلادستون رئيس الوزارة البريطانية ولفت نظرة إلى أن المصريين سيحرقون مدنهم

كما أحرق الروس موسكو فى عام ١٨١٢ وسيقطون قنواهم المائية كما فعل، الهولنديون عام ١٨٧٢ وأن هذا هو القرار الأخير من جانب – شعب يرى أنه مهدد بالعدوان عليه– انظـر أيضاً :

Boue Book, op. cit., doc. 569 from Dufferin to lord Granville.

الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكرهن ص ٢٤٨، ٢٤٩.

– مذكرات عرابى باشا، جـ١، ص ١٨١ (المترجم)

١٦– انظر محلق الجلسة السادسة

- Blue Book, Egypt, No 17.p.87.1882.doc.134
- Blue Book, op. cit , doc.No. 152 From lord Dufferin to lord Granville, date July 6. 1882.

١٧– وقد تحددت مدة بقاء القوات العثمانية فى مصر مدة ثلاثة أشهر فقط (المترجم)

18- Blue BooK ,Egypt No 17 p. 93. 1882.doc.No 152

– انظر ملحق الجلسة السابعة

١٩– تظاهرت بريطانيا بعدم الرضا عن قرار المؤتمر " تمهيداً لبدء مرحلة جديـدة مـن سياسـة خارجية نشطه بهدف تحقيق أمرين : أولاً : العمل على تصعيد الأزمة المصرية واسـتمرارها– ثانياً: انتهاج سياسة خارجية تعتمد على الدبلوماسية– الغامضة، وذلك بالزج بأعضاء المـؤتمر فى مناقشات عقيمة جدلية بهدف كسب الوقت لتنفيذ المخطط العدوانى على مصـر فى فتـرة توقف المؤتمر بعد الجلسة السابعة التى عقدت يوم ٦ يوليو إذ بدأت بريطانيا تستعد لإرسـال وحدات حربية من مالطة وقبرص وجبل طارق " انظر الوثيقة التالية:

- Blue Bood, Egypt 17. 1882.doc. 111

– ردتشتين، مرجع سبق ذكرهن ص ٢١٥، ٢١٦ وكانت بريطانيا تدرك يقينا بأن السـلطان لن يقبل هذه الدعوة–وعليها تنفيذ مخططها العدوانى إذ لربما تجد عليه ظروفًا يقبل فيها الدعوة (المترجم).

18- Blue Book, Egypt No 17.p.144.1882.doc. No 266.

– انظر ملحق الجلسة الثامنة

٢٠– واضح أن المؤتمر أنهى جلسته السابعة فى ٦ يوليو ١٨٨٢ دون أن يحـدد موعـد انعقـاد الجلسة التالية كما هو متبع فى كل الجلسات السابقة واللاحقه، إذ قررت الحكومة البريطانيـة

العمل على احتلال مدينه الإسكندرية الآن وقبل أن يعود المؤتمر إلى دور العقاده وبذا تضع بريطانيا-المؤتمر- أمام الأمر الواقع.

كما أن احتلال مدينة الإسكندرية بدأ فى ١١ يوليو ١٨٨٢ فى فترة توقف المؤتمر يجعل الحكومة البريطانية غير ملتزمه، بميثاق انتقاء الغرض الشخصى أو بمعنى آخر معاهدة عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية أثناء فترة انعقاد المؤتمر.

ولقد اتخذت الحكومة البريطانية من قيام الجيش المصرى بترميم الحصون والقلاع الموجودة بشاطىء الإسكندرية، وسيله للتذرع بأن مثل هذا العمل يعد عملاً هجومياً ضد أسطولها الموجود حينذاك بميناء الاسكندرية، ولهذا وجه قائد الأسطول، الجنرال سيمور، إنذاراً إلى الحكومة المصرية مطالبا فيه بتسليم الحصون، وإلا سوف يدمرها بعد مضى أربعة وعشرين ساعة، مدة الإنذار.

والحقيقة التى لا مراء فيها أن بريطانيا اتخذت من هذا العمل ذريعه لبدء أولى مراحل التدخل العسكرى فى مصر بمفردها دون غيرها من الدول المشتركة فى المؤتمر، وحتى يكون هذا العمل أمام المؤتمر أمراً واقعاً.

ولمزيد من التفصيلات انظر المصادر التالية :

- Blue Bood , Egypt. No 17.doc, No 333. datem July 10.1882

- عمر طوسون (الأمير) : يوم ١١ يوليو ١٨٨٢، إسكندرية طبعة أولى، سنة ١٩٣٤

- ألبرت فارمان : مصر وكيف غدر بها، ترجمه : عبد الفتاح عنايت، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ص ٢٩٨ وبه تفصيلات أخرى عن حادث ١١ يوليو ١٨٨٢,

٢١- وقفت فرنسا من اعتداء بريطانيا على مدينة الاسكندرية صباح يوم ١١ يوليو موقفاً سلبياً، وأن فرنسا منذ أن عقدت النيه على عدم مجاراة بريطانيا بإستخدام القوه لحل الأزمة المصرية، قررت الحكومة الفرنسية سحب أسطولها من ميناء الإسكندرية إلى ميناء بورسعيد، ولم يكن لها غير أحد أمرين: إما أن تعلق الحرب على بريطانيا أو تجتهد فى تقيدها بكل ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول بما فيهن فرنسا ولقد أصابت فرنسا عندما قررت ثاني الأمرين الذى ساعدها فيه بسمارك على ما يعتقد.

Blue Bood Egypt No 17 p.124. From 10 id Dufenin to lord Granville
- Freyeinet: op.cit.p. 26

- Hallberg, oharless, op. cit.p, 260

– بلنت : مرجع سبق ذكره ص ٢٧٥

– روتشتين : مرجع سبق ذكرهن ص ٢٣٤

– وجاء به نص الإنذار البريطاني :

- Blue Book op. cit.0 doc, No 333

" thhave the honour to inform your excellency that as hostile preparations eventually directed against that squadron under my command, were in progress during yesterday at forts I dali, pharon and silsili. I shall carry out the intention expreped to youin my letter of the 6the instant at, sumrise tomorrow, the iith instant unless preious to that hour you shll have shall have temporasily surrendered to and on the southern shore of the harbour of alexandris.

22- Blue Book, Egypt., No 17.p,215 , 1882 doc, No 432.

– انظر ملحق الجلسة التاسعة

٢٣– من الملاحظ أن إنجلترا أول مرة تثير مسألة الدفاع عن قناة السويس، في حين أن مدينة الاسكندرية هي ميدان الصدام بين القوى الوطنيه وقوات بريطانيا العدوانيه، إذ كانت كل دعواها ضد القوى الوطنية التي تشكل خطورة على رعاياها–ولكن أرادت بريطانيا التمهيد لخوض ميدان آخر، وهو كل ما تهدف إليه هو فرض نفوذها على قناة السويس من كل القوى المعنية المتمثلة في فرنسا، والدولة العثمانية، والدول الأخرى.

24- Blue Book Egypt. 17.doc, No 298. From 10 granville to lord dufferin , date. July 17. 1882.

٢٥– وقبل أن يعلن المؤتمر رفع الجلسة التاسعة يوم ١٩ يوليو تلقى لورد دوفرين برقية عاجلة من الورد درانفيل يشير عليه " أن يقترح على أعضاء المؤتمر بأن يبعث المؤتمر إلى السلطان إنذاراً نهائياً يمهله اثنى عشرة ساعة يعلن أثناءها السلطان قبوله مذكرة المؤتمر السابق إرسالها يوم ١٥ يوليو والتي يكلفه فيها المؤتمر بإرسال حملة عسكرية على مصر.

وإذا لم يقبل السلطان الالتزام بتنفيذ قرار المؤتمر السابق ويعلن قبوله، فإن المؤتمر يشرع في البحث عن وسائل أخرى.

انظر الوثيقة التالية لمزيد من التفصيلات :–

Blue Book. Egypt. No 17. 1882.doc.No 298.
From lord Granville to lord Dufferin , date July 17. 1882.
26-Blue Book , up , cit, doc. No. 325 from lord pufferin to lord grnnville..

وهذا هو نص قرار المؤتمر في جلسته التاسعة يوم ١٩ يوليو

"England and france propose, in consequence to the conference to designate the powers who should be charge in case of need to take the measures.
Specially necessary for the protection of the canal.
In order to save time , the powers so designated and who should have accepted the "Mandate" , should be authorizes to decide on the made and the moment of action.
This action would be exercised in every case on the principle of the self-danying protocol.

27- Blur Book.op. cit. doc. No 382
" It ,ay necessary to ocoupy port said and ismailia immediately admiral Hoskins should be prepared to accompany French isron-clads with penelfe and gun-boats to Ismailia if order and sufficient force should be available to hold fort said:.

28- Blue Book, op. cit.,doc. No , 380

وهذا نص الاقتراحات البريطانية

Make the following proposal to the rench governments
29- unles the port sends in acceptance of kind immediately available, the English and france representatives hould be instruoted to say to the other amloassadors that England and frace can no longer rely upon Turkish intervtion, and as they consider immediate sction necessary to prevent further less of life and continuance of anarchy, the intend, unless the conference has any other plane to devrise with a third power if possible military means for procuring a rolution.
30- To ask Italy to be the third power.
31- To consult immediately upon the division of the labour..
32- The suez canal may be included in the general scheme of allied action.
33- Blue Bood, Egypt No 17. p. 207.1882.No 415

٣٤- ويعد قبول السلطان دعوة المؤتمر، واشتراك سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية، وكـذلك قاسم باشا، مندوبين عن السلطان فى الجلسة العاشرة المنعقدة فى ٢٤ يوليو، من هنا بـدأت الدبلوماسية البريطانية مرحلة جديدة بهدف تحقيق الخطوات التالية :-

أ- العمل على الزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات دبلوماسية جدلية لا طائل يرجى منـها ولكـن يهدف عدم تمكين المؤتمر من اتخاذ أى قرار يكون من شأنه إعاقة عملياتها الحربية المزمع القيام بها فى منطقة القناة.

ب- انتهاج دبلوماسية مرنة مع الحكومة العثمانية بقصد بدء مفاوضات مباشرة معهـا خـارج نطاق المؤتمر، وحتى لا تمكن بريطانيا الحكومة العثمانية من تنفيذ قرار التكليـف القاضـى بإرسال حملة عسكرية إلى مصر، وذلك بوضع العراقيل فى طريق الحكومة العثمانيـة، بغيـة كسب مزيد من الوقت، تتمكن فيه قواتها البريطانية من الوصول إلى منطقة قناة السـويس انتظاراً لساعة الصفر، وبدء العمليات الحربية لاحتلال قناة السويس، ثم التقـدم مباشـرة صوب القاهرة، العاصمة.

جـ- الحرص على عدم تمكين الحكومة الفرنسية من اتخاذ أى قرار يكون من شأنه القيام بمسألة الدفاع العسكرى المشترك عن قناة السويس، ولمزيد من التفصيلات انظر :

د. عبد الرءوف أحمد عمرو قناة السويس فى العلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتـاب، سنة ١٩٧٨، الفصل السادس.

٣٥- اعتقد السلطان العثمانى بأن قبوله دعوة المؤتمر، بإرسال قوات عسكرية إلى مصر، فضلاً عن عدم اشتراكه فى جلسات المؤتمر، يمع الدول المتآمرة ضد مصر، من اتخاذ قرار يمكن فرضـه عليه، مثلما حدث من قبل فى تسوية لندن ١٨٤٠/١٨٤١ التى فرضت عليه حينذاك بحجـة أنها تسوية لصالحه، ومن أجل تماسك أجزاء الإمبراطورية العثمانية والمحافظة علـى سـلامتها وآمنها، وصدرت بمقتضاها معاهدة لندن، وفى الحقيقة، كانت هذه التسوية هى الطعنة الأولى لتمزيق الإمبراطورية العثمانية وفرض الوصاية الدولية على السلطان العثمانى.

ولقد نشطت الدبلوماسية البريطانية قبل عقد الجلسة العاشرة للمؤتمر الخاص بالأزمة المصـرية، إذ بعث بعدة رسائل فى ٢٢ يوليو إلى كل الأطراف المعنية بالأزمة.

فرسالته إلى الحكومة الفرنسية بهدف تنحية فرنسا عن المشاركة فى العمليات العسكرية المزمع القيام بها من أجل حماية قناة السويس التى تزعم بريطانيا بأنها باتت مهددة بالخطر من قبل العرابيين فلقد لوحت بريطانيا بأنه فى الأماكن اختيار- دولة ثالثة-معها- ولتكن إيطاليا، وكان لاختيار بريطانيا لإيطاليا له مغزى سياسى عميق الأثر، إذ كانت العلاقات بين إيطاليا وفرنسا منذ فرض الحماية الفرنسية على تونس فى مايو ١٨٨١ علاقات غير طيبة، وفى الوقت نفسه لا يشكل أختيار إيطاليا أى متاعب للسياسة البريطانية.

وقد مضت بريطانيا تكشف عن سياستها تجاه مصر، وذلك بعد أن أطمأنت إلى موقف ألمانيا والنمسا من سياستها فى مصر، وإذا كانت ألمانيا ترى إطلاق يد بريطانيا فى مصر، وشاركت النمسا ألمانيا فى هذا الموقف إذ لا تعارض مطلقا فى قيام بريطانيا بأى عمل تراه فى منطقة القناة، وصرح سفير النمسا قائلاً : إن حكومة النمسا لن تضع أية عراقيل فى طريق أي دولة تتعهد بالدفاع عن أمن وسلامة قناة السويس، انظر الوثيقة التالية :

Blue Book, op. cit.doc. No 381

36- Blue Book, Egypt Fe 17 doc. No 362, datc , July 24, 1882 From lord Granville to lord Dufferin.

37- Blue Book, op. cit doc. No 355.p.185.From lord Curturight to lord Granuville, date July 21. 1882

– د. عبد العزيز محمد الشناوى وآخرين : السويس الطبعة الأولى ص ١٧٤ وجاء به هذه الحقيقة " إبان الثورة العرابية كانت تقف بميناء السويس ثلاث قطع من الأسطول اتلعرابى وهى (دنقله- الخرطوم-الجعفرية).

38- Blue Book. Egypt No 17.p.229. doc.No 462.1882.

٣٩- فى الواقع كان هذا الاقتراح يعبر عن وجهة نظر الحكومة البريطانية إذ لم يكن أمام فرنسا فى ذلك الوقت إلا مجاراة بريطانيا فى كل خطواتها إزاء مسالة قناة السويس والدفاع عنها، اعتقاداً من فرنسا أن هذا خطأ مادى لأن فرنسا من قبل فوتت على نفسها فرصة الاشتراك مع بريطانيا فى التدخل فى شئون مصر حين أمرت أسطولها بالانسحاب إلى ميناء بورسعيد، وأن كانت فرنسا لا تود أن تصطدم مع بريطانيا صداماً حربياً فى منطقة القناة.

ولم يعقب سعيد باشا، مندوب الحكومة العثمانية بالمؤتمر على هذا الاقتراح إلا أنه أعلن لأعضاء المؤتمر بأنه سوف يستطلع رأى حكومته وسوف يعلن لهم- فى الجلسة التالية- ما استقر عليه الرأى بخصوص الاقتراح البريطانى.

والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية فى هذه المرحلة بالذات تمسك بزمام الموقف ولهذا أجبرت فرنسا على أن تسير مرغمة- فى فلك سياستها، ولهذا اضطرت الحكومة الفرنسية أن توافق على اقتراح الحكومة البريطانية فيما يتعلق باشتراك إيطاليا معهما للقيام بالدفاع عن قناة السويس، وأن كان فريسنيه يرتاب كثيراً فى نوايا لورد جرانفيل فيما يتعلق بمشروعه المقترح بشأن حماية قناة السويس، ولذلك حرص أن ينوه فى الرساله التى بعث بها إليه فى ٢٥ يوليو :".. بأنه يود بأن يكون موضوع حماية قناة السويس والدفاع عنها منفصلاً تماماً عن الأزمة- المصرية، والحكومة الفرنسية ترى أنه من الأنسب أن مسألة الدفاع عن القناة منوط فقط لدولة أو لاثنين تعملان معا وأن كل منطقة تقوم بحمايتها ما لا يقل عن ٢٠٠٠ جندى، وأكد فريسنيه بقوله " بأن الحكومة الفرنسية- سوفت تمتنع عن القيام بأى عمل حربى داخل الأراضى المصرية إلا إذا تعرضت قناة السويس لأى هجوم عدوانى، واختتم فريسنيه رسالته بقوله: "إن الحكومة الفرنسية ترى عدم احتلال أى منطقة على شاطئ قناة السويس الآن، طالماً لا تهددها الأخطار، وأن المصريين لم يقطعوا ترعة المياه العذبة ".

- Blue Book, Egypt. No 17.P. 1882.. doc.No 424.
40- Blue Book, op. cit. doc. No. 470 From lord Granville lle to lord dufferin , dats. July 26, 1882

(المترجم)

- Blue Book, Egypt. No 17.P. 1882.. doc.No 478.

- أمين الرافعى : المفاوضات إنجليزية، ص ٢١ ، ٢٢

- Blue Book, Egypt. No 17.P. 281. 1882.. doc.No 544.

انظر ملحق الجلسة الثانية عشرة

ومما هو جدير بالذكر أن لورد دوفرين كان قد بعث برسالة إلى لورد جرانفيل فى أول أغسطس، وذلك قبل عقد الجلسة الثانية عشرة وجاء بها :-

" يجب ألا تتشدد الحكومة البريطانية كثيراً مع السلطان، مراعاة لشعوره وكرامته الدولية.

كما ذكر أيضاً بأن السلطان مازال مصراً على عدم إصدار قرار باعتبار عـرابي باشـا عاصـياً ومتمرداً، وذلك قبل نزول القوات العثمانية أرض مصر.

انظر الوثيقة التالية :-

Blue Book , Egypt. No 17.p. 281. 1882. doc.0 No 522.

٤١-لجأت الحكومة البريطانية- بعد ذلك- إلى التظاهر بأن هناك احتمالاً قوياً بأن يقوم العرابيون بنقل عملياتهم الحربية لقناة السويس لتعطيل حرية الملاحة فيها، فأرسـلت إلى قائـد قواتنـا بتعليمات تقضي بقصر عملياته الحربية فى قناة السويس بالمحافظة على الحالة الراهنة ولمزيد من التفصيلات انظر الوثيقة التالية:

Blue Bood, op : cit., doc. No 552.

".. has been instructed for the present to confine his operations on the suez canel to maintaining the statusqus, and not to land expcept fer protection of the british subjects, or in the event if any attempt being made to blec the canal whiah he is instructed to prevent by force, these instructions di not apply to the town of sues, which does not lie upen the canek, and as to which the admiral has been allewed discretions.

مع ملاحظة أن قناة السويس كانت تشهد فى ٢٩ يوليو الخطوات الأولى لاحتلالها بوصول أربـع سفن حربية بقيادة الأدميرال هويت Heweet إلى ميناء السويس وقد طلب محافظ السـويس أن يعلن ولاءه للخديوى، فرفض المحافظ هذا الطلب، ولكن باستخدم أم وسـائل الضـغط اضـطر المحافظ إلى تسليم المدينة ومغادرتها إلى القاهرة، واحتل الجنود البريطانيون مدينة السويس فى يـوم ٢ أغسطس، ورفعوا الإعلام البريطانية عليها وادعوا أنهم احتلوها باسم الخـديوى وكانـت أول مدينة تحتلها بريطانيا فى منطقة القناة.

- Ble Book, Egypt, No 17 , 1882 , doc. No 430 from lord Faulkner to lord Granville, date , Aug.16.1882

- الدكتور عبد العزيز الشناوى : السويس، ص ١٧٧، ١٧٨ ورأت بريطانيا أن تكسب أعمالها العدوانية فى منطقة قناة السويس سنداً شرعياً، إذا حصل الأدميرال هوسكنز قائـد قواتهـا بمنطقة القناة من الخديو توفيق، على تفويض صريح منه، بمنحه حرية العمل الحربى، فى منطقة القناة بحجة القضاء على العرابيين وتعقب فلولهم أينما رحلواه انظر الوثيقة التالية :

- Blue Book, Egypt, cit.doc. No. 560

42- Blue Book. Op. cit doc. No 571

انظر ملحق الجلسة الثالثة عشرة.

٤٣- وواضح أن الحكومة البريطانية لجأت إلى أسلوب الجدل بهدف كسب مزيد من الوقت حتى تتمكن قواتها من السيطرة التامة على قناة السويس، فى حين أن الدولة العثمانية أصبحت عاجزه تماماً عن ممارسة سلطاتها الشرعية على إحدى ولاياتها بإرسال قواتها دون تصريح مسبق من إنجلترا أو من الدول المؤتمرة بالآستانة، هذا ما كانت تهدف إليه الدبلوماسية البريطانية-وفى الوقت الذى كانت فيه القوات الإنجليزية تقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق بهدف السيطرة التامة على قناة السويس.

وحتى لا تثير بريطانيا- بأعمالها هذه – الرأى العام العالمى أعلنت بأنها لا تبغى مصلحة ذاتية، بل إنها تعمل من أجل القضاء على هؤلاء المتمردين، كما أن قواتها الحربية فى مصر تعمل بتفويض من الخديوى نفسه وإن كانت لم تشا أن تستحوذ على مناطق لاحتلالها وامتلاكهما، انظر الوثيقة التالية :-

- Blue Book, op.cit doc, No 580 from semoun to 10 No granvills, date , Aug., 5, 1882
- ".. We are acting in support of viceroy against rebels, Do everything in his name and make it plain that we have not taken possession for ourselves."

44- Blue Book, Egypt No 17. p. 302. doc. No 594

– انظر ملحق الجلسة الرابعة عشرة.

45- Blue Book, Egypt No 18. p. 7..1882.doc. No 19

تابع ملحق الجلسة الرابعة عشرة.

46-Blue Book, op.cit.doc. No 655

47- Blue Bood, op. cit.doc.No 478 From lord Granville to lord

وجاء بهذه الوثيقة :

Dufferin , date July 28, 1882

" They are according to accept frankly the assistance which the sultan has new announced his readiness to give in the restoration of order by sending troops to Egypt in accord with invitation addressed to his Majesty's by the powers, and subject to conditions prepared by them.

48- Blue Book, op. cit., doc. No 492 from Cartwright to lovd granuille, date July 29. 1882

49- Blue Book op. cit.doc. No 496 From lyons to lovd granille, dats July 29. 1882.

" that no landing of france forces should lake take places on the oanal unless the navigation on it was serious by menaced to such a danger as to render a landing indispensable"

وجاء بهذه الوثيقة :

50- Blue Bood: op. cit., doc. No 496.

51- Blue Book : lcc,cit. doc. No 496

52- Blue Bood: op. cit., doc. No 496.

" The government have been defeated on the suez canl credits rill by 450 votes to 75 majority age\anist minister, 375.

53- Blue Book: les. Cit. doc. No 604.

54- Blue Book: lec cit., doc. No 667 from lovd dufferin tp lovd Granville.

55- Blue Book : Egypt No 17 , p. 319 , 1882 , doc. No 636

انظر ملحق الجلسة الخامسة عشرة

56- BLUE BOK, Egypt, No 18.p.10.1882.doc No 22

57- BLUE BOK, Egypt, No 18.p.10.1882.doc No 22

" For an explanation respecting the occupation , of suezby English troops"

58- BLUE BOK, Egypt, No 332.p.10.1882.doc No 667

انظر ملحق الجلسة السادسة عشرة.

59- BLUE BOK, Egypt, No18. p.18.1882.doc No 65

60- BLUE BOK, Egypt, No18. p.18.1882.doc No 8

BLUE BOOK

"Parliamentary Papers"

EGYPT No 17.18

1882

(الملاحق)

نصوص محاضر جلسات مؤتمر الآستانة ١٨٨٢

من ١٨٨٢/٦/٢٣ إلى ١٨٨٢/٨/١٧

" وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزى لقناة السويس "

المرسله من لورد دورين سفير بريطانيا بالآستانة إلى لورد

جرانفيل وزير خارجيه بريطانيه

" وثائق الكتاب الأزرق البريطانى"

عام ١٨٨٢

الجلسة الأولى المنعقدة فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢

From: Earl Dufferin

To: Earl Cranville [1]

Therapia, June 23. 1882

(Received by telegraph, June 23)

My. lord,

I have the honour to state the first meeting of the Conference of Ambassadors on Egyptian affairs was held this afternoon as I have already informed your Lordship in my Telegram of this day`s date.

After exhibtinr our full powers, which had been conveyed to all, except myself, in a telegraphic form, we proceeded to draw up a Memorandum to the Sublime porte. Notifying the constitution of the Conference, and expressing at the same time our regret at the non-participation of Turkey and the hope that we might hereafter have the cooperation of ottoman Government.

A copy of this document is subjoined.

I then took an opportunity of expressing to my colleagues as the representative of one of the powers at whose invitation they had joined in the conference, how sensible my government was of the courtesy and consideration which had been exhibited by the speedy and unanimous manner in wich their suggestion

had been adopted. My French Colleage delivered himself in the same sense.

We then entered into a mutual agreement to preserve the strictest secrecy in references to our proceedings, which concluded by my expressing in my own name and that of all my colleagues the great satisfaction we had in finding ourselves placed under the presidency of so able a Doyen as was count corti, who was well qualified by his distinguished part he hed taken at the Berlin affairs, and by his amiable and courteous disposition, to discharge the very important duties or the presidency.

I have

(Signed)

Dufferin

Inclosure in No.1

The Representatives of Germany, Austria-Hungary, France, create Britain, Italy and Russia, assembled in conference to day by order of their governments to deliberate on the measures to be proposed to bring about a settlement of the affairs of Egypt, are all agreed in regretting that their first deliberation should not have taken place under the presidency of the ministry for foreign affairs of his imperial majesty the sultan, and are anxious to record that they would all be pleased to see the ottoman

Government share in the most direct communications possible with the sublime porte.

Therapia, June 23, 1882.

الجلسة الثانية المنعقدة فى ٢٥ يوليو ١٨٨٢

From: Earl Dufferin

To: Earl Cranville [2]

Therapia, June 26. 1882

(Received by telegraph, June 26)

(Extract).

Yesterday the conference held its second sitting. As I have already informed your lordship by-telegram.

Our first act was to sign the self-denying protocol. Copy of which I inciose in accordance with the instructions contained in your telegram of the 17th. Instant. Count Courti then informed us that the Memorandum we had requested him to transmit to said pasha had been acknowledged by his Excellency as having been received "a titre officieux"

"As the government of her majesty" I said " has, in conjunction with that of France, taken a leading part in the pourparlers which have resulted in the reunion at Constantinople of the representatives of the six powers, for the purpose of consulting together upon the Affairs Of Egypt, I May Be Peritted To Call The Attention Of My Colleagues To The Principal Features Of The Existing Situation. I shall do this very briefly, more especially as the task of taking the initiative only devolves upon me through my accidental seniority to my French

colleagues, to whose powers of clear and lucid statement I would far sooner it had been confided.

Happily, however, the facts with which we have to deal are in themselves so eloquent, the exigencies which they involve have been so unanimously recognized, and the appreciation of them by our respective governments is so identical, that they can be portrayed in a few sentences, nit is no exaggeration to say that during he last few months absolute anarchy has reigned in Egypt. We have seen a military faction, without even alleging those pretences to legality with which such persons are want to cloak their designs, proceed from violence to violence, until insubordination has given place to mutiny, mutiny to revolt, and revolt to a usurpation of the superme power. As a consequence the administration of the country has been thrown into confusion, the ordinary operations of the merchant have come to a standstill, the fellahr cen,.no longer finding purchasers for their produce, are unable to pay the land-tax, and the revenues of Egypt are falling. This state of things has placed in extreme jeopardy those commercial interest in which the subjects of all the powers are so deeply concerned, not only so, but those special engagements into wich Egypt have been repudiated, the officers appointed to carry them into effect have been sxcluded form the control they were authorized to exercise, and the system which had begun to work so greatly to the advantage if the

industrious cultivators of Egypt has been broken up and overthrown.

"But these effects form only a portion of the deplorable situation which has excited the anxiety of Europe. It is not merely the public creditor who has suffered expensive damage.

The life and property of every individual European in the country have become insecure.

Of this insecurity we have had a most melancholy and convincing proof in the brutal massacre by an insolent mob od a number of unoffending persone at Alexandria, and in the sudden flight from Cairo and the interior (flight which implies loss to all and ruin to many) of thousands of our respective citizens. It is evident that such a condition of affairs requires a prompt and energetic remedy.

It Is True We Have Been Told By The Representatives of the ottoman Government that the crisis is past, that the disorder has been suppressed, that as new Ministry has been formed, that the authority of the Khedive is ib the ascendant and that the Egyptian quesrion has almost ceased to exist. I can only describe such a view of the case as an impudent and delusive falsification of the the facts, and I took upon myself to communicate that opinion to maid pasha in courteous, but in perfectly explicit, terms the make-believe government which has been established is the government of orabi pasha and of his fellow-rebels. The

khedive is as powerless as ever in their hands, and the ottoman Commissioner is as powerless as the khedive. Eervtsh pasha himself has informed his government, as I know upon indisputable authority, that the new regime is but another from of successful revolt, that Arabi pasha continues master in Egypt: and that neither he nor any one else without troops at their back will be strong cnough to quell the usurper. Can the European powers tolerate the continuance of such a state of affairs in a province with which they have such important commercial.

Relation, where so many of their subjects reside, and whose tranquilility 1s so necessary to the general peace? England and France certainty cannot, and the presence of our colleagues here today ls a sufficient answer to the question, for the conference has been convoked subsequently to the constitution of the Ministry of comedy which now effects to regulate the affairs of Egypt. jnasmuch, then as all acquiesce in recognizing the evil, it only remains for us to consider the remedies to be applied, Unfortunately, it seldom happens that a political rare of this kind can be cured without resorting to expedients which in themselves are frequently undesirable.

"Be that as it may, one thing is very obvious, that it is of the utmost importance that Europe should be untined in her counsels, and that we should strain every nerve to arrive at common accord. I, upon my part, Jam authorized by my

government to pay the greatest deference to the counsels and opinions of my colleagues, and instruction which it will be a pleasure to me to obey, as I am well aware of the respect which is due to their ability and to their experience of affairs. Our task, then, appears to me to divide ltself into two branches, the one of a mos urgent, and practical character having regard to the persent; the other which may be conducted in a more deliberate manner and whlch eoncerns the future. The first would consist in the immediate and authoritative re-establishment tn Egypt of a normal and bona fide government, whleh has both the will and. the power to observe existing international obligations, as well as to. maintain order, and to secure the safety of the life and property of the European residents; the second, in making such provisions and taking such security for the future as will prevent the recurrence of the lamentabre events which have occasioned our presenell here today. it is obvious that we cannot come to a conclusion on the first point a moment too soon. It is the tendency of every rcbellious movement to aequire force and consistency thc longer lt ls permitted to remain unchecked. at this moment the military faction ls morell formidablc than it was a week 'ago, and a week hence tt may bc more formidable still. But in dependently of this considerstion, although most have fled, many Europeans still remain both ln Cairo and in the remoter parts of the country, and the lives of these persons

completely at the mercy of Arabi pasha and his associates. in fact their security may be said in some part to dcpend upon the promptness of our deeision and the wisdom of our counsels. At this Early stage of our procedings it would be out of place to trouble my colleagues with detaiis, or a premature exposition of the modus operandi lt may be desirable to replace the Egyptian administration upon a staifactory footing the leading idea which at present inspires of Brittsh government has a-reariy be en submitted to and I believe, appeoved of by the powers. It is that his magesty the sultan, whose position as sovereign of Egypt is fully rceognized, should be invited to undertake under certain well-defined and specified conditionc the indication of the authority of his Representative by, such further effectual methods as shall reduce to immediate.subjection the rebellious faction which has usurped the supreme authority in Egypt already the sultan has dispatched to Cairo, if not at the invitation at alI events with the approbation of the powers a high military functionary armed with full power. The convince of restarting to the 'sultan' s authoritative intervention has there fore been fu1ly recognized' It only remains to conider, whether its application in a more forcible form would not be opportune and desirable.

M. De Noailles s followed with an expression of his complete adherence to everything that had fallen from his English colleague. He expatiated with great force upon the

Impossibility of Europe accepting the present situation as satisfactory or as offering any guarantecs for future; and he concluded by observing that we were met together, not for the purpose if imposing the views and programme of the governments we represented upon our colleagues, but 1n order to confer and consult with them as to the best means of putting an end to the esisting crisis. There mtght he many expedients worthy of examination.

The best plan therefore of proceeding might perhaps be to determine what courses were unacceptable, By this process of exhaustive elimination we should arrive at a positive conclusion.

Baron calice observed that the conference had a right to require, at the hands of his French and English colleagues, some distinct and definite proposition, and that he hardly considered that this had been made. Moreover, it might be a question whether all the members of the conference took the same view of the situation in Egypt as has been developed by the representative of great Britain he, for one. was not in a assertion to pronounce upon that part of the question. He had not had the same facilities of procuring information as the governments who had been the most actively engaged upon the spot at all events a preliminary agreement upon the character of the actual condition of Egypt would be desirable.

M. de Mirsehfeldt associated himself with the view taken by baron callcs.

Count corti said that he entirely accepted the picture of the situation which had been presented to them by the british ambassador. But he would observe that the affairs in Egypt were in a very difficult and complicsted condition, that there were a variety of forcse face to fac with one another, and that the problem to be solved was most embarrassing me also thought that it would be advisable that the Representatives of England and france should submit a welldefind programme.

M. onou expressed himself as in the same position as baron callce in regard to his imperfect knowledgc of what had actually passed in Egypt, but it seemed to him that something very like a proposition had been made by lord Dufferin at the conclusion of his observations.

I replied that when the proper time arrived I should be out prepared to enter into any details which might be desired by my Austrian colleague, but that it was no good for me to elaborate a plan of procedure at the very outset of the discussion, when I was quite in a dark as to the views and feeling of the other members of the conference.

That before coming to particulars, it was desirable to agres upon a principal, and I had propounded a principle, namely, that the means to be employed for the re-establish-ment of good

government in Egypt should be a more forcible intervention on the part of the sultan-but, though this was my opinion, other members might suggest other alternatives. Some might perhaps argue that a further trial should begiven to the mission of dervish pasha. Or again the view might be taken that the continued interference of the sultan was not desirable. and that it would be preferable to resort to extraneous methods for the suppression of the revolted element in Egypt. A contention might be even started that (as the foreign minister had argued) the settlement patched up by the four consuls was a satisfactory one, and that it was no longer necessary for the conference to make any suggestions at all. It appeared to me, therefore. That so far as the enunciation of principals of action was concerned, I had submitted one to the conference in terms that were both tangible and precise. My Austrian colleague had further observed that t was desirable we should ascertains whether our appreciation of the actual situation was identical. I entirely coincided with him in this view, and for this reason I had developed perhaps at too great length the conception I had formed of the state or things on Egypt, and I would now justify everything I had said by informing the conference that I knew for certain that dervish pasha had acknowledged in express terms the failure of his mission, and his inability to rescue the khedive from the power of the dominate military faction unless something like twenty-

three battalions were sent to him and that he had stated after the new ministry had been formed, that ot was the ministry of Arabi, and that the khedive would remain as impotent as ever as long as he had no troops at his back with which to establish his authority.

The hour being late, the discuasion was then adjourned until to-morrow, Thusday the 27 th.

The conclusion I draw from the foreging proceedings is that none of my colleagues have as yet received any de-finite instructions as to the line which they arc to take.

Inclosure in No 28

Self-denying protocol, seined at Therapia, June 25, 1882.

Les Governments represented par les soussignes.

S`engagent dans tout arrangement qui pouvait se faire, par suite de leur action concertee pour le reglement des affairs d` Egypt `a ne rechercher aucun avantage territorial ni la comcession d`aucun privitege exclusive ni aucun avantage commercial pour leurs sujets, que ceux aue toute autre nation ne puisse regalement obtenir.

Dufferin
(Sugne) Hirscheldt
Calice
Marquis de noailles.
L. corti
Conou

Therapie, Le 25 Juin, 1882

(Transalation)

The governments represented by the undersigned, engage themselves in any arrangement which may be made in consequence of their concerted action for the regulation of the affair of Egypt, not to seek any territorial advantage, nor any conession of any exclusive privilege, nor any commercial advantage for their subjects other than those which any other nation can equally obtain.

Dufferin (signed) Marquis de noeilled
L. corti
Hirschfeldt onou
Calice

ملحق رقم (٣)

الجلسة الثالثة المنعقدة فى ٢٧ يوليو

From: EarI dufferin

To: Earl Granville [3]

therapies, June 28'1882.

(received, July 10)

My Lord.

0n Tuesday, the 27rh the conference met for the third time, the proceeding began by my communicating to my colleagues Mr. Cartwright telegrams of the 26th, announcing the massacre at benha. and exemplifying the intolerable tyranny of the military element and the general financial ruin which the country was threatened. The circumstances thus recorded made a very painful impression upon my colleagues, and the frenoh Ambassador took the lead in insisting with great vigour upon the necessity of our app1ying a prompt remedy to the increasing anarchy in Egypt. He called our attention to the fact that Arabi pasha was in communication with the Arabi sheikhe along the whole north coast of.Africa. that the fanatical hostility towards Europeans was likely to spread and that no could foretell what 1ikely to spread, and that no one could foretell what might be the ultimate consequences.

Count Corte incidentally called our attention to a fact with which I had already become acquainted- namely, that the sultan

considered that the privileges granted in the Egyptian Firman were not accorded to the country, but to the family of mehemed all, and that consequently, should that family ever become extinct, Egypt would rcaquire the character of an ordinary vilayet

There then ensued a desultory conversations of no importance. Which fount corti interrupted by reminding the conference of the extreme gravity of thc situation, and the necessity of addressing ourselves seriously to the task imposed upon us.

Baron Calices observed that though there could be no dout that the matters were in a bad state in Egypt, the situation was apt to change from day to day. Even admitting that Turkish intervention was the best remedy ought it to be applied now? Might it not endanger the lives of the large concourse of European still remaining in the country?

In reply to thus observation, which baron calice developed with much earnestness, I remarjed that suppose we did nothing isolated massacres such as had taken place at Benha would probably continue in different parts of Egypt, The present condition of affairs renderd it necessary that the risk should be run.

M. de Noailles supported this voew. as did also coun corti and M, onou the former reminding us that our man date was to act and not to wait upon events, and M. onou stating what is

perfectly true. That when the Turkish forces under fuad pasha. And the French army under General Beaufort. Started foe Syria exactly the same apprehensions were entertained for the safety of the thousands of Christians who were at the mercy of the fanatical arabs at Damascus and elsewhere but that notwithstanding the threate of these latter to cut the throats of their victino should a French or Turkish soldier appear upon the sep no human being was injured.

Ever member of the conference being thus apparently agreed upon the urgency of the case, I sutmitted a formal proposal to the following effect, namely, that the sultan should be invited to send to Egypt , under certain conditions, a corps d,armee of sufficitent strength to dominate the situation and to suppress the military faction which had usurped the supreme power.

My Italian Austrian and German colleagues stated that they must refer to their government, for instructions M.cnou said that he was authorized to discuss any proposition that could he pronounce a definite opinion without asking for instructions.

The French ambassador said he was ready to discuss the proposition a priori- Baron calice again insisted on the dangers to which the European and Christian resident in Egypt might be exposed by a threat of intervention M. de Hirschfield suggested

the propriety of seeking for information upon this point at the hands of our consular agents in Egypt.

To this M. Noailles objected that such a reference would be tantamount to transferring the responsibillty from ourselves to a consular conference in Egypt, which might lead to inconvenience.

i observed that it was a point which regarded our governments rather than it was the conference we were not in Immediate communication with our consuls in Egypt whereas the government were in dily and hourly correspondence with them and could judge for than we of the risk which might be incurred.

The meeting broke up upon the understanding that at our next reunion we should discuss academically the conditioner of turkey in Egypt.

on the whole the proceedings as above recorded may be considered satisfactory Every one has consented to join in elaborating the beas way of carrying into effect the proposition I have submitted, and no one has as yet made an alternative suggestion.

I have..

(signed) dufferin

ملحق رقم (٣)

(الجلسة الثالثة المنعقدة فى ٣٠ يونيو)

From: EarI dufferin

To: Earl Granville [(4)]

therapies, June 30'1882.

(received, by telegraph, July 1)

(extract).

The fourth meeting of the conference was held last nlght. The proceedings commeneed by my communicating to my colleagues' Mr. Cartwright's telegrams of the 28th and 29th instant 1n one of which a atriking decription is given of the increasing panic in Egypt, and the financial and commercial and the financial and commercial collapse and ruin which it will occasion.

Count Corti the insisted again in forcible terms upon the anarchic state of Egypt. and the necessity for a remedy, under theses circumstances he auggested that we should proceed with the discussion of the British ambassador proposition.

Baron Calico said that, having discharged his duty in calling at our last meting the attention of his colleagues to the possible danger to the christian and Europcan residents

Which might be occasioned by an intervention, he was quite ready to discuss the proposition of the british ambassador, information of the real state of afrairs in Egypt.

M. onou having alluded to this proposition as a proposition of the two government. M.de Noailles demurred to the expression, and observed that it must not be so regarded, it was the proposition of the English Ambassador.

M. de Eirechfelldt spoke pretty much in the same terms as had Bron Cal iee. Being somewhat disastisfied with the attitude assumed by a great number of my colleagues, I observed that if a newspaper correspond, had assisted at our deliberations he would certainly have reported that were desirous of renouncing the task imposed upon us by our Governments.

M. de Noailles went on to say the part of the business now before us divided itself into three hsads:-

1) The consideration of the conditions which would attach to the Turkish intervention"
2) The definition of the ends to which that intervention was to be directed.

3) The consideration of the sanction.

By sanction I understood him to mean the measures to be held in reserve if the Turkish government refused to auiesce in our invitation to send troops, His excellency then proceeded with remarkable perspicuity of language, the conditions, which, in his opinion, out to be attached to enumerate to the intervention of turkey. They were as follows:

1) That a military force should be sent by Turkey to) Egypt on the formal demand of the great powers.
2) That distinct assurances would be given by the sultan that he would address his efforts to the restoration of the status quo.
3) That no interference should be admitted with the existing fireman's and privileges of Egypt.
4) That the period of the occupation should have no fixd limit.
5) That during its continuance there should be no "ingerence on the part of the porte in the internal affaire of Egypt.
6) That the situation of the kedive of the kediveship should remain intact and unaffected in its rights and dignity.

M.De noailles further suggeeted that it would be neceaaary to arrive at some concluaion as to who was to commend the Turkish troops.

In concluding the French ambassador obasrved that although the foregoing were some of thc condition by which the expedition of a Turkish corps d`armee to Egypt ought to be reatricted there were several others which might be mentioned. and he then expntiated in very foroible terms on the difficulty of enforoing anyone of them and especially of securing the ultimate evacuation of the province by the Turkish troops.

Count corti obasrved in reference to the first of M. de noailles, conditiona-namely the one having regard to the "demand" that we must take into seeount the extreme difficulty of the sultan`s position and that we were bound also to consult his dignity and to treat him with the "management" and consideration which were his due. Under these circumstances. He vere much feard that his majesty would not consent to move on the "demand" of the great powers as it would at once give him the apperace of being a mere instreument used by the suropean governments to chastise for their benefit the musulman populations.

M. de Noailles strongly insisted upon the necessity of our emphasizing our "demand" it was our one security against Egypt being treated for all time as an ordinary Turkish province.

One of my colleagues said that he agreed with Count Corti, especially as it was evident that if a Turkish expedition were sent to Egypt 1t could only be with the consent of the buropean powers, the fleets of england and France bl okaded " Alexandria, and did they choose, they might intercept the Turkish transports and prevent the landing of the suitan's troops.

M. de Noailles replied that, as the conference has aseembled, it would be out of the question for the English, and' the French fleets to intervene in the manner he had indicated, and that, therefore, such a contingency must be Ieft out of our calculations;.

On this I observed that, although the eventuality could scarcely be imagined yet if the sultan tried to smuggle his troops clandestinely into Egypt without previous communication with the powers, I conceived that one of those cases of "force majeure," would have arisen contemplated, by the reserve appended to count Corti's threatended or any other sudden or

critieal change were to take place in the political situation which might mence special interests.

M. Onou said that he did not consider the question of the "demand" as of any great importance as the sultan could not stay in Egypt except with the consent of the powers.

M. de Hirschfeldt expressed a strong and absolute opinion that the sultan would not accept a mandate.

Count Corti again insisted upon the advisability of allowing the Sultan tu to take that initiative. Upon tlhis I said. that the French ambassador view was correct in theory, but Count corti`s was the most opportune in parcties, the problem was to reconciles that two. It would certainly be cut of the question to establish a precedent for the sultan to occupy Egypt with a military force without the previous assent of the powers on the other hand, our object was to get him to go.

It would not, therefore be wise to couch our invitation on sich terms as would peoweke a refusal. moreover it was not cur eloquence that would be likely to set him in motion but if through, the menace of our existence as a conference, and by other diplomatic pressure, he could be induced himself to communicate to us a propcsal that Turkish troops should be sent to Fgypt for certain specified purposes, and under certain

conditions, it appeared to me that our object would be equally well attained. we could take act of the announcement by signifying our formal acquiscenee, and the arrangement would assume as much the chrecter of a compact or agreement as though the initial. invitation had come from us. If, when you are on the point of requiring somebody to do something hs anticipates you by propesing to do it of his own accord it would be very unwise not to shake hands over the bargain.

This view of the the case a appearing to meet with the assent of the great majority of my colleagues I proposed that the question of the "demand" should be postponed for the present and that we should proceed to the examination of the other conditions enumerated by the marquis de noailles. All of these were accepted in princlple, but a discussion arose as to how, with the sultan in military possession of he country.

Some of the conditions –such. For inetanco. as that there should be no interference with the internal affairs of Egypt or that the suprmacy of the kedive should be left intact-oculd be secured.

The Austrian ambassador obarvad that there must necessarily intervenes a transition period of confused and uncertain jurisdiction.

I suggested that until the army was reorganized and the leaders of the Military faction dispersed the local government must of courses be more or less under the influence of the Turkish military sutherities in command but that at all events there was a way of saving appearance namely by the khedive the moment the Turkish foroces set him free and enabled him to constitute a new ministry nominating some person who like Dervish pasha enjoys the confidence of the sultan to the post of minister of war in this way the commander-in- ehief of the Turkish army who it was to be hoped might be Mukhter Pasha would be brought nominally under the kedive's order the formation of a normal Ministry would carry with it the re-entry into the counsels of the controllers and in this way the whold machinery of a regular government might be re-established in twelve hours and the anomalous relations of the Turkish commander-in-chief with the khedive would be regularized in accordance with accepted constitutional forms the foregoing was however I said a mere personal ides of my own.

Before the mecting separated, I intinated that 1t was the intention of her majesty's overnment to lemand reparation at a fitting, moment for the loss of life and injurty to property auatained by our subjects during the riots at Alexandria.

I am afraid I cannot consider the proceedings recorded in the above dispatch as very satisfactory. It is quite evident that neither my German, auatrian of Russian colleague has received any definits instructions and that M, de Noailles is more impressed with the dangers attendant upon the dispatch of a Turkish expeditionary force to Egypt than with the good results which will flow it on the other hand it is but justice to my French colleague to say that, although he does not associate himself with my proposition, but he contributes powerfully towards the discussion of it.

(الجلسة الخامسة المنعقدة فى ٢ يوليو)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville [5]

Constantinople, June 2'1882.

(received, by telegraph July 3)

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram we agreed to send our respective our respective government after the fifth meeting of the Egyptian conference this day.

I have

(Signed) Dufferin

Inclosure In No 9O.

Identic telegram sent by the Representatives of the six great powers, after fifth meeting of the Egyptian Conference July 2.882.

The Conference considered this day at its fifth meeting, the object to be attained by the armed Turkish intervention in Egypt. It also considered whether, in any communication that might be made to the Porte, it would be advisable to hint that, were this intervention "sfused,it would be for the powers to take other means into their consideration.The conference reserved the right

to express an opinion on the from in which any decision at which it might arrive should be communicated to the ottman government.

The meeting is fixed for Wednesday the 5th instant.

ملحق رقم (٦)

تابع الجلسة الخامسة المنعقدة فى ٢ يوليو

From: Earl Dufferin

To Earl Granville [5]

Therapia, July 3.1882

Received by Telegrapj July 3

My Lord,

The fifth sitting of the conference on the affairs of Egypt which took place yesterday was very satisfactory.

M. de Noailles signined his acquiscene in the principle of Turkish intervention provided the conference could agree upon the conditions by which it was to be regulated.

Those conditions should not be so feeble as to leave the Turks masters of Egypt, non so obnoxious to the sultan as to make it difficult for him to comply with the invitation of the conference, the French ambassador then observed that, having at our last meeting gone through a preliminary examination of these conditions, it remained for as to determine "le but " and " la sanction " meaning by the latter word the comminatory alternative.

In accordance with a previous understanding arrived at between us, I then interposed with a from of words descriptive if the objects to which Turkish intervention should be directed,

namely, the overthrow of the military faction, and the placing of the Khedive in a position to reconstruct a normal government, and to reoestableish the status quo.

All our colleagues accepted the formula. We then proceeded to discuss the "sanction" namely whether or no, in transmitting our invitation we should give a hint to the porte that of ot refused to send an expeditionary force, Europe would take the matter into its own hands and act directly in Egypt.

The austraian ambassador suggested that anything approaching to a threat at this kind would have a bad effect.

M. de Hirachfeidt followed in the same sense.

I then observed that the question depended entirely upon what might be the attiude of the sultan at the moment we were about to addrecss him If we could assure ourselves that his majesty was upon the point of yielding, we should naturally exclude from our proposals everything that he would take in ill part. If. on the eontrary, he persisted in abdicating his obligations as sovereign my personal opinion to understand that ulterior measures would be resorted to. I added that thos was an opinion which I should submit to my government but I was not authorized to enunciate it on their behalf.

Count corti expessed his concurrence in this view

M. de Noailles explained that the word "Comminatore" had been used for want of a better. To s tate we should deal with

Egypt ourselves was not a threat in the same sense as would be the dispatch of a combined fleet to the Dardanelles. The framing of the phrases would be a task of the utmost delicacy.

We then agreed, at the invitation of count corti, on the form in which ou communication was to be addressed to the forte, namely "In identie notes addressed to italy order of our respective governments, and containing the resolution taken by the powers in conference.

some of my collsagues were in favour of the communication being sent as from the conference, but it was objected that this might expose us to our mission being refused or only a ccepted " a titre d`information", but the forcing minister could not decline to receive indentic notes from the ambassadors.

We then reverted to the main question and reply to a query form count corti, the Austrian ambassador that he was stil without definits instructions on this point, but that he was personally in favour of Turkish intervention, and he had informed his government that it was the only princupke which was likely to meet with general a cceptance.

M. onou announced that he was authorized to a dopt the ptinciple of Turkish interevention of the other governments agreed.

M. de hirschfcldt still maintained his attitude of reserve, and is evidently without instructions.

It was agreed that at our next meeting, which is fixed for Wednesday, the 5th instant, M de noailles should compose a formula of conditions, embodying as nearly as he could the general statement of the conference, and that he and I should prepare a definition of the objects to be obtained by intervention. There is now, therefore, every prospect of our communication to the porte being ready by Wednesday night for submission to our respective government.

I have

(signed) Dufferin

ملحق رقم (٧)

(الجلسة السادسة المنعقدة فى ٥ يوليو)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville [(5)]

Constantinople, June 5'1882.

(received, by telegraph July 6)

My Lord,

I have the honour to transmit here with to your lord ship a copy of a identis telegram we agreed to send to our respective government after the sixth meeting of the Egyption conference today.

I have

(Signed) dufferin

At its sixth sitting today the conference resumed the consideration of the communication that might, in certain eventualities, he addressed to the porte as regards the objects and conditions of a Turkishh interevention. These conditions were for the maintenance of the status quo, the limitation of the period of the occupation, the payment of the expenses by Egypt, the reorganization of the army, and the obligation to observe thses

conditions. A few points have been reserved for further discussion, and will be considered at the next meeting, which is fixed for tomorrow, Thursday, at 3-

ملحق رقم (٨)

(الجلسة السابعة المنعقدة فى ٦ يوليو)

From: EarI dufferin

To: Earl Granville [(6)]

Therapia,, July 6'1882.

(Received, by telegraph July 6)

My Lord,

I have the honour to transmit here with to your lord ship a copy of a indents telegram. Addressed by the representatives of the six powers after the seventh meeting of the Egyption conference.

My colleagues having unanimously agreed upon the terms of the invitation to be addressed to the sublime porte. In accordance with the proposal submitted to the conference on the 27th uitimo in reference o the Turkish intervention, the text of a rote to the porte was drawn up which is.

Inciosure in No. 152

Identic telegeam scnt by the represcntatives of the six powers to their government, July 6, 1822, after the seventh meeting of the Egyptian conference.

We have today agreed upon the communication which might be addressed to the porte, in order to fix the object and the conditions of the intervention of the Turkish corps d`armec in Egypt, it is drawn up in the following terms:

"Convineed of the messily of applying a prompt remedy to the troubled state of Egypt, and of restoring confidence, the Great Bowers assembled in conference have decided to make an appeal to the sovereignty of the sultan by inviting his Majesty to intereve in Egypt and to assist the kedive by sending a sufficient force to re-establish order, subdue te usurping faction, and put an end to the anarchy which desolates that country, wich has caused the effusion of blood, as well as the ruin and flight of thousands of faimilies, both European and Musuleman, and which has compromised national and foreign interests.

"While securing by their presence respect for the rights of the Imperial, as will as the re-establishment of the authority of the kedives the imperial forces will at the same time admit, in a manner to be determined by common consent, the adoption of desirable reform in the military organization of Egypt without their intervention prejudicing such a prudent development of Egyptian institutions as regards civil administration and judicial matters as would not be inconsistent with the imperial firmans.

"In addressing themselves to his imperial majesty, the creat power. of Europe are fully convinced that, during the state of

ottoman troops in Egypt the normal status quo will be maintained, and that there will be no interference with the immunitics and privileges of Egypt, as guarantecd by the preceeding Firmans, nor with the regular action of the administration, nor with internal engagements and arrangements resulting there from.

The stay of the imperial in Egypt, whose commanding officers will act in concert with the khedive, will be limited to a period of thrce months, unless the kedive should ask for a term to be fixed by agreement with Turkey and the creat powers.

"The expenses of the occupation will be borne by Egypt their amount will be determined by an agreement between the powers, Turkey. and Egypt.

"If, as the powers hope, the sultan acquicsces in the appeal made to him by the Great powers, the applications of the articles and Conditions enumerated above will form the object of a subsequent agreement between the six powers and Turkey".

We are of opinion, if our governments approve, that the communication should be made by the representatives in the form of an official and identic note in the name of their respective governments.

We have the honour to submit to our governments the result of our deliberations, which we now suspend unit our governments are pleased to inform us of their decision.

ملحق رقم (٩)

(الجلسة الثامنة المنعقدة فى ١٥ يوليو)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville [(7)]

Therapis, June 14'1882.

(received, by telegraph July 15)

MY Lord,

I havc thc honour to inform your Lordship that all the six representatives in the Egyptian conferencc have rcccived their instructions in regard tc the projectcd, note to the sublime porte, nnd that we meet-to-morrow at 11 a.m.

I have&

(signed) Dufferln

No. 279

Dufferin to Granville (Re.by tel.July 15110 p.m)Telegraphte) Constantinople,July 15.1882.

All powers have this day presented an identic note to the Porte in the terms allready transmitted to your Lordship ln my telegram of the 6th instant and my dispatch of the same date. At the same time we intimated through our receptive dragemans in idiotic language our desire that, in consideration of the urgency of the case, a prompt reply should be transmitted to us.0

ملحق رقم (١٠)

(الجلسة الثامنة المنعقدة فى ١٦ يوليو)

From: EarI dufferin

To: Earl Granville [(8)]

Therapis, June 19'1882.

(received, July 26)

MY Lord,

At the ninth meeting of the conference, held to-day, the French Ambassador and I presented the proposal relative to the defense of the Suez canal, set forth in your Lord-ships telegram of the 17th instant. We insisted strongly on the obvious danger to which not only the canal itself, but the ships which travers it would be expoed at the hands of marauding Arab tribes and the disaffected troops of Arabi, and we called upon the conference to consider with us the means whereby it might be best protected.

None of our colleagues showed any inclination to dispute the considerations we urged, but both baron calice and the German charge d'affaires exhibited a marked unwillingness to discuss our propositions.

The "ustrian mbassador observed that, inasmuch as the risk to the canal constituted an obvious case of force majour. It would be preferabic that England alonc, or francc and England should

in case of necessity deal with the matter on their own initiative, without involving the conference in any responsibility in the question of issuing a mandate to one or more specially designated powers.

M. de Hirschfield followed in the same dense and declared that he had no instructions authorizing him even to consider the question.

Count corti said that he was in a position to discuss the proposition of the the English and French ambassadord, but that of course any conclusion arrived at must be reserved For the final approbation of his government.

The Russian charge d'affaires also represcnted himself as without instructions, in spite of my having acquainted him with the substance of sir Edward Thornton's despatch repeated in your hardship's of 18 th instant.

After a desultory and undisfactory conversation had continued for some time, I observed that England and france having shown their subject, and to profit by the counsels and cooperation of the representatives of the othc governments, the way in which our advances were met seemed to imply a desire upon the part of those powers that we should go forward alons, in fact, they were forcing upon us the responsibility of dealing by ourselves with all an interim tingencies.

The Austrian ambassador then asked me whther, if the Turks replied affirmatively to the note we had already transmitted to be porte, I should consider myself still bound to press the present proposition. I replied that the protection of the suez canal, though connected with the general subject of the pacification of Egypt, was a distinct question, and that, although idid not like replying to inquirics based upon a hypothesis, I had no hesitation in saying that, even under the circumstances' mentioned by Baron calico, I should still urge the conference to take the precaution suggested by the governments of france and England, and to come to a special decision with reference to the proteetion of the canal, if possible with the assent of Turkey.

When we came to draw up our identic telegram, it was proposed to conclude it with a form of words implying a damand for instructions on the part of those who had received none. Naither M. de Hirschfeld nor the Austrian Ambassador would agree to this.

I have

(signed) Dufferin

ملحق رقم (١١)

(الجلسة العاشرة المنعقدة فى ٢٤ يوليو)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville [10]

Therapis, June 24'1882.

(received by telegraph July 24)

MY Lord,

I have the honour to transmit herewith to your lordship a copy of the identic telegram which we agreed to send to our respective governments after the tenth meeting of the Egyptian conference today.

I have

(signed) Dufferin

Inclusure in No.415

Identic telegram addressed by the representatives of the six power after the tenth meeting of the Egyptian conference, July, 14, 1882.

The Ottoman Delegates, the Minister for foreign Affairs, and Assim pasha, presented themselves at the tenth meeting of the conference, held today at the Italian Embassy.

Count corti, after having recapitulated the proceedings of the conference, and after having given the Turkish pleni

potentiaries to understand that the representatives of the powers expected from them an answer to the identic note of the 15th July, yoelded the presidency to said pasha.

The Minister for foreign affairs declared that he accepted in principle the dispatch of ottoman troops to Egypt, which he will consider as the basis of the proposal addressed by the conference to the ottoman government.

Being asked to inform us whether they accept the identic coto in its entirety, the ottoman delagates promised to bring a complete answer at our next meeting which is dixed for the day after tomorrow.

ملحق رقم (١٢)

(الجلسة الحادية عشر المنعقدة فى ٢٦ يوليو)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville [(11)]

Constantinople,, June 26'1882.

(peceived by telegraph July 27)

MY Lord,

I have the honour to transmit herewith to your lordship a copy of the identic telegram which we agreed to send to our respective governments after the tenth meeting of the Egyptian conference.

I have

(signed) Dufferin

Inclusure in No.462

Identic telegram sent by the representatives of the six power after the the eleventh meeting of the Egyptian conference, July, 26, 1882.

At the eleventh meeting, held today, the minister for Foreign Affairs, after a preliminary exchange of idess, declared that ottoman troops were on the point of starting for Egypt.

His Excellency admitted that the dispatch of troops could only be the result of an understanding arrived at between the

powers. He then passed in review each point of the identic note of the 15th July, and expressed himself as sufficiently satisfied with the explanations given to him.

At this period of the meeting, the British and French Ambassadors made the following declaration, and asked he conference to take note of it:-

" France and England have communicated to the conference their views, which have been also communicated to the different cabinets, and their proposals having encountered no objections either on the sort of those cabinets or of their representatives in the conference, the two powers are at present agreed that in the present state of affairs they are ready, if necessity arises, to employ themselves in the protection of the suez Canal, either alone with the addition of any power who is willing to assit".

The two ottoman delegates, after having consulted together, declared, that they accepted the proposal of the conference as ("telle quelle") it had been framed, at the same time expressing a hope that the military intervention of he foreign powers in Egypt would no longer be considered necessary.

They added that they would address us a note in this sense, propably, tomorrow.

ملحق رقم (١٣)

(الجلسة الثانية عشر المنعقدة فى ٢ أغسطس)

From: EarI dufferin

To: Earl Granville (12)

Constantinople,, Augost 2'1882.

(Received by telegraph Augost 2)

MY Lord,

I have the honour to transmit herewith to your lordship a copy of the identic telegram which we agreed to send to our respective governments after the twelfth meeting of the Egyptian conference today.

I have

(signed) Dufferin

Inclusure in No.544

Identic telegram addressed to the six powers by their representatives on the Egyptian conference after the twelfth meeting August 2.1882.

At the opening of the twelfth meeting the ottoman delegates laid before the conference, the declaration. Together with its appendex, of the 27th July. Which they had already addressed directly to each of us.

The British ambassador also laid before the conference a double communication respeeting the presence of English troops in Egypt and the demand for a proclamation declaring arabi a rebel, as well as the answers received from the porte date the ist August.

The Italian Ambassador afterwards read the following proposal to the conference:

"The conference recognized expediency of proper organization, with the concurrence of the porte, for the safety of free passage of the suez Canal, coincident with a purely maritime services for the police and supervision of the Canal, in which all the powers should be invited to take part, according to rules to be hereafter agreed up on, and with the reservation of concerting in each special case in which the application of these rules should seem to be insufficient"

The British ambassador, having no instructions, could only refer it to his government.

The French ambassador called attention to the likeness between this proposal and the one that had been made on a former occasion by his English colleague and himself.

The representatives of Austria, Germany, and Russia adhered to count corti`s proposal.

The ottoman delegates reserved the right to reply at the next meeting.

Objections having been raised to the Declaration of 27th July, and to its appendix with regard to the acceptance by the porte of intervention in Egypt, the ottoman delegates at last cngaged to produce a more categorical declarations at the next meeting.

The next meeting will take place on Friday next, the 4th instant.

He complained that the ottoman authorities in the provinces led the population to believe the ottoman troops sent to Egypt had for their mission the expulsion of strangers and the khedive:

The ottoman delegates not having brought the declaration in writing of their categorical a acceptance of the identie note of the 15th July, which was promised for today `s meeting the English ambassador stated it was his duty, although he had no instructions with regard to this point, to declare to he ottoman delegates that the delays and hesitation which the government of the sultan chose to interpose before giving ( "mettait` donner") a definite answer to the note. Ran the risk of being interpreted by Her Majcsty`s Government as a refusal to accept it.

In his answerer said pasha engaged to give tomorrow or the day after the acceptance in writing.

ملحق رقم (١٤)

(الجلسة الثالثة عشر المنعقدة فى ٢ أغسطس)

From: EarI dufferin

To: Earl Granville [13]

Constantinople,, Augost 5'1882.

(Received by telegraph Augost 5)

MY Lord,

I have the honour to transmit herewith to your lordship a translation of the identic telegram which we agreed to send to our respective governments after the thirteenth meeting of the Egyptian conference.

I have

(signed) Dufferin

Inclusure in No.571

Identic telegram sent to the six powers after the thirteenth meeting or the Egyptian Conference, August 5.1882.

(Translation).

The proposition of the Italian ambassador relative to the protection of the suez Canal was brought forward for discussion at the commencement of our thirteenth meeting.

The English ambassador said that he had no positive instructions, but that he did not reject the proposition.

The French ambassador also reserved his opinion.

At the demand of the ottoman delegates. The words "having a provisional character" were a dded to the text of out preceding telegram.

Thy are to follow the world "supervision" The English Ambassador renewed his pressing demands ("instances") with a view to obtaining a pressing demands ("instances") with a view to obtaining a proclamation from the sultan declaring Arobi in a state of rebellion.

He complained that the ottoman authorities in the provinces led the population to believe the ottoman troops sent to Egypt had for their mission the expulsion of strangers and the khedive.

The ottoman delegates not having brought the declaration in writing of their categorical acceptance of the identie note of the 15th July, which was promised for today `s meeting the inglish ambassador stated it was his duty, although he had no instructions with regard to this point. To declare to the ottoman delegates that the delays and hesitation which the government of sultan chose to interpose before giving ("mettait' donner") a definite answer to the note, ran the risk of being interpreted by her Majesty's Government as a refusal to accept it.

In his answered said pasha engaged to give tomorrow or the day after the acceptance in writing.

ملحق رقم (١٥)

(الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة فى ٧ أغسطس)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville [14]

Constantinople,, Augost7.

(Received by telegraph Augost 8)

MY Lord,

I have the honour to transmit herewith to your lordship a copy of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the fourteenth meeting of the Egyptian conference.

I have

(signed) Dufferin

Inclosure in No.594

Identic telegram sent to the six powers after the fourteenth meeting of the Egyptian conference, August 7.1882.

At the fourteenth sitting, held today, we signed the following protocol:

"The ottoeman delegates made the following declaration to he conference:

"The sublime porte accepts the invitation for military intervention in Egypt, made to it by the identic note of 15th July, as well as the clauses and conditions contained the rein".

" The above declaration was accepted by the conference.

"In witness whereof of the plenipotentiaries have signed the said protocol.

" Singatures follow "

The necsent meeting is fixed for Wednesday the 19th instant.

ملحق رقم (١٦)

(تابع الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة فى ٧ أغسطس)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville (15)

Constantinople,, August.10.1882

(Received by telegraph August 21)

MY Lord,

I have the honour to transmit to your lordship the protocol signed on the 7th instant by the plenipotentiaries a the fourteenth meeting of the Egyptian conference.

It states that the ottoman Government accepts the identic note of the 15th July last with reference to the dispatch of Turkish troops to Egypt.

I have

(signed) Dufferin

Inclosure in No.19

Protocol of the fourteenth meeting of the conference on Egyptian Affairs.

Sitting of August 7.1882

President, his Excellency said pasha.

Present:

For Great Britain

His Execellency the Earl of Dufferin

Ambassador at her Britannic Majesty.

For German

M. de Hirschfield, Charge d'Affaires OF Germany.

For Austria-Hungary-

His Excellency the Baron de calico.

Ambassador of his Imerial and Royall apostil majesty

For France-

His Excellency count corti, Ambassador of Hid Majesty the King of Italy.

M. Onou, Charge D'Affaires Of Russia-

For Turkey –

His Excellency said pasha, Minister for Foreign

Affairs Of His Imperial Majesty the Sultan, and his Excellenoy

Affairs of his Imperial Majesty the Sutlan, and His Excellency Assin pasha, Minister of the Evact.

The Ottoman delegates made the following declaration to the conference:-

"The Sublime porte accepts the invitation for military intervention in Egypt wich was addressed to it in the Identic note of the 15th July, as well as the clauses and conditions wich are enumerated therein".

The above declaration was accepted by the conference. In faith whereof the plenipotentiaries named above having signed the present protocol.

Dufferin

L.von. Girschfeldt

Calice

Marquis de Noailles

L.coti

Onou

Said

M.Assim

ملحق رقم (١٧)

(تابع الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة فى ١٠ أغسطس)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville (16)

Constantinople,, August.10.1882

(Received by telegraph August 11)

MY Lord,

I have the honour to transmit herewith to your lordship a copy of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the fifteenth meeting of the Egyptian conference.

I have

(signed) Dufferin

Inclosure in No.636

Identic Telegram addressed by the representatives of the Six power to their respective government August 10.1882.

At the fifteenth meeting, the ottoman delegates having expressed the desire to have a protocol of the meeting we have drawn up in the following terms:

" protocol of the Meeting of the 10th

August 1882

" President, Said pasha.

At the opening of the meeting the president renewed the discussion with regard to his Italian proposai on the subject of the Suez Canal, the text of wich has been already submitted to the Conference.

"The Representatives of Germany, Austria, and Turkey confirmed the assent they had previously given to it.

"The British Ambassador declared that his government adhered to it on condition that it was understood that the effects of the Italian proposal should be limited to the present emergency, and should not prevent, if the necessity occurred, either England or the other powers from landing troops, and form holding certain posts necessary fo the security of the Canal.

"It is, of course, further understood that England retains its entire liberty of action as to such military movements as may be necessary for the reestablishment of the authority of the khedive.

"The French Ambassador stated that he was expecting instructions shortly.

"The Russian Charge d`affaires asked the British forces.

"The Austrian Ambassador adhered to his request.

"Lord Dufferin replied that this occupation had been effected by order of the British Admiral with a view to saving the town from imminent danger, and ought not to be considered as attacking in any way the international character of the Canal:

"The Minister for Foreign Affairs announced that in consequence of the acceptance by the ottoman Government or the identical note the imperial troops would start today or tomorrow, and in reply to an inquiry on the part of the British Ambassador, his Excellency added they would no land in Egypt before the arrival of the commissioner and the general in- chide".

The next meeting g is fixed for Monday the 14th.

ملحق رقم (١٨)

(تابع الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة فى ١٠ أغسطس)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville [17]

Constantinople,, August.15.1882

(Received by telegraph August 21)

MY Lord,

I have the honour to transmit herewith to your lordship the protect of the fifteenth meeting of the Egyptian conference.

I have

(signed) Dufferin

Inclosure in No.22

Protocol of the Fifteenth Meeting of the conference en Egyptian Affairs.

Meeting of August 10.1882

The President declared that the meeting was open for the discussion of the Italian proposal concerning the Suez Canal, the text of wich was already before the conference.

The German, Austro-Hungarian, and Russian representatives confirmed their previous acceptance.

The Minister for Foreign Affairs, confirming in his turn the acceptance by the Ottoman Government, added that the Sublime port had done so all the more willingly that the defence of the Canal by land would be undertaken by the impcrial troops which were to go to Egypt

The Italian Ambassador answered that thc question did not from part of the proposal under discussion.

ملحق رقم (١٩)

(الجلسة السادسة عشرة المنعقدة فى ١٤ أغسطس)

From: Earl dufferin

To: Earl Granville [18]

Constantinople, August.14.1882

(Received by telegraph August 14)

MY Lord,

I have the honour to transmit to your lordship copy of the identic telegram to send to our respective governments after the sixteenth meeting of the Egyptian conferencc

I have

(signed) Dufferin

Inclosure in No.667

Identic telegram sent by the represcntatives of the six powers after the sixteenth meeting of the Egyptian couference.

The following protocol was signed at the close of out sixieenth sitting today.

At The Meeting Of The 14th August, the Prescient, having reopened the discussion of the French Ambassador, asked him if he had received instruction authorizing him to adhere to the proposition the French Ambassador replied that hw was

authorized to do so if all he representatives of the power taking part in the conference had given their consent to it, and asked the president to ascertain whether all the adhesions already given were maintained, All the members of the conference having replied that they maintained the adhesion Already Given The French Ambassador Declared that he also assented to it, adding that French reserved here entire liberty of action with regard to the measures she might be called upon to take part in virtues of this arrangement.

The Italian Ambassador thanked the conference, and entering upon the means of execution, made the following proposition.

"The Commanders of the naval forces on the spot shall be charged by their execute the proposition that the conference had Just adopted.

"All the members of the conference accepted this proposition, and agreed to inform their governments of it.

"The Representatives of the powers having unanimously expressed their opinion that the moment had come to suspend the labours of the conference, the ottoman delegates stated that they did not share this opinion, and reserved the right of informing us of the date of the net meeting. The day on which the powers shall think fit to suspend our meetings, our government will have to

give us instruction to make a formal declaration in this sense to the conference".

The conference agreed to this.

The English Ambassador declared that his government also accepted the Italian proposal on condition that it should be understood that it is limited in its effects to the actual crisis, and does not prevent, the necessity arises, either England or the other powers form landing troops and occupying certain points necessary for the safety of the Canal.

it is also understood that England reserves full liberty of action in her military operation for the reestablishment of the authority of the kedive.

The French Ambassador said that he expected his instruction immediately.

The Russian Charge daffier asked the English Ambassador for an explanation respecting the occupation of Suez by English troops.

The Austro-Hungarian Ambassador joined in this question.

Lord Dufferin answered that the copulation had been carried out by order of the English Admiral in order to save the twon from imminent danger, and should not be considered as attacking in any way the international character of the canal.

The Minister for Foreign Affairs announced that in consequence of the acceptance by the ottoman government of the

identic note the Imperial troops would start today or tomorrow, and in answer to a question of the English Ambassador, added that they would not be landed in Egypt before the arrival of the commissioner and the commander-in-chief.

Dufferin

L.von. Girschfeldt

Calice

Marquis de Noailles

L.corti

Onou

Said

M.Assim

ملحق رقم (٢٠)

(الجلسة السادسة عشرة المنعقدة فى ١٤ أغسطس)

From: EarI dufferin

To: Earl Granville [19]

Constantinople,, August.21.1882

(Received by telegraph August 28)

MY Lord,

I have the reference to my dispatch of the 14th instant, I have the honour to transmit herewith to your lordship the protocol of the sixteenth sitting of the Egyptian conferences dely signed by the representatives of the powers.

I have

(signed) Dufferin

Inclosure in No.65

Protocol of the sixteenth sitting of the Egyptian inference August 14, 1882.

President, His excellendy said pasha present.

Dufferin

L.Hirschfeldt

Calice

Marquis de Noailles

L.corti

The president having reopened the discussion of the Italian proposal relatives to the Suez Canal addressed the French Ambassador and asked him whether he had received instructions authorizing him to accept the proposal.

The French Ambassador snswered that he was authorized to accept if all the representatives of the powers taking part in the conference had accepte, and begged the president to confirm that the acceptances already given were maintained.

All the members of the conference having answered that they adhered to their previous acceptance, the French Ambassador declared that he also accepted, adding that France reserved her entire liberty of appreciation as to the carrying out of the measures in which she might be called to take part in virtue of this arrangement.

ملحق رقم (٢١)

(الجلسة السابعة عشرة المنعقدة فى ١٧ أغسطس)

(غير رسمية)

From: EarI dufferin

To: Earl Granville [20]

Constantinople,, August.17.1882

(Received by telegraph August 17)

MY Lord,

The Four powers seem to me to have agreed to a formula wich they would wish to insert into the protocol of the final meeting of the conference before its adjournment which is follows:

"That an amicable understanding exists between the European Cabinets that no definitive settlement of the Egyptian question is to take place except with the cooperation of all the powers".

I should be glad to know whether, in case I find that my colleagues are anxious for a declaration in this form to make it.

I have

(signed) Dufferin

The Italian Ambassador thanked the conference, and with regard to the means of execution made the following proposal:

"The commanders of the naval forces on the spot will be charged by their respective government to fix the rules to be adopted to put into execution the project which the conference has just adopted".

All the members of the conference accepted this proposalm declaring that they would inform their governments of it.

Dufferin	L. Corti
L. Hirschfeldt	Nelldow
Calice	said
Marquis de Noailles	M. Assim

1- BLUE BOOM. Egypt No 17.p.1.1882.oc.No. 1
2- BLUE BOOK, EGYPT NO.17.P.3. 1882. doc, No.28
3- Blue BOOK, EGYPR NO.17.P.56.1882.doc No. 165
4- BLUE' BOOK EGYPT No.1/rP.67 1882, doc, No 17
5- BLUE' BOOK EGYPT No.1/rP.87 1882, doc, No 134
6- BLUE' BOOK EGYPT No.17/P.93 1882, doc, No 152
Identic telegram sent by the representatives of the six powers to their governments, July 6, 1822, after the seventh meetinh of the Egyptian conference.
7- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p. 144, 1828 doc, No 266
8- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p. 215. 1882, doc, No 432
9- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p. 432. 1882, doc, No 432
10- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p. 1882, doc, No 415
11- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p. 1882, doc, No 462
12- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p.281. 1882, doc, No 544
13- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p.291. 1882, doc, No 571
14- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p.302. 1882, doc, No 594
15- BLUE' BOOK EGYPT No. 18.p.7. 1882, doc, No 19
16- BLUE' BOOK EGYPT No. 18.p.319. 1882, doc, No 636
17- BLUE' BOOK EGYPT No. 18.p.10. 1882, doc, No 25
18- BLUE' BOOK EGYPT No. 17.p.332. 1882, doc, No 667
19- BLUE' BOOK EGYPT No. 18.p.18. 1882, doc, No 65
20- BLUE' BOOK EGYPT No. 18.p.1. 1882, doc, No, 1



الخاتمة

الخاتمـــــــة

يتضح من خلال استقراء الأحداث والمواقف خلال فترة انعقاد مؤتمر الأستانة خلال المدة من ٢٣ يونيو إلى ١٧ أغسطس ١٨٨٢ أن السياسة البريطانية كانت ذات وجهين: سياسة معلنة، وأخرى غير ملعنه وكلا السياستين يشكلان خطة استراتيجية تهدف إلى التدخل المنفرد فى شئون مصر الداخلية، وفرض الاحتلال العسكرى على مصر.

إذ رأت بريطانيا احتلال قناة السويس عسكرياً، دون تمكين أى طرف من الدول المعنية بمشاركتها فى مثل هذا العمل.

وقد رأت بريطانيا-فى بادئ الأمر- استغلال أحداث الثورة العرابية فى مصر (١٨٨١-١٨٨٢) لاتخاذها وسيلة للتدخل فى شئون مصر الداخلية.

ومن ثم رأت بريطانيا دعوة الدول الأوروبية المعنية بمشكلة مصر والتنافس عليها، دعوهم إلى حضور مؤتمر عام يعقد بالآستانة – عاصمة الدولة العثمانية – لمناقشة ما اسمته بالأزمة المصرية، أو بمعنى آخر رأت بريطانيا تدويل الأزمة المصرية، حتي تضمن وجود هذه الدول المعينة المشتركة في المؤتمر، وجعلتهم يوقعون على "ميثاق" بعدم التدخل في شئون مصر بشكل منفرد طالما لا يزال المؤتمر منعقدا، في حين استثنت نفسها من هذا الشرط – وجعلت التدخل لها مباحا وممكنا – في حالة الضرورة القصوي " كما أن بريطانيا كانت حريصة علي التلويح لفرنسا بمشاركتها – بشكل ثنائي – في القيام بعمل عسكري مشترك، وفعلا تم إرسال وحدات من الأسطولين البريطاني والفرنسي إلى المياه الإقليمية لمدينة الإسكندرية، وفي الوقت نفسه كانت تسعي بريطانيا إلى تشويه سمعة فرنسا بأنها هي التي تسعي إلى التدخل العسكري في شئون مصر الداخلية، كما أن وزير الخارجية البريطانية لعب دورا في داخل فرنسا نفسها مستغلا في ذلك شعور قوي المعارضة داخل مجلس النواب الفرنسي، ولقد نجحت هذه السياسة البر يطانية فعلا بالإطاحة برئيس وزراء فرنسا

جامبتا، ومن بعده فريستيه حتي اضطرت فرنسا إلى الالتزام بعدم مشاركة الحكومة البريطانية في الأعمال العسكرية في عرض قناة السويس من ناحيتي الجنوب والشمال.

أما فيما يتعلق بالعلاقات البريطانية – العثمانية، فلقد حرصت الدبلوماسية البريطانية إلى توجيه الدعوة للسلطان العثماني برئاسة موتمر الأستانة أو من ينوب عنه، وبعد مضي سبعة جلسات للمؤتمر، اضطر السلطان العثماني إنابة وزير الخارجية للاشتراك في أعمال المؤتمر، عندئذ طلبت بريطانيا من الدوله العثمانية إرسال حملة عسكرية للتدخل في الشئون المصرية باعتبارها صاحبه السيادة الشرعية علي مصر، وفي نفس الوقت راحت بريطانيا تحول دون تنفيذ هذا الاقتراح، وتضع العراقيل تلو العراقيل أمام السلطان العثماني بغية تفويت الفرصة عليه، وفي الوقت نفسه عدم إتاحة الفرصة لأي دولة من الدول الست المشتركة في المؤتمر من القيام بمثل هذا العمل الغير مشروع، في حين كان أسطولها قد تذرع بأسباب واهية، واقترب من شواطيء مدينة الإسكدرية ليحدث بها مذبحة وحريقا بل ويفرض نفوذه عليها في ١٥ يوليو ١٨٨٢ الأمر الذي أجبر قوات عرابي العسكرية علي التراجع إلى خلف مدينة الإسكندرية ليعسكر في مدينة كفر الدوار وتظل القوات البريطانية تناوشه وتشغله، وفي جنح الظلام ينسحب الأسطول، متجها ناحية ميناء بورسعيد – مدخل القناه الشمالي – وفي الوقت نفسه كان أسطولها الحربي القادم من الهند يحتل مدينة السويس في ٢٩ يوليو ١٨٨٢ ويرفع العلم البريطاني عليها باسم خديوي مصر محمد توفيق الذى تم تعيينه علي عرش مص بعد إقالة الخديوي إسماعيل متهمة إياه بأن قواه العقلية لا تساعده علي ممارسة سلطاته.

ولقد تمكنت بريطانيا منتنحية الدولة العثمانية من المشاركة فى الأعمال العسكرية أو التدخل فى شئون مصر، وذلك بإجبار المؤتمر، لإصدار قرار منه بمفاوضته السلطان خارج نطاق المؤتمر–الذى أنهى أعماله فى ١٧ أغسطس– وبهدف

كسب الوقت حتى تم لها القضاء على الثورة العرابية فى معركة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢، عندئذ أعلنت بريطانيا وقف المحادثات مع الدولة العثمانية.

ويتضح من خلال أعمال المؤتمر أن بريطانيا نجحت فى استغلال المؤتمر المنعقد فى الآستانة كستار، لإعمالها العسكرية فى مصر، واحتلالها احتلالاً عسكرياً منذ ١٣ سبتبمر ١٨٨٢ وذلك دون مشاركة فرنسا أو الدولة العثمانية لها وذلك من خلال تحرك سياستها على محورين، معلنة وأخرى غير ملعنة.

أسماء أهم الشخصيات السياسية الأجنبية
التى وردت فى البحث

أسماء أهم الشخصيات السياسية الأجنبية التي وردت فى البحث

– امبتهل، سفير بريطانيا فى بريلين	- Ampthil
– بارتلى سانت هيلير، وزير خارجية فرنسا	- Barthelemely. ST. Hilair
– بيسوشامب سيمور قائدة الأسطول البريطانى بالإسكندرية	- Beauehamp Seour
– بلجنير، مندوب فرنسا فى اللجنة الثنائية	- Blignieres
– كاليس سفير النمسا والمجر بالآستانة	- Callice
– كارتريت، القائم بأعمال القنصل العام بالقاهرة	- Cartwright
– كوتوراد، قائد الأسطول الفرنسي بالإسكندرية	- Conered
– كورتى، سفير إيطاليا بالآستانة وعميد السلك السياسى	- Certi
– دى رنج، قنصل فرنسا العام بالقاهرة	- De Ring
– لورد دوفرين سفير بريطانيا بالآستانة	- Dufferin (lord)
– أدوارد ماليت، قنصل بريطانيا العام بالقاهرة	- Edward Maliet
– فريسنيه رئيس وزراء فرنسا	-Freycinet
– جامبتا، رئيس وزراء فرنسا	-Gambetta
– جافارد، سفير فرنسا بلندن	-Gavard
–جارنيت ولسلى، قائد عام الحملة العسكرية على مصر	-Granet wolselay
–لورد جرانفيل، وزير خارجية بريطانيا	- Graville (lord)
–هوث (أدميرال) قائد الأسطول البريطانى بالسويس	- Hirschfeld
–هيرشفيلد، نائب سفير ألمانيا بالآستانة	- Hirschfeld

–ليونز، سفير بريطانيا فى باريس	- Lyons
–مانسينى، وزير خارجية إيطاليا	- Mancini
–نواليس، سفير فرنسا بالآستانة	-Noailles
–أونو، نائب سفير روسيا بالآستانة	-Oneu
–بالمرستون، رئيس وزراء بريطانيا	-Paimerston
– بسمارك، مستشار ألمانيا	- Pessmrark
– لورد روسل، سفير بريطانيا فى برلين	- Russel (lord)
– ساورما، قنصل ألمانيا بالقاهرة	-Saurma
– سينكفكس، قنصل فرنسا العام بالقاهرة	-Sienkieviey
– شيفر، قنصل النمسا العام بالقاهرة	-Shaffer
– تيسو سفير فرنسا فى لندن	- Tissot

(ثبت بأهم المصادر والمراجع
التي تتعلق بهذه الدراسة)

(ثبت بأهم المصادر والمراجع التي تتعلق بهذه الدراسة)

أولا: المصادر

أ – وثائق رسمية مطبوعة:

- Blue Book "parliamentary papers"
EGYPT: no7. is.17.18. (1882)

- Hanssrd`s parliamentary Debates.
  Vol. No 227 (1882)
  Vol. No 270 (1882)
  Vol. No 271 (1882)
  Vol. No 272 (1882)
  Vol. No 273 (1882)
  Vol. No 273 (1882)
- Livre Jaune: Documents Diplematques
  (Affaires d`Egypt` 1881,1882)

ب– وثائق رسمية غير منشورة:– (مجموعة وثائق الثورة العرابية)

" المحفوظة بدار الوثائق التاريخية القومية"

- محفظة رقم (١) من ملف رقم ١ إلى ملف رقم ٢٣
- محفظة رقم (٢) من ملف رقم ٢٥ إلى ملف رقم ٢٣
- محفظة رقم (٥) من ملف رقم ١٠ إلى ملف رقم ٨٥
- محفظة رقم (١٢) من ملف رقم ١٢ إلى ملف رقم ١٤
- محفظة رقم (٢٣) من ملف رقم ١ إلى ملف رقم ٥٢
- محافظ أرقام ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٣، ٩٧، ١٠٤

ثانياً:– المراجع الأجنبية

- Alfred, Milner: 1 Angleterre EN Egypt, paris, 1894
- Alfred, Beurguet: la France et 1Anglesterre in Egypt, Paris, 1897.

- Arther, Wevgall. Ahistory of events in Egypt from 1798 to 1914 london, 1915
- Cromer: Modern Egypt: Ionden, 1909.
- Freycinedt, DE.C: la is question d'Egypte paris 1904
- Halliberg, charles: the Suez Canal, its History Diplomatic – importance, new york 1831.
- Hugh, sehonfield: the suze Canal, london
- John Morlows: Anglo-Egyptian Relation, 1800-1933 london, 1954.
- Polson, Newman: Great Briain in Egypt, London, 1947
- Sayed, kamel: la Conference de Constantionople et ka queation Egyptienne en 1882, paris m 1913.
- Seton, Watson: Disraeil Gladstone, and the Eastern Question, Astudy in diplomancy and pasty politics, londos, 1935.
- Wilson, Arnold, the suze Canal, " its past, present. And Fature" London 1933.

ثالثاً :– المراجع العربية

– أحمد عرابي (مذكرات)

كشف الستار عن سر الأسرار ــ الجزء الأول، القاهرة، طبعة أولى.

– أحمد شفيق باشا

قناة السويس، مفخرة القرن التاسع عشر، طبعة أولى.

– أحمد شفيق باشا

مذكراتي فى نصف قرن – الجزء الأول– القاهرة، طبعة أولى ١٩٣٤

– الدكتور: أحمد عبد الرحيم مصطفى

مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦-١٨٨٢ " القاهرة، طبعة أولى ١٩٥٦

– تيودور دوتشتين Rotchien

تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠ تعريب الأستاذين:

عبد الحميد العبادى، محمد بدران " القاهرة الطبة الثالثة ١٩٥٠

– جورج جندى

إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، القاهرة، ١٩٤٧

– سليم خليل نقاش:

مصر للمصريين الأجزاء الرابع، الخامس، السادس، السابع– القاهرة– طبعة أولى ١٨٨٤

– عبد الرحمن الرافعى:

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٦٦

– عبد الرحمن الرافعى:

عصر إسماعيل الجزء الثانى، طبعة ثانية ١٩٤٧

– الدكتور عبد الرءوف أحمد عمرو

قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩-١٨٨٣، هيئة الكتاب القاهرة ١٩٧٨

- الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى

السخرة فى حفر قناة السويس، إسكندرية، طبعة ثانيه ١٩٥٩

- الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى

السويس- طبعة أولى

- الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى

قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة – طبعة أولى ١٩٧١

- عمر طوسون (الأمير):

يوم ١١ يوليو ١٨٨٢، إسكندرية، طبعة أولى سنة ١٩٣٤

- الدكتور محمد مصطفى صفوت:

مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره على البلاد العربية، من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة ١٩٥٧

- الدكتور مصطفى الحفناوى

قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، القاهرة،ـ الطبعه الثانية سنة ١٩٥٦ (أربعة أجزاء).

- الدكتور محمود نجيب أبو الليل:

الاحتلال البريطانى فى الصحف الفرنسية١٨٨٢-١٩٠٤، طبعة أولى، ١٩٥٣.

- إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل، الجزء الثانى، القاهرة، طبعة أولى سنة ١٩٢٣

ثبت باهم المصادر والمراجع
التى تتعلق بهذه الدراسة

أولاً:- وثائق بريطانية رسمية منشورة

Blue Book (parliamentary papers)
Egypt, No, 7, 11, 17, 18, 1882

ثانياً:- وثائق فرنسية رسمية منشورة

Livre Jaune: Documents Diplomatiques
" Affaires d`Egypt, 1881-1882

ثالثاً:- المراجع العربية:

- أحمد عرابى (مذكرات): كشف الستار عن سر الأسرار الجزء الأول، القاهرة طبعة أولى
- أحمد شفق باشا: قناة السويس مفخرة القرن التاسع عشر، طبعة اولى.
- د / أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية ١٨٨٢/١٨٧٦ القاهرة طبعة أولى ١٩٥٦
- تسودور رودتشتين: Rotchien تاريخ المسألة المصرية ١٩١٠/١٨٧٥ تعريب الأستاذين: عبد الحميد العبادى، محمد بدران، القاهرة، طبعة ثالثة ١٩٥٠.
- عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، القاهرة، طبعة ثالثة ١٩٦٦
- الدكتور عبد الرءوف أحمد عمرو، قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٨٣/١٨٦٩ هيئة الكتاب سنة ١٩٧٨
- الدكتور / عبد العزيز محمد الشناوى وآخرون: السويس، طبعة أولى.

- عمر طوسون " الأمير " يوم ١١ يوليو ١٨٨٢، إسكندرية طبعة أولى ١٩٣٤
- الدكتور محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس، إسكندرية، طبعة أولى ١٩٥٦
- الدكتور محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره على البلاد العربية، مطبوعات معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٧.

رابعاً:- المراجع الأجنبية

- Alfred, Bourget: la France et Langleterre en Egypt, Paris, 1897
- Cromer: Modern Egypt, London, 1908
- Freycinet, De, c: La question d`Egypte, PARIS, 1904
- Malliberg, Charles: The Suez Canal: its history diplomatics importance, New York, 1931
- Hugh, Schonfield: The Suez Cannel, London.
- John Marlowe: Anglo – Egyptian Relation, 1800-1933, 1947
- Polson, Newman : Great Britain in Egypt, London, 1947
- Sayed, Kamel: La conference de Constantinople at la question Egyptienne en 1882- Paris 1913.

السيرة الذاتية والأكاديمية

للمؤلف

أولاً: المؤهلات العلمية:

- ليسانس آداب- قسم تاريخ- جامعة القاهرة- يونيو ١٩٦٤ بتقدير جيد.
- دبلوم معاهد الدراسات العربية العليا- قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، مدة الدراسة عامان-بتقدير جيد، عام ١٩٦٨.
- ماجستير فى التاريخ الحديث- جامعة عين شمس-مايو١٩٧٢- بتقدير جيد جداً.
- دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر-جامعة عين شمس-مايو ١٩٧٩، بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى-وموضوع الرسالة: العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧.

ثانياً: الخبرة الأكاديمية:

- إعارة إلى كلية الآداب-قسم تاريخ-جامعة قسنطينة-بالجزائر لمدة خمسة أعوام من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٧.
- انتداب إلى لجنة تاريخ ٢٣ يوليو برئاسة الجمهورية-لمدة عامين من ١٩٧٨ إلى ١٩٧٩- الأمانة الفنية.
- إعارة للتدريس-أستاذ مساعد بكلية المعلمين بالقصيم-السعودية مدة خمسة أعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤.
- إعارة للتدريس-أستاذ مساعد بكلية المعلمين بحائل-السعودية لمدة عامين من ١٩٨٤إلى ١٩٨٦.
- إعارة للتدريس بكلية المعلمين بصور-سلطنة عمان لمدة عامين ١٩٨٧إلى١٩٨٩

- إعارة للتدريس بكلية التربية بمحافظة حجة–جامعة صنعاء–جمهورية اليمن، لمدة ثلاث سنوات ١٩٩١ إلى ١٩٩٤.
- انتداب إلى كلية الإعلام– جامعة ٦ أكتوبر– خمس سنوات من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥.
- تعيين بدرجة أستاذ لمادتى التاريخ الحديث والمعاصر–بالمعهد العالى للدراسات النوعية–مصر الجديدة ١٩٩٨–وزارة التعليم العالى، حتى ٢٠١٢ أستاذ غير متفرغ

<u>المؤلفات والأبحاث–للمؤلف:</u>

١- كتاب مؤلف: أحمد بن بللا ابن شمال إفريقيا "تاريخ الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال ١٨٣٠–١٩٦٢م "، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٣م.

٢- كتاب مؤلف: قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩–١٨٨٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

٣- كتاب مؤلف: تاريخ العلاقات المصرية–الأمريكية ١٩٣٩–١٩٥٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٤- كتاب مترجم: مذكرات اللورد كليرن، المندوب السامى على مصر ١٩٣٤–١٩٤٦م، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.

٥- كتاب مترجم: مذكرات اللورد كليرن، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

٦- كتاب مترجم: عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨–١٩٧٠م، تأليف مالكوم كيير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦م

٧- كتاب مترجم: الولايات المتحدة الأمريكية وثورة يوليو ١٩٥٢–١٩٥٨، تأليف جاير ماير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.

٨- كتاب وثائقى: معاهدة ١٩٣٦-نصوص محاضر المفاوضات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤م

٩- كتاب مترجم: الصراع المصرى- الإسرائيلى فى نصف قرن ١٩٣٠-١٩٨٠ جزءان، تأليف هوارد مورلى ساكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤م.

١٠-كتاب مترجم: مشروع حملة محمد على باشا على الجزائر ١٨٢٩-١٨٣٠ المركز القومى للترجمة، ,٢٠٠٩

١١- كتاب مترجم: عاصفة على السويس ١٩٥٦، تأليف دونالرنيف-المركز القومى للترجمة ,٢٠١٤

١٢- كتاب مؤلف: مصر فى مواجهة إسرائيل والغرب، عسكرياً وسياسياً، ١٩٥٦-١٩٨٠، الهيئة العامة لقصور الثقافة ,٢٠١٤

١٣- كتاب مؤلف: التنافس الدولى فى أعالى الخليج العربى على إمارتى عربستان والكويت ١٧٥٧-,١٩٢٥

١٤- كتاب مؤلف: نصوص محاضر جلسات مؤتمر الآستانه.

(وثائق مطوية من الاحتلال الإنجليزى لقناة السويس ١٨٨٢)

١٥- كتاب مؤلف: الصراع المصرى- الإسرائيلى ١٩٣٠-١٩٨٠ "قيد البحث "

١٦- كتاب مؤلف: تاريخ مصر المعاصر ١٩٠٠-,١٩٧٠

١٧- كتاب مؤلف: تاريخ مصر الحديث ١٥١٧-,١٩٠٠

١٨- كتاب مؤلف: تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٨٨٠-١٩٥٤

١٩- كتاب مؤلف: تاريخ مصر الإسلامى ٦٤٠-١٥١٧

٢٠- كتاب مؤلف: معالم مصر الحديث المعاصر.